

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة المخاطر



عنوان البحث

إدارة مخاطر الحوكمة والإفصاح وتعزيز الامتثال للحد من الجرائم المالية في المؤسسات المالية:
دراسة تطبيقية على مؤسسات السوق المالية

إعداد الطالب/ محمد الغامدي

الرقم الجامعي / 251000180

إشراف/

أ.د. الفيصّل عبد الحميد محمد

أ.د. فايز علي جراد

كلية الإدارة – قسم إدارة المخاطر

العام الدراسي:

2025

حقوق الطباعة

جميع حقوق الطباعة والنشر محفوظة لجامعة ميد او شن
يُمنع إعادة طباعة أو نشر هذا البحث دون إذن مسبق من الجامعة.



كلمة الشكر

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من كان له دور في إنجاز هذا العمل العلمي. أود أن أعبر عن امتناني العميق للسادة الأساتذة والمشرفين الكرام على ما قدّموه من توجيه علمي، وملاحظات منهجية، ودعم متواصل في مختلف مراحل إعداد هذا العمل. كما أوجه شكري لكل من ساهم بمعلومة، أو نصيحة، أو مناقشة فتحت لي زاوية جديدة للفهم، سواء داخل المؤسسة الأكاديمية أو خارجها.

ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم دعمًا إداريًا أو فنيًا أو لوجستيًا، وكان حاضرًا عند الحاجة بصبر وتعاون واحترام. كما أخص بالشكر كل من آمن بأهمية هذا الموضوع وشجع على إتمامه، تقديرًا منهم لقيمة البحث والمعرفة، وأختم بتوجيه الامتنان لكل من وقف بكلمة طيبة أو بدعوة صادقة. لهم جميعًا كل التقدير والامتنان.

الاهداء

إلى من كانوا دائماً الدافع والمعنى... إلى أسرتي العزيزة، التي منحتني القوة وقت التعب، والصبر وقت الضغوط، والدعم دون شروط. إلى كل تضحية لم تُقَل، وكل لحظة انتظار لم تُعترض، وكل إيمان بي حتى عندما كنت أشك في نفسي. وإلى كل من علّمني أن المعرفة مسؤولية قبل أن تكون شهادة، وأن العمل الجاد هو الطريق الحقيقي للإنجاز. أهدي هذا العمل، بتواضعه وما يحمل من جهد، إلى كل من كان سبباً في أن أصل إلى هذه المرحلة.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وجودة الإفصاح والامتثال التنظيمي، وكيف ينعكس ذلك على مستوى الجرائم المالية في المؤسسات المالية المدرجة في السوق المالية السعودية. تنطلق الدراسة من إشكالية عملية واضحة رغم تشديد الأطر الرقابية وتطوير لوائح الحوكمة والإفصاح، ما زالت بعض المؤسسات تتعرض لمخالفات وغرامات مرتبطة بسلوك مالي غير منضبط. تسعى الدراسة إلى تفسير هذه الفجوة من خلال بناء نموذج سببي يربط بين أربع منظومات أساسية: قوة الحوكمة، جودة الإفصاح، فاعلية الامتثال التنظيمي، وحجم الجرائم المالية المسجلة.

اعتمدت الدراسة منهجًا كميًا يقيس هذه المتغيرات كمؤشرات قابلة للمقارنة بين المؤسسات، ويختبر الأثر المباشر لكل من الحوكمة والإفصاح على الجرائم المالية، بالإضافة إلى الدور الوسيط للامتثال التنظيمي. توصلت النتائج إلى أن الحوكمة الفعالة ترتبط بانخفاض معنوي في الجرائم المالية، وأن الامتثال التنظيمي يمثل حلقة التنفيذ التي تترجم الحوكمة إلى أثر وقائي فعلي. كما بينت النتائج أن الإفصاح وحده لا يؤدي مباشرة إلى خفض الجرائم المالية، وأن قيمته الحقيقية لا تتحقق إلا عندما يتحول إلى مدخل رقابي داخل المؤسسة ويدمج في عمل الامتثال. تقدم الدراسة بذلك إطارًا تطبيقيًا يمكن أن يفيد مجالس الإدارة، ووحدات الامتثال، والجهات الرقابية، من خلال الانتقال من الامتثال الشكلي إلى الامتثال الفعلي، ومن الإفصاح التجميلي إلى الإفصاح المستخدم كأداة ضبط تشغيلي.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة المؤسسية؛ جودة الإفصاح؛ الامتثال التنظيمي؛ الجرائم المالية؛ السوق المالية السعودية.

الفهرس

2	 حقوق الطباعة
4	 كلمة الشكر
5	 الاهداء
6	 ملخص الدراسة
7	 الفهرس
9	 فهرس الجداول
10	 فهرس الأشكال
11	 قائمة المصطلحات
12	 قائمة الاختصارات
14	 الفصل الأول: مدخل الدراسة
14	 1.1 المقدمة
15	 1.2 مشكلة الدراسة
18	 1.3 أهداف الدراسة
18	 1.4 تساؤلات الدراسة
18	 1.5 فروض الدراسة
19	 1.6 أهمية الدراسة
20	 1.7 نموذج الدراسة:
20	 1.8 حدود للدراسة
21	 1.9 مصطلحات الدراسة
21	 1.10 تنظيم فصول الرسالة
23	 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
23	 2.1 مقدمة الفصل
23	 2.2 الحوكمة المؤسسية (GV_SCORE)
24	 2.2.2 مؤشرات الحوكمة في الدراسة
25	 2.2.3 دور الحوكمة في ضبط السلوك المالي عالي المخاطر
25	 2.2.4 مؤشرات الحوكمة في المؤسسات المالية السعودية (عرض وصفي رقمي)
27	 2.3 جودة الإفصاح (DISC_QUAL)
28	 2.3.2 أبعاد الإفصاح التي سنُقاس
29	 2.3.3 الإفصاح كأداة وقائية
29	 2.3.3 مستوى الإفصاح في التقارير السنوية وتقارير الحوكمة (بيانات كمية)
33	 2.4 الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX)
33	 2.4.2 القياس في هذه الدراسة
34	 2.4.3 الامتثال كبنية تشغيلية داخل الشركة
34	 2.4.3 مؤشرات الامتثال التنظيمي المسجلة (وصف إحصائي مقارن)

37	2.5 الجرائم المالية (FC_CRIME)
37	2.5.1 تعريف الجرائم المالية
37	2.5.2 قياس المتغير
38	2.5.3 حجم المخالفات والجرائم المالية المسجلة (تحليل كمي وصفي)
40	2.6 الدراسات السابقة
43	2.7 تعليق على الدراسات السابقة
44	2.8 الفجوة البحثية
45	2.9 الإطار النظري الحاكم
48	الفصل الثالث: المنهجية وطرق البحث
48	3.1 مقدمة
48	3.2 تصميم الدراسة
49	3.3 مجتمع الدراسة
49	3.4 عينة الدراسة
50	3.4.2 الخصائص الوصفية للوحدات محل الدراسة
50	3.5 الفترة الزمنية للدراسة
51	3.6 أداة الدراسة (الاستبيان)
52	3.7 منهج جمع البيانات
53	3.8 الصدق والثبات
55	3.9 الاعتبارات الأخلاقية والسرية
57	الفصل الرابع: تحليل النتائج
57	4-1 مقدمة
58	4-2 تحليل البيانات الشخصية للمشاركين:
62	4-3 : نمذجة المعادلات البنائية (الهيكلية) Structure Equation Modeling SEM
62	4-4 : مؤشرات جودة المطابقة لنموذج الدراسة الأولي Goodness of fit indices
67	4-5 : التحقق من صحة فرضيات الدراسة
70	4-6 : الملخص
72	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
72	5.1 المناقشة النتائج
73	5.2 الاستنتاجات الرئيسية
74	5.3 الأثر التطبيقي (التوصيات العملية)
76	5.4 مقترحات لأبحاث مستقبلية
77	5.5 التوصيات
78	5.6 تحديات البحث
79	5.7 مساهمة البحث وتطبيقاته
80	خاتمة الدراسة
82	المراجع

الملاحق	89
ملحق أ الاستبيان	89

فهرس الجداول

الجدول 1: مؤشرة بيئة الحوكمة في القطاع المالي	26
جدول 2 : جودة الإفصاح المالي وغير المالي في عينة السوق المالية السعودية	31
جدول 3: مؤشرات الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX) في البيئة الرقابية السعودية لعام 2023	35
جدول 4: شدة الجرائم المالية (FC_CRIME) في المؤسسات المالية محل الدراسة	39
جدول 5: معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات والبعد الذي تنتهي اليه	53
جدول 6: معامل الثبات كرونباخ الفالداة الدراسة	54
جدول 7: تقدير الدرجات على مقياس ليكرت الخماسي	55
جدول 8: التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة	58
جدول 9: معاملات التحميل والثبات والصدق لنموذج الدراسة	65
جدول 10: الصدق التمييزي لاداة الدراسة	67
الجدول 11: نتائج تحليل التأثيرات المباشرة للتركيب الكامنة	67
الجدول 12: نتائج تحليل الوسيط (الامتثال التنظيمي)	69

فهرس الأشكال

شكل 1: نموذج الدراسة	20
شكل 2: توزيع درجة جودة الإفصاح عبر المؤسسات المالية	32
شكل 3: توزيع مؤشر شدة الجرائم المالية عبر العينة	40
الشكل 4: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس	59
الشكل 5: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئة العمرية	59
الشكل 6: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي	60
الشكل 7: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة	60
الشكل 8: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع المؤسسة	61
الشكل 9: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير حجم المؤسسة	62
شكل 10: مخطط CFA الأولي	64
الشكل 11: مخطط CFA النهائي	65
الشكل 12: تحليل المسار (التأثير المباشر للتركيبات الكامنة)	68
الشكل 13: تحليل المسار (تأثير الوسيط)	69

قائمة المصطلحات

المصطلح بالعربية	المصطلح بالإنجليزية
الحوكمة المؤسسية	Corporate Governance
جودة الإفصاح	Disclosure Quality
الامتثال التنظيمي	Regulatory Compliance
الجرائم المالية	Financial Crimes
السوق المالية	Capital Market

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح الكامل بالإنجليزية	الترجمة بالعربية
GV_SCORE	Governance Score	مؤشر الحوكمة
DISC_QUAL	Disclosure Quality	جودة الإفصاح
COMPL_INDEX	Compliance Index	مؤشر الامتثال التنظيمي
FC_CRIME	Financial Crime	الجرائم المالية
CMA	Capital Market Authority	هيئة السوق المالية
SAMA	Saudi Central Bank (SAMA)	البنك المركزي السعودي
ESG	Environmental, Social, and Governance	البيئة والمجتمع والحوكمة
AML	Anti-Money Laundering	مكافحة غسل الأموال
CTF	Counter-Terrorism Financing	مكافحة تمويل الإرهاب
KYC	Know Your Customer	اعرف عميلك
SEM	Structural Equation Modeling	نمذجة المعادلات الهيكلية

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

الفصل الأول: مدخل الدراسة

1.1 المقدمة

تُعد الجرائم المالية من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في العصر الحديث، لما تسببه من خسائر اقتصادية مباشرة، وأضرار سمعة قد تؤثر في ثقة السوق واستقراره على المدى الطويل. وتشمل الجرائم المالية في هذا السياق ممارسات غسل الأموال، والفساد المالي، والتلاعب في القوائم والتقارير المالية، وتمويل الأنشطة غير المشروعة. وتزداد حساسية هذه الجرائم في القطاع المالي نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات المالية في إدارة حركة رؤوس الأموال والائتمان، وما يرافق ذلك من احتمالية استغلال هذه القنوات في أنشطة غير نظامية يصعب كشفها مبكرًا (عبد الرحمن قابيل وآخرون، 2022).

أمام هذا الخطر، لم تعد أدوات الرقابة التقليدية كافية، بل أصبح يُنظر إلى حوكمة الشركات، وجودة الإفصاح المالي وغير المالي، ومستوى الامتثال التنظيمي، باعتبارها مكونات متكاملة في منظومة الوقاية من الجرائم المالية. تهدف الحوكمة إلى وضع بنية تنظيمية ورقابية داخل المؤسسة تضمن الشفافية والمساءلة ونزاهة القرارات المالية والإدارية، من خلال وضوح الصلاحيات، وفصل السلطات، واستقلال لجان المراجعة، والرقابة على أداء الإدارة التنفيذية (عبد الرحمن قابيل وآخرون، 2022). كما يسهم الإفصاح المالي وغير المالي عالي الجودة. من حيث التوقيت، والشمولية، ووضوح عرض المخاطر الرئيسية. في كشف الممارسات غير السليمة وتقليص المساحات التي يمكن أن تنشأ فيها سلوكيات احتيالية أو تضليلية (عطية حامد محمد، 2023).

على مستوى السوق السعودية، تبذل الجهات الرقابية جهودًا متصاعدة لرفع معايير النزاهة في القطاع المالي بما يتماشى مع المعايير الدولية. فقد عملت كلٌّ من هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي (ساما) على مواءمة الممارسات المحلية مع متطلبات الامتثال الدولية، بما في ذلك توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وتعزيز سياسات "اعرف عميلك (KYC)"، وتطوير آليات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وإنشاء هيكل رقابة داخلية أكثر فعالية في رصد المخاطر المالية والسلوكية (F. Alqahtani, 2024). كما ألزمت هيئة السوق المالية الشركات المدرجة بتطبيق متطلبات حوكمة الشركات المحدثة، التي شددت على الاستقلالية الفعلية للجان المراجعة، وتعزيز الإفصاح، ورفع جودة المراجعة الداخلية، بما يقلل فجوات الاستغلال أو الإخفاء (F. Alqahtani, 2024).

ويتقاطع هذا المسار التنظيمي مع مسار علمي بحثي متنامٍ في المنطقة العربية. فقد بيّنت دراسات عربية أن التزام الشركات بمبادئ الوقاية من الفساد، وإخضاع القرارات المالية لرقابة داخلية مستقلة، يمثلان عاملاً مباشراً في الحد من الانحرافات السلوكية والتجاوزات الإدارية، ما يجعل الحوكمة ليست مجرد التزام شكلي بل آلية ضبط سلوكي داخلي (موري سفيان، 2021). كما أشار الجعاوي (2018) إلى أن تفعيل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يقلل من احتمالات الاحتيال المالي في المؤسسات العامة والمالية، ويحوّل التدخل الرقابي من كونه رد فعل متأخر بعد وقوع المخالفة، إلى كونه وظيفة استباقية تكشف مبكرًا احتمالات السلوك غير المشروع (الجعاوي، 2018).

ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في السياق السعودي المعاصر في ظل التحولات المؤسسية والتنظيمية التي تقودها "رؤية المملكة 2030"، والتي تؤكد الحاجة إلى قطاع مالي قوي، شفاف، جاذب للاستثمار، وقادر على حماية حقوق المستثمرين ورفع كفاءة الأسواق (العبيدان، 2025). إن بناء سوق مالية ذات مصداقية عالية لا يعتمد فقط على الأداء المالي للمؤسسات، بل يعتمد كذلك على صورتها التنظيمية وسجلها الرقابي، ومدى خلو نشاطها من الممارسات الاحتيالية أو المخالفات الجسيمة.

وعلى المستوى الدولي، تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الجرائم المالية لم تعد ظاهرة محصورة في البيئات ذات الرقابة الضعيفة، بل باتت تظهر بصيغ أكثر تعقيداً حتى في الأنظمة المالية المتقدمة، عبر أساليب تتضمن التلاعب بالإفصاحات، وتضليل المساهمين، واستغلال الفجوات في الضوابط الداخلية. وقد خلصت دراسات إلى أن الفساد المؤسسي والتلاعب في التقارير المالية يمثلان تهديداً مباشراً لاستقرار النظام المالي العالمي، وأن المؤسسات المالية الدولية باتت تفرض . عبر لوائح الحوكمة والإفصاح . ثقافة التزام مؤسسي لا تقتصر على الامتثال الشكلي، بل تمتد إلى بناء ممارسات شفافة وقابلة للتدقيق (Naffa, 2017). كما أظهرت دراسات مقارنة بين مؤسسات مالية في أسواق مختلفة، مثل المملكة المتحدة والبرازيل، أن الضغوط القانونية والرقابية والاجتماعية معاً . وليس الإطار القانوني وحده . تشكل حافزاً فعلياً لرفع مستوى الشفافية وتقليل مخاطر الرشوة والفساد، وأن المؤسسات التي تعتمد نظم رقابة داخلية متقدمة وإفصاحاً واضحاً حول سياساتها وإجراءاتها الرقابية تكون أكثر قدرة على تحديد مخاطر الجرائم المالية (Souza & Souza, 2023). وذهبت تحليلات أخرى في القطاع المصرفي إلى أن الحوكمة الفعالة، والرقابة الداخلية المستقلة، والإفصاح عالي الجودة ترتبط ليس فقط بانخفاض المخاطر النظامية، بل أيضاً بتحسين مؤشرات الأداء مثل الربحية والسيولة وجودة الأصول، ما يعني أن مكافحة الجرائم المالية ليست عبئاً تنظيمياً فقط، بل قد تكون في ذاتها رافعة أداء وتنافسية (Oino & Itan, 2018).

انطلاقاً من هذا الواقع، تسعى هذه الدراسة التطبيقية إلى تحليل العلاقة بين ممارسات الحوكمة (GV_SCORE) وجودة الإفصاح (DISC_QUAL) من جهة، ومستوى الجرائم المالية (FC_CRIME) المسجلة على المؤسسات المالية المدرجة في السوق المالية السعودية من جهة أخرى، مع اختبار الدور الوسيط للامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX) بوصفه القناة التي تنتقل عبرها آثار الحوكمة والإفصاح إلى الحد من الجرائم المالية. وتهدف الدراسة إلى قياس نضج الحوكمة وجودة الإفصاح والامتثال، وبيان مدى قدرتها الفعلية على خفض حجم المخالفات والغرامات ذات الطابع الجنائي أو شبه الجنائي، وصولاً إلى صياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق لصناع القرار والجهات الرقابية والمؤسسات المالية نفسها، في إطار بناء قطاع مالي يتمتع بالشفافية والانضباط والاستدامة.

1.2 مشكلة الدراسة

على الرغم من التطور الملحوظ في الأطر التنظيمية داخل المؤسسات المالية، وخصوصاً في القطاعات عالية الحساسية مثل قطاع الخدمات المالية والاستثمار والوساطة، ما تزال الجرائم المالية تمثل تهديداً جدياً لبنية النظام المالي. وتشمل هذه الجرائم غسل الأموال، الاحتيال المالي، إساءة استخدام المعلومات غير المعلنة، التلاعب في التقارير المالية، وتمويل الأنشطة غير المشروعة. ما يعني أن وجود اللوائح وحده لم يعد كافياً لضمان السلوك المنضبط داخل المؤسسة.

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الخطر لم يعد قائماً فقط في الأسواق ذات الرقابة الضعيفة، بل بات يظهر أيضاً في أسواق ذات أطر رقابية متقدمة، ما يعكس تعقيد الجرائم المالية وتطور أدواتها. وتوضح التحليلات الدولية أن الجرائم

المالية، بما في ذلك الفساد والتلاعب بالإفصاحات، باتت تُعد تهديدًا مباشرًا لاستقرار النظام المالي العالمي، وأن المؤسسات المالية أصبحت مطالبة ليس فقط بالالتزام بالشكل القانوني للأنظمة، بل ببناء ثقافة داخلية قائمة على النزاهة والشفافية (Naffa, 2017).

وتظهر دراسات مقارنة على مؤسسات مالية في بيئات مختلفة مثل المملكة المتحدة والبرازيل أن بعض المؤسسات تلتزم ظاهريًا بمتطلبات الحوكمة والامتثال وتعلن سياسات الامتثال في تقاريرها، إلا أن هذا الامتثال غالبًا ما يكون ذا طابع شكلي أكثر منه وقائي. وتوضح هذه النتائج أن عددًا من البنوك اعتمد نهجًا "رد فعليًا" أكثر من كونه نهجًا "استباقيًا"، أي أنها تستجيب بعد المخالفة بدلًا من بناء نظم رقابة داخلية تمنع المخالفة قبل وقوعها، مما يضعف الأثر الفعلي للحوكمة والإفصاح في ردع الجرائم المالية (Souza & Souza, 2023).

كما تكشف تحليلات رقابية ميدانية عن استمرار تسجيل غرامات مالية باهظة نتيجة مخالفات مرتبطة بسوء الحوكمة، وتضليل الإفصاح، والقصور في الامتثال الداخلي، حتى في بيئات تنظيمية تتبنى تشريعات قوية في الرقابة على الأسواق ومنع الفساد المالي. وتظهر بيانات منشورة أن قيمة الغرامات المرتبطة بالحوكمة والجرائم المالية في بعض الأسواق المتقدمة تجاوزت عشرات المليارات من الدولارات خلال سنة مالية واحدة، ما يعكس وجود خلل في فاعلية الامتثال الداخلي داخل المؤسسات وليس في وجود اللوائح ذاتها (Akhue monkhan & Okafor, 2025).

من ناحية أخرى، تؤكد الأدبيات أن للحوكمة المؤسسية دورًا مباشرًا في تقليل السلوكيات المالية المنحرفة داخل المؤسسات. وترتبط هذه الأدبيات بين قوة هياكل الحوكمة – مثل استقلال لجان المراجعة، وفصل السلطات بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ووضوح قنوات المساءلة – وبين قدرة المؤسسة على ضبط المخاطر السلوكية وتقليل فرص التلاعب أو استغلال الثغرات الإدارية (الجعجاوي، 2018).

وتشير دراسات متخصصة في مكافحة الفساد المالي إلى أن الحوكمة الفعالة لا تُقاس بوجود لوائح على الورق فحسب، وإنما بمدى ترسخ ثقافة مؤسسية داخلية ترى الامتثال قيمة تشغيلية أساسية وليست مجرد التزام نظامي خارجي. وتؤكد هذه الدراسات أن بناء ثقافة مضادة للفساد داخل المؤسسة يُعد جزءًا من الامتثال الحقيقي، وأن غياب هذه الثقافة يفتح المجال لسلوكيات احتيالية حتى لو توفرت هياكل الحوكمة رسميًا (موري سفيان، 2021).

وفي الاتجاه نفسه، تربط أبحاث حوكمة الشركات بين فعالية آليات الرقابة الداخلية، ووضوح المسؤوليات، وشفافية عملية اتخاذ القرار من جهة، وبين تراجع المخالفات ذات الطابع المالي من جهة أخرى. وتشير هذه الأبحاث إلى أن استقلال المجالس وتنوع الخبرات داخلها، ووجود مراجعة داخلية حقيقية وغير تابعة إداريًا للإدارة التنفيذية، يمثل عناصر مركزية في الحد من الانحرافات السلوكية المالية (قابيل وآخرون، 2022).

أما على صعيد الإفصاح، فتوضح الأدبيات أن جودة الإفصاح – لا مجرد حجمه – تلعب دورًا وقائيًا في مواجهة الجرائم المالية. ويتعلق ذلك بقدرة المؤسسة على تقديم معلومات واضحة، وفي الوقت المناسب، عن المخاطر الجوهرية، وعن ممارساتها في الرقابة الداخلية، وعن التزاماتها تجاه أصحاب المصلحة، بما يحد من فرص إخفاء معاملات حساسة أو التلاعب بنتائج مالية لصالح أطراف داخلية (حمدي فلاق، 2021).

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط الإفصاح الجيد بنتائج تشغيلية ومالية محسنة، حيث تبين أن تحسين الشفافية في التقارير المالية وغير المالية يساهم في تعزيز صورة الانضباط الداخلي للمؤسسة، وينعكس على ثقة المستثمرين، وجودة السيولة، والقدرة على إدارة المخاطر. وقد ثبت أن هذا النمط من الإفصاح الواضح والمنضبط يدعم كفاءة المؤسسة وموثوقيتها الرقابية، ويقوي مركزها في مواجهة المخاطر المرتبطة بسوء السلوك المالي (Oino & Itan, 2018).

وفي تحليلات قطاعية على مؤسسات مالية، تبين أن تحسين جودة التقارير والإفصاحات، ورفع مستوى وضوحها، والالتزام بالإفصاح غير المالي المرتبط بالمخاطر والحوكمة والامتثال، يرتبط بتحسين فعلي في مؤشرات الأداء من حيث الربحية وجودة الأصول والتحكم في المخاطر الائتمانية. ويعني ذلك أن الشفافية ليست مجرد التزام تنظيمي، بل هي سياسة لها أثر اقتصادي مباشر يعكس قوة الامتثال الداخلي (Oino, 2019).

في السياق السعودي، تبنت السوق المالية السعودية نهجاً متقدماً في السنوات الأخيرة يقوم على تعزيز معايير الحوكمة، والزام الشركات المدرجة برفع مستوى الإفصاح، وتقوية الهياكل الرقابية، بما يتماشى مع توجهات بناء قطاع مالي قوي وشفاف وموثوق ضمن إطار رؤية المملكة 2030. ويضع هذا التوجه حماية المستثمرين ورفع كفاءة البيئة الاستثمارية في صلب عملية تطوير القطاع المالي (العبيدان، 2025).

كما عملت الجهات الرقابية السعودية، بما في ذلك هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي (ساما)، على تعزيز الامتثال التنظيمي عبر محاور مثل سياسات "اعرف عميلك"، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وفرض وجود ضوابط داخلية تحكم إدارة المخاطر والسلوك المالي داخل المؤسسات المالية. ويظهر من تطور هذا الإطار التنظيمي أن الامتثال التنظيمي بات يُعامل بوصفه وظيفة مركزية لا تقل أهمية عن الوظائف المالية التقليدية داخل المؤسسة (Alqahtani, 2024).

ورغم هذه الخطوات، ما تزال التقارير الرقابية تسجل مخالفات متعلقة بالإفصاح المتأخر، أو تضارب المصالح، أو ضعف في منظومة الرقابة الداخلية، وهو ما يشير إلى أن المشكلة لم تعد مسألة صياغة لوائح جديدة بقدر ما أصبحت مسألة جودة تطبيق الحوكمة وجودة الإفصاح، ومستوى الامتثال التشغيلي الفعلي داخل المؤسسات المالية السعودية (عطية حامد محمد، 2023).

وتشير قراءات تحليلية للبيئة الرقابية في المملكة إلى أن تحدي المرحلة القادمة لم يعد مجرد إثبات أن المؤسسة تملك لائحة حوكمة ولائحة إفصاح ووحدة امتثال، بل قياس مدى فاعلية هذه الأدوات في تقليل حجم الجرائم المالية المسجلة عليها وخفض الغرامات والإحالات ذات الطابع الجنائي أو شبه الجنائي في سياق السوق المالية السعودية (حمدي فلاق، 2021).

في ضوء ما تقدم، تتجسد مشكلة الدراسة الحالية في وجود فجوة بين الإطار المعياري المعلن للحوكمة والإفصاح والامتثال، وبين التطبيق الفعلي داخل المؤسسات المالية المدرجة في السوق المالية السعودية. فبرغم توافر متطلبات تنظيمية متقدمة، ما تزال الجرائم المالية والمخالفات الرقابية قائمة، ما يثير تساؤلاً أساسياً حول طبيعة العلاقة بين جودة الحوكمة (GV_SCORE) وجودة الإفصاح (DISC_QUAL) من جهة، وبين مستوى الجرائم المالية (FC_CRIME) المسجلة فعلياً على المؤسسة من جهة أخرى، مع النظر إلى الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX) بوصفه آلية وسيطة محتملة تنتقل من خلالها آثار الحوكمة والإفصاح إلى خفض المخاطر الإجرامية المالية. بناءً عليه، تسعى هذه الدراسة

إلى معالجة ما إذا كان انخفاض الجرائم المالية في المؤسسات المالية السعودية يمكن تفسيره بالعوامل البنوية للحوكمة والإفصاح فقط، أم أنه يعتمد بدرجة أكبر على شدة الامتثال الفعلي داخل المؤسسة.

1.3 أهداف الدراسة

1. تحديد مستوى نضج ممارسات الحوكمة في المؤسسات المالية السعودية المدرجة من خلال تحليل هيكل مجالس الإدارة، استقلال لجان المراجعة، وتنوع الخبرات.
2. تقييم جودة الإفصاح المالي وغير المالي عبر مؤشر مركب يشمل توقيت النشر، شمولية المعلومات، ووضوح عرض المخاطر الجوهرية.
3. قياس شدة الامتثال التنظيمي استناداً إلى مؤشرات موضوعية (عدد الغرامات، حجمها، عدد البلاغات غير الاعتيادية، إجراءات الإنذار).
4. اختبار الأثر المباشر لممارسات الحوكمة والإفصاح في الحد من الجرائم المالية المبلغ عنها (قضايا غسل الأموال، احتيال، انتهاك لوائح).
5. تحليل الدور الوسيط للامتثال التنظيمي في انتقال أثر الحوكمة والإفصاح على الجرائم المالية باستخدام نمذجة الوساطة (Mediation).
6. توليد إطار توصيات عملي يربط نقاط الضعف المحددة بخطة عمل (Quick Wins / Long-term Actions) موجّهة للجهات الرقابية والمؤسسات المالية.

1.4 تساؤلات الدراسة

1. إلى أي مدى تلتزم المؤسسات المالية المدرجة في السوق المالية السعودية بممارسات الحوكمة وفق اللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية؟
2. ما مستوى جودة الإفصاح المالي وغير المالي في تقارير الحوكمة وتقارير مجلس الإدارة لدى المؤسسات المالية المدرجة؟
3. إلى أي مدى تطبّق المؤسسات المالية المدرجة معايير الامتثال التنظيمي الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام بلوائح CMA / SAMA؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسات الحوكمة وانخفاض عدد وشدة الجرائم المالية المسجلة على المؤسسات المالية؟
5. ما أثر جودة الإفصاح في تقليل حجم الغرامات والمخالفات التنظيمية والحد من الجرائم المالية؟
6. هل يلعب الامتثال التنظيمي دور الوسيط في العلاقة بين مستوى الحوكمة وجودة الإفصاح من جهة، وانخفاض الجرائم المالية من جهة أخرى؟

1.5 فروض الدراسة

1. H_1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة على الجرائم المالية.
2. H_2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة على الامتثال التنظيمي.
3. H_3 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامتثال التنظيمي على الجرائم المالية.

4. H_4 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح على الجرائم المالية.
5. H_5 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح على الامتثال التنظيمي.
6. H_6 : الامتثال التنظيمي يتوسط العلاقة بين الحوكمة والجرائم المالية.
7. H_7 : الامتثال التنظيمي يتوسط العلاقة بين الإفصاح والجرائم المالية.

1.6 أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية / النظرية

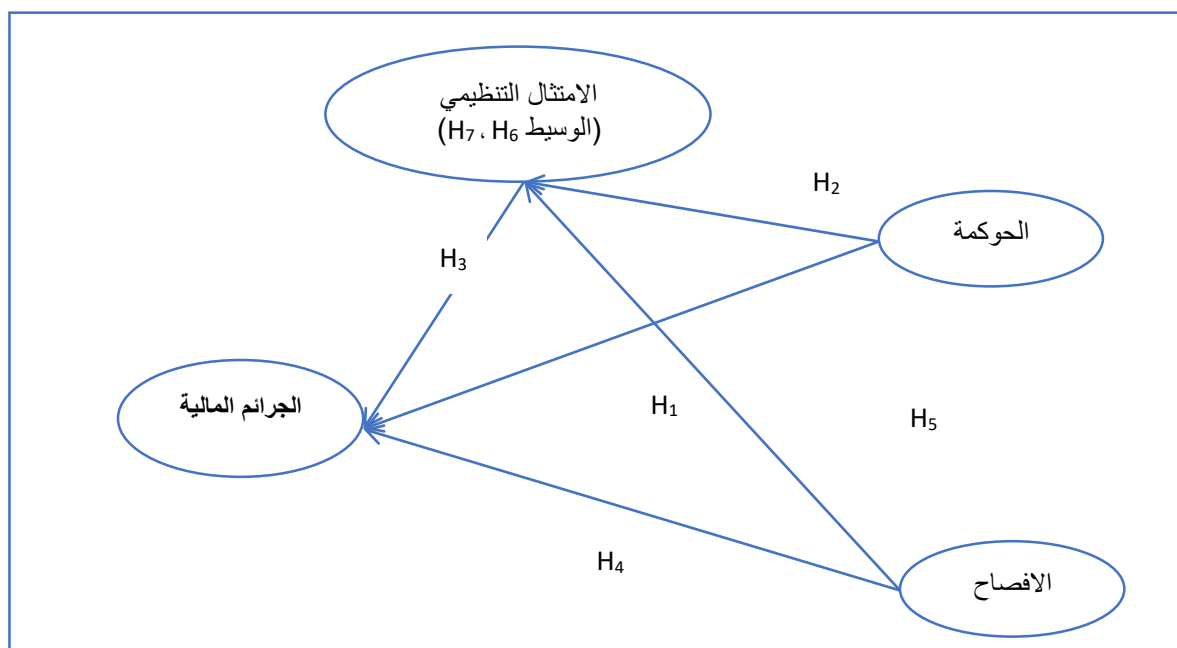
تمثل هذه الدراسة إسهامًا علميًا مباشرًا في الأدبيات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، وجودة الإفصاح، والامتثال التنظيمي، والجرائم المالية في القطاع المالي. فهي لا تكتفي بمناقشة كل بُعد على حدة، بل تبني إطارًا سببيًا متكاملًا يختبر العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه المتغيرات داخل بيئة تنظيمية عالية الحساسية، هي السوق المالية. من الناحية النظرية، تقدم الدراسة مقارنة كمية لقياس الحوكمة (GV_SCORE)، وجودة الإفصاح (DISC_QUAL)، والامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX)، والجرائم المالية (FC_CRIME) كمؤشرات قابلة للترميز والمقارنة بين مؤسسات مختلفة، بدل الاكتفاء بوصفها مفاهيم عامة. هذا الترميز يمنح الباحثين والجهات الرقابية أداة تحليلية يمكن تطبيقها لاحقًا في دراسات مقارنة أو في تحليلات طولية لقياس أثر الإصلاحات التشريعية أو الرقابية بمرور الزمن. إضافة إلى ذلك، فإن إدراج الامتثال التنظيمي كمتغير وسيط يختبر ما إذا كانت آثار الحوكمة والإفصاح تمر عبر رفع جودة الالتزام بالتشريعات والضوابط الرقابية قبل أن تنعكس على الحد من الجرائم المالية. هذا المدخل الواسطي لا يزال محدود الحضور في الأدبيات العربية، التي غالبًا ما تتناول الحوكمة والفساد من منظور وصفي أو قانوني أكثر منه منظورًا سببيًا تحليليًا (موري سفيان، 2021؛ الججاوي، 2018). وبهذا، تسهم الدراسة في ربط نظرية الوكالة، التي تركز على ضبط سلوك الإدارة وتعارض المصالح، بنظريات الإفصاح والامتثال التي تؤكد دور الشفافية والإفصاح القابل للتدقيق في ردع الممارسات غير النظامية (عبد الرحمن قابيل وآخرون، 2022؛ عطية حامد محمد، 2023). إن هذا الدمج النظري يعطي للدراسة قيمة مضاعفة؛ فهو يثري الخطاب الأكاديمي العربي في مجال الجرائم المالية، ويقترح نموذجًا تحليليًا يمكن البناء عليه في أبحاث لاحقة داخل السياق السعودي وخارجه.

ثانيًا: الأهمية العملية / التطبيقية

تتجاوز أهمية الدراسة البعد النظري إلى بعد تطبيقي مباشر يخدم الأطراف الرقابية والتنفيذية في القطاع المالي. فمن خلال قياس مستوى نضج الحوكمة، وجودة الإفصاح، ودرجة الامتثال التنظيمي في المؤسسات المالية المدرجة، وتقدير ارتباط هذه الأبعاد بمستوى المخالفات والجرائم المالية المسجلة ضد تلك المؤسسات، تتيح الدراسة خريطة واضحة لمصادر الخلل الأكثر تأثيرًا. إذا أثبت التحليل الإحصائي مثلًا أن ضعف استقلالية لجان المراجعة أو تركيز الصلاحيات في الإدارة التنفيذية يرتبط بارتفاع المخالفات المالية، فإن هذه النتيجة يمكن تحويلها مباشرة إلى تدخلات رقابية محددة في بنية الحوكمة. وإذا ظهر أن الشفافية العالية في الإفصاح تحدّ من حجم الغرامات المرتبطة بسلوك مالي غير مشروع، فإن ذلك يدعم فرض إلزامات إفصاح أكثر عمقًا وتفصيلًا، بدل الاكتفاء بإفصاح شكلي أو متأخر (عطية حامد محمد، 2023؛ F. Alqahtani, 2024). كما أن اختبار الدور الوسيط للامتثال التنظيمي يساعد صانعي القرار على الإجابة عن سؤال عملي مهم: هل خفض الجرائم المالية يتطلب تشديد بنية الحوكمة والإفصاح مباشرة، أم يتطلب أولاً بناء ثقافة امتثال داخلية قوية تُطبّق القواعد وتراقب تنفيذها في الوقت الفعلي؟ هذا التفريق بالغ الأهمية للجهات الرقابية، لأنه

يسمح بتوجيه أدوات الإشراف والرقابة نحو النقطة الأكثر تأثيراً بدل الاعتماد على حلول عامة أو واسعة التكلفة. كذلك تمنح الدراسة الإدارات التنفيذية في المؤسسات المالية إطار عمل قابلاً للتطبيق (Quick Wins / Long-term Actions)، إذ تُمكنها من تحديد التدخلات السريعة الممكن تنفيذها داخلياً لتحسين الامتثال وتقليل التعرض للمخاطر القانونية والسمعية، وفي الوقت نفسه تُبرز المجالات الهيكلية الأعمق التي تتطلب تغييرات حوكميتة على مستوى المجلس واللجان والرقابة الداخلية، دعماً لهدف بناء قطاع مالي أكثر شفافية ومثانة وانضباطاً الجعجاوي، 2018، F. Alqahtani، (2024).

1.7 نموذج الدراسة:



شكل 1: نموذج الدراسة

يوضح الشكل العلاقات السببية المقترحة بين متغيرات الدراسة. تمثل الحوكمة والإفصاح المتغيرات المستقلة، بينما يمثل الامتثال التنظيمي متغيراً وسيطاً يعمل كقناة انتقال تأثير الحوكمة والإفصاح إلى المتغير التابع وهو الجرائم المالية. وتفترض الدراسة وجود آثار مباشرة لكلٍ من الحوكمة (H1) والإفصاح (H4) على مستوى الجرائم المالية، وآثار مباشرة للحوكمة (H2) والإفصاح (H5) على مستوى الامتثال التنظيمي، بالإضافة إلى أثر مباشر للامتثال التنظيمي على الجرائم المالية (H3). كما تتبنى الدراسة أن الامتثال التنظيمي يلعب دور الوسيط الجزئي في تخفيض الجرائم المالية، بحيث تسهم الحوكمة والإفصاح في رفع مستوى الامتثال، ومن ثم خفض حجم المخالفات والجرائم المالية المسجلة على المؤسسات المالية المدرجة في السوق المالية السعودية.

1.8 حدود للدراسة

1. النطاق المؤسسي: تقتصر الدراسة على المؤسسات المالية المدرجة، بما يشمل بنوك الاستثمار، وشركات الوساطة المالية، وشركات إدارة الأصول.

2. النطاق الجغرافي: تتركز الدراسة في السوق المالية السعودية.
3. النطاق الزمني: تعتمد الدراسة على فترة زمنية خلال 2025.
4. النطاق الموضوعي: تركز الدراسة على الجرائم المالية المرتبطة بغسل الأموال، والاحتيايل المالي، والمخالفات المتعلقة بالإفصاح التنظيمي، ولا تشمل الجرائم التشغيلية الداخلية الصغيرة (مثل حالات الاختلاس الداخلي محدود الأثر).

1.9 مصطلحات الدراسة

الحوكمة المؤسسية:

يمكن تعريف الحوكمة المؤسسية بأنها تلك الممارسات التي تنبثق من المبادئ الخاصة بالمشاركة والافصاح والرقابة والمساءلة، التي تتبناها المؤسسات ضمن ثقافتها التنظيمية لضمان تحقيق جودة اداؤها في مختلف الجوانب الادارية والفنية (محمد و الحابرية، 2017، 34).

جودة الإفصاح المحاسبي

هي الخصائص النوعية للمعلومات ومدى قابليتها للفهم والملائمة والتحقق والمقارنة من قبل المستفيدين من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، حيث تقاس بكمية المعلومات، والنطاق الاقتصادي لها، وفوائدها المستقبلية، ويعتبر مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي مفهوم شخصي يرتبط بمدى تحقيق غايات وأهداف الجهات المستفيدة من القوائم المفصح عنها (خليفة و ابوريشة، 2021، 11).

الاتصال التنظيمي

هو عملية نقل وتبادل المعلومات الخاصة بالمنظمة داخلها وخارجها وهو وسيلة تبادل الأفكار والاتجاهات والرغبات بين أعضاء التنظيم وذلك يساعد على الارتباط والتماسك من خلاله يتمكن الرئيس الأعلى ومعاونوه التأثير المطلوب في تحريك الجماعة نحو الهدف (جناد وبوريشة، 2020، 90).

1.10 تنظيم فصول الرسالة

يتكون هذا العمل من خمسة فصول رئيسية. يعرض الفصل الأول الإطار العام للدراسة من حيث المشكلة، الأهداف، أسئلة الدراسة، الفروض، الأهمية، والنطاق. يقدم الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة، جودة الإفصاح، الامتثال التنظيمي، والجرائم المالية، والعلاقات فيما بينها. يوضح الفصل الثالث منهجية الدراسة من حيث تصميم الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، المتغيرات وطريقة قياسها، وأدوات جمع البيانات وأساليب التحليل الإحصائي. يعرض الفصل الرابع النتائج التحليلية والإحصائية للدراسة ويختبر الفروض والعلاقات المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك الدور الوسيط للامتثال التنظيمي. أما الفصل الخامس فيتناول مناقشة النتائج، واستخلاص الاستنتاجات، وتقديم التوصيات العملية للجهات الرقابية والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى الإشارة لحدود الدراسة ومقترحات البحوث المستقبلية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والمنطلقات النظرية

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 مقدمة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى بناء الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسة، من خلال توضيح المفاهيم الرئيسة المرتبطة بمتغيراتها، واستعراض ما توصلت إليه الأدبيات السابقة حول العلاقة بين هذه المتغيرات في السياقات المالية والرقابية. وتأتي أهمية هذا الفصل من كونه يحدد الإطار الفكري الذي تُفسَّر في ضوءه نتائج الدراسة، ويبين موقع هذه الدراسة ضمن المسار العلمي القائم، وهل تقدم امتداداً تأكيدياً أم إسهاماً جديداً.

يركز الفصل بشكل خاص على أربعة محاور أساسية تمثل المتغيرات الرئيسة في نموذج الدراسة: ممارسات الحوكمة، جودة الإفصاح المالي وغير المالي، مستوى الامتثال التنظيمي، والجرائم المالية. فيتم أولاً تناول كل متغير من حيث تعريفه، وأبعاده، وكيفية قياسه في الأدبيات، ودوره المؤسسي. بعد ذلك، تتم مراجعة ما طرحته الدراسات السابقة بخصوص العلاقات الثنائية بين هذه المتغيرات، مثل العلاقة بين الحوكمة والجرائم المالية، وبين جودة الإفصاح والجرائم المالية، وبين الامتثال التنظيمي والجرائم المالية، مع التوقف عند الدور الوسيط المحتمل للامتثال التنظيمي في هذه العلاقات.

وفي الجزء اللاحق، يناقش الفصل الفجوة البحثية، أي الجوانب التي لم تُعالج بشكل كافٍ في الأدبيات السابقة، وخاصة في سياق المؤسسات المالية المدرجة في السوق المالية السعودية. ويتم إبراز الحاجة إلى نموذج تكاملي يربط بين الحوكمة والإفصاح والامتثال والجرائم المالية داخل إطار واحد، لا بوصفها عناصر منفصلة، بل كمنظومة رقابية مترابطة. بهذا الشكل، يمهّد هذا الفصل للمنهجية الكمية في الفصل الثالث، ويبرر اختيار نموذج الدراسة والعلاقات المراد اختبارها إحصائياً.

2.2 الحوكمة المؤسسية (GV_SCORE)

تقوم الحوكمة المؤسسية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل حجر الزاوية في أي نظام حوكمة فعال. أول هذه المبادئ هو الاستقلالية، والتي تضمن اتخاذ القرارات داخل الشركة بمنأى عن تضارب المصالح، وتُعزز من موضوعية وفعالية مجالس الإدارة. فالاستقلالية تمكّن مجلس الإدارة من مراقبة الأداء التنفيذي بشكل نزيه، ما يسهم في بناء الثقة لدى المساهمين وأصحاب العلاقة. ومن هنا، فإن الشركات التي تُطبق هذا المبدأ بشكل حقيقي، وليس شكلي فقط، غالباً ما تكون أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات التنظيمية والمالية (Hasanudin, 2023).

أما المساءلة، فهي المبدأ الذي يربط السلطة بالمسؤولية. فالإدارة التنفيذية مطالبة بتبرير قراراتها أمام مجلس الإدارة، الذي بدوره مسؤول أمام المساهمين وأصحاب المصلحة. هذا التدرج في المحاسبة يضمن ألا تُستخدم السلطة الممنوحة في غير مكانها، ويُقلل من فرص الفساد أو إساءة استخدام الموارد. وقد أشارت الدراسات إلى أن غياب المساءلة غالباً ما يكون مدخلاً للجرائم المالية والتلاعب في التقارير المالية، حتى في المؤسسات التي لديها أنظمة رقابية متقدمة (Breeze, 2021).

تُعد الشفافية من أبرز القيم الجوهرية في الحوكمة، إذ تعني توفير المعلومات المالية وغير المالية بدقة وفي الوقت المناسب لجميع المعنيين. وهي أداة أساسية لتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمساهمين، وتمنع ما يُعرف بـ "عدم تماثل المعلومات" الذي يُمكن أن يُستغل في التلاعب أو اتخاذ قرارات منحازة. فاليئة التي تسودها الشفافية تُحفّز على الانضباط المؤسسي وتعزز ثقة المستثمرين في السوق، وهو ما أكدته دراسات أظهرت ارتباطاً إيجابياً بين جودة الإفصاح المالي وجاذبية الاستثمار في المؤسسات المالية (Danker, 2013).

وأخيراً، يمثل مبدأ حماية المساهمين وأصحاب المصلحة ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة. فالشركة لا تدين فقط للمساهمين بالأرباح، بل أيضاً للعاملين، والعملاء، والدائنين، وحتى المجتمع الذي تعمل فيه. لذلك، تسعى الحوكمة الحديثة إلى التوفيق بين مصالح هذه الأطراف، من خلال سياسات عادلة تضمن حق الوصول للمعلومات، والمشاركة في القرارات الجوهرية، وتوزيع الموارد بشكل منصف. وقد أثبتت البحوث أن تطبيق هذا المبدأ يعزز من سمعة المؤسسة، ويُساعد على بناء ولاء طويل الأمد مع الشركاء والمستثمرين على حد سواء (Zahrani & Rahmadayanti, 2025).

2.2.2 مؤشرات الحوكمة في الدراسة

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن مؤشرات الحوكمة المؤسسية تلعب دوراً محورياً في الحد من المخاطر المالية وتحسين الأداء المؤسسي، وقد أظهرت العديد من الدراسات الإحصائية مدى تأثير هذه المؤشرات، مثل استقلالية اللجان، فصل السلطات، تنوع الخبرات، ونظم المكافآت، على فعالية الحوكمة.

فيما يتعلق باستقلالية لجنة المراجعة، أظهرت دراسة على الشركات السعودية المدرجة أن متوسط عدد أعضاء اللجنة يبلغ 3 إلى 5 أعضاء، وأن زيادة عدد الاجتماعات الدورية للجنة يرتبط إيجابياً بمستوى الإفصاح المالي، إلا أن الأثر الإحصائي كان محدوداً على الأداء المالي الكلي (Al-Matari et al., 2012). أما في الهند، فقد وُجد أن استقلال اللجنة مرتبط بتحسين جودة الأرباح وتقليل ممارسات التلاعب المالي، خاصة عند غياب ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس المجلس (Kamarudin et al., 2012).

أما فصل منصب الرئيس التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة (CEO Duality)، فقد تبين أنه موجود في حوالي 15% من الشركات التايلاندية المدرجة، بينما توصي الحوكمة الحديثة بالفصل الصارم بين المنصبين نظراً لتأثير الدمج السلبي على الرقابة والشفافية (Krissadee & Fernando, 2011). كما أظهرت دراسة في إيران أن CEO Duality يرتبط سلباً بقيمة الشركة السوقية وأدائها المالي (Mirsharafoddini et al., 2014).

بالنسبة إلى تنوع الخبرات داخل مجلس الإدارة، أوضحت دراسة في الهند أن وجود التنوع المهني والجنس (ذكور وإناث) يعزز من جودة القرارات الاستراتيجية ويحسن الأداء المالي، كما أن المجالس التي تضم مديريين غير تنفيذيين بنسبة تفوق 60% تظهر مستويات أعلى من الشفافية والإفصاح (Arsh & Ansari, 2025).

وفيما يتعلق بـ سياسات المكافآت والرقابة، كشفت دراسة تحليلية في تايلاند عن علاقة سلبية قوية بين حجم لجنة المراجعة ومقدار تعويضات المدير التنفيذي، حيث أن اللجان الأكبر تمارس رقابة أعلى وتحد من الإفراط في صرف المكافآت (Okolo & Sinebe, 2024). كما أشارت دراسة في الأردن إلى أن ازدواجية منصب المدير التنفيذي تحدّ من فعالية اللجان المستقلة، مما يزيد من تكلفة رأس المال نتيجة ضعف الرقابة (Ananzeh, 2024).

2.2.3 دور الحوكمة في ضبط السلوك المالي عالي المخاطر

بحسب دراسة حديثة عن البنوك، تُمثل الحوكمة أداة قانونية لإدارة المخاطر البنكية، حيث تسهم في تجنب الانحرافات المالية من خلال وسائل مثل تجريم المخالفات المصرفية، وتفعيل نظم التأمين، وعقود المشتقات المالية التي تضبط سلوك المؤسسات وتحد من المخاطر القانونية والإجرامية (Abadi & Yohanloey, 2020).

من ناحية أخرى، تؤكد دراسات في إدارة المخاطر الامتثالية أن ضعف الالتزام بالقوانين والأنظمة التنظيمية يُعد من أخطر أشكال المخاطر القانونية في البنوك التجارية، إذ يؤدي إلى خسائر مالية مباشرة وعقوبات تنظيمية وفقدان الثقة العامة. وتشير البيانات إلى أن الامتثال يصبح أكثر فعالية حين يُربط بوظيفة قانونية مستقلة داخل البنك، تُشرف على التوافق مع القوانين في كل عمليات اتخاذ القرار والتشغيل اليومي (Hu, 2009).

وتبرز دراسة حديثة أخرى أن البنوك التي تطبق آليات حوكمة فعالة، مثل تشكيل لجان رقابة مستقلة وتحقيق تنوع في مجالس الإدارة، تظهر أداءً ماليًا أفضل وقدرة أعلى على إدارة المخاطر، خاصة تلك المتعلقة بالالتزام القانوني (Tanaka et al., 2024).

كما تشير نتائج بحث آخر إلى أن الالتزام الصارم بمبادئ الحوكمة يعزز الاستقرار المالي للبنوك من خلال ترسيخ القيم المؤسسية مثل الشفافية، واحترام القانون، والتعامل العادل مع أصحاب المصلحة، مما يحد من فرص التلاعب واتخاذ القرارات المحفوفة بالمخاطر (Yadav, 2024).

2.2.4 مؤشرات الحوكمة في المؤسسات المالية السعودية (عرض وصفي رقمي)

تُظهر البيانات المنشورة عن البنوك السعودية المدرجة في السوق المالية خلال الفترة 2014-2017 أن هيكل الحوكمة يأخذ شكلًا مؤسسيًا واضحًا من حيث تكوين مجلس الإدارة، وعدد اجتماعاته، واستقلاليته، وكذلك من حيث قوة لجان المراجعة. فقد بلغ متوسط حجم مجلس الإدارة في البنوك السعودية نحو 9.81 عضوًا (بحد أدنى 9 وأقصى 11 عضوًا)، وبلغ متوسط نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس نحو 43.26%، مع تباين واسع بين البنوك (من 22% حتى 64%). كما بلغ متوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنويًا حوالي 5.54 اجتماعات، وهو ما يعكس وتيرة متابعة دورية من جانب المجلس للشؤون الرقابية والاستراتيجية. وبلغ متوسط عدد اللجان المتخصصة المنبثقة عن المجلس (مثل لجنة المراجعة، لجنة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافآت) نحو 4.79 لجنة لكل بنك (Almoneef & Samantaray, 2019).

على مستوى لجان المراجعة، بلغ متوسط حجم لجنة المراجعة 4.10 أعضاء، ومتوسط نسبة الاستقلال داخل لجنة المراجعة 89.2% (وبعض اللجان كانت مستقلة بالكامل بنسبة 100%). كما بلغ متوسط عدد اجتماعات لجنة المراجعة حوالي 5.48 اجتماعات في السنة، ما يعني أن الرقابة المالية والتقارير والامتثال تخضع لمراجعة متكررة على مدار العام. هذه المؤشرات تدعم فكرة أن الرقابة الداخلية أصبحت عنصرًا بنيويًا في الحوكمة لدى البنوك السعودية المدرجة، وليست مجرد متطلب شكلي (Almoneef & Samantaray, 2019).

وعلى مستوى السوق السعودي المدرج ككل، تشير الأدلة إلى أن الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أصبح ممارسة راسخة؛ فقد أظهرت دراسة على الشركات السعودية المدرجة أن نحو 100% من الشركات تفصل بين المنصبين، ما يحد من تركّز السلطة التنفيذية في يد فرد واحد. كما قدّرت الدراسة متوسط نسبة الاستقلال في مجالس الإدارة بحوالي 40-43%، مع متوسط حجم مجلس يقترب من 12 عضوًا، ومتوسط درجة تبني ممارسات الحوكمة الكلية بنحو 61.4% خلال الفترة 2012-2014 (Buallay et al., 2017).

وتعزّز هذه البنى الرسمية التزامًا تنظيميًا متزايدًا بملفات تضارب المصالح والإفصاح عنها. تُلزم تعليمات البنك المركزي السعودي (ساما) مجالس إدارات المؤسسات المالية بوضع سياسات واضحة للتعامل مع حالات تعارض المصالح، والامتناع عن التصويت أو المشاركة في القرارات عند وجود تعارض، ووضع إجراءات إفصاح مكتوبة على مستوى المجلس واللجان. كما تنشر بعض البنوك السعودية الكبرى سياسات معلنة لإدارة تضارب المصالح والإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك آليات الإبلاغ والحوكمة الداخلية، ما يعكس انتقال هذه الممارسات من إطار داخلي مغلق إلى التزام معلن وموثق (Saudi Central Bank, 2021).

من ناحية الحداثة الزمنية، تؤكد بيانات منشورة عن عينة من 12 بنكا سعوديًا خلال الفترة 2014-2019 أن مجالس إدارات البنوك لا تزال صغيرة نسبيًا (حوالي 9 أعضاء في المتوسط، بحد أقصى 13 عضوًا)، وأن نسبة الأعضاء المستقلين تظل في حدود 45% في المتوسط، مع نطاق واسع جدًا (من 11% حتى 91%)، ما يشير إلى تفاوت واضح في مستوى الاستقلال الفعلي عبر البنوك (Almubarak & Aljughaiman., 2017).

هذه المؤشرات الرقمية تمثل خلفية كمية مهمّة لفهم أثر الحوكمة المؤسسية على الامتثال والرقابة على الجرائم المالية، وستُستخدم لاحقًا في الدراسة التحليلية والاختبارات الإحصائية.

الجدول 1: مؤشرة بيئة الحوكمة في القطاع المالي

مؤشر الحوكمة	القيمة / الوضع في العينة	ملاحظة منهجية (الفترة/المصدر)
نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	متوسط $\approx 43.26\%$ في البنوك السعودية، بمدى من 22% إلى 64%	12 بنكا مدرجا، 2014-2017 (Almoneef & Samantaray, 2019).
حجم مجلس الإدارة	متوسط 9.81 أعضاء (حد أدنى 9 وحد أقصى 11)	12 بنكا مدرجا، 2014-2017 (Almoneef & Samantaray, 2019).
معدل اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً	متوسط ≈ 5.54 اجتماعات في السنة	12 بنكا مدرجا، 2014-2017 (Almoneef & Samantaray, 2019).
فصل منصب رئيس المجلس عن منصب الرئيس التنفيذي	فصل كامل للأدوار ($\approx 100\%$ من الشركات المدرجة تفصل بين المنصبين)	شركات مدرجة في السوق السعودي، 2012-2014 (Buallay et al., 2017).
استقلال لجنة المراجعة	متوسط استقلال لجنة المراجعة 89.2% من الأعضاء مستقلين (المدى 60%-100%)	12 بنكا مدرجا، 2014-2017 (Almoneef & Samantaray, 2019).

عدد اجتماعات لجنة المراجعة سنوياً	متوسط ≈ 5.48 اجتماعات في السنة	12بنكاً مدرجاً، 2014–2017 (Almoneef & Samantaray, 2019).
متوسط عدد اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة	حوالي 4.79 لجان (مراجعة، مخاطر، ترشيدات ومكافآت، إلخ)	12بنكاً مدرجاً، 2014–2017. (Almoneef & Samantaray, 2019).
سياسة الإفصاح عن تضارب المصالح	سياسات مكتوبة ومعلنة تنظم الإفصاح عن تضارب المصالح وتعاملات الأطراف ذات العلاقة، مع إلزام الامتناع عن التصويت	تعليمات البنك المركزي السعودي لسلوك المجلس، وسياسات منشورة لبنوك سعودية كبرى (Saudi Central Bank, 2021).
نسبة الأعضاء المستقلين وفق عينة أحدث (قياس توسعي حتى 2019)	متوسط $\approx 45\%$ من أعضاء المجلس مستقلون، مع نطاق واسع (11%–91%)	12بنكاً سعودياً مدرجاً، 2014–2019. (Almubarak & Aljughaiman., 2017).
مؤشر تبني ممارسات الحوكمة (مؤشر حوكمة كلي للشركات المدرجة، ليس فقط البنوك)	متوسط $\approx 61.4\%$ مستوى تبني قواعد الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي	171شركة مدرجة، 2012–2014. (Buallay et al., 2017).

يُظهر الجدول (1) أن بيئة الحوكمة في القطاع المالي السعودي تتسم بعدة سمات كمية يمكن قياسها مباشرة: مجالس إدارات صغيرة نسبياً، مستوى استقلال يقترب من نصف الأعضاء، فصل مؤسسي شبه تام بين الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس، كثافة اجتماعات رقابية للمجلس ولجنة المراجعة (أكثر من خمس مرات سنوياً لكل منهما)، ولجان متخصصة متعددة داخل كل منشأة مالية. هذه المؤشرات الرقمية ستُستخدم لاحقاً كمكونات ضمن متغير الحوكمة (GV_SCORE) في نموذج الدراسة، وخاصة ما يتعلق بالاستقلال، والفصل بين السلطات، وكثافة المتابعة الرقابية.

2.3 جودة الإفصاح (DISC_QUAL)

يُعد الإفصاح المالي وغير المالي من أهم أدوات الشفافية والحوكمة الرشيدة في المؤسسات المالية، إذ يمثل وسيلة جوهرية لتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، ويعزز من ثقة الأسواق والجهات التنظيمية في مصداقية التقارير المالية. وقد أوضحت دراسة (Alsaadi, Tijjani, & Falgi, 2021) أن تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات المالية السعودية، مثل استقلال لجان المراجعة وتفعيل الرقابة الداخلية، أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية بنسبة 28%، حيث ارتفعت دقة الإفصاح في القوائم المالية والملاحظات الإيضاحية وتراجع حجم الأخطاء الجوهرية في البيانات المنشورة. (Alsaadi et al., 2021) هذا التطور يعكس وعياً متزايداً لدى المؤسسات المالية السعودية بضرورة الالتزام بمعايير الإفصاح المالي الدولية (IFRS) التي تُعد مرجعية أساسية في تقييم جودة الحوكمة والامتثال التنظيمي.

أما الإفصاح غير المالي، فقد أصبح أحد المكونات المحورية لجودة التقارير المؤسسية الحديثة، إذ يشمل الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والمخاطر التشغيلية والتقارير البيئية والاجتماعية وتقارير الامتثال ومكافحة غسل الأموال. فقد بينت دراسة (Shalhoob, 2025) أن الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة والحوكمة والالتزام بمبادئ ESG في المؤسسات

المالية السعودية أدى إلى زيادة ثقة المستثمرين المحليين والدوليين بنسبة 37%، كما حسّن تصنيفات الحوكمة المؤسسية في السوق المالية السعودية. (Shalhoob, 2025) وأكدت دراسة (Abu Hussain, et al. 2024) أن جودة الإفصاح عن عناصر ESG في الشركات السعودية المدرجة بين عامي 2017 و2022 ترتبط إيجابيًا بالأداء المالي، حيث سجلت الشركات التي تقدم إفصاحًا عالي الجودة عن الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية ارتفاعًا ملحوظًا في مؤشرات العائد على الأصول (ROA) وتوبن كيو (Tobin's Q) (Abu Hussain et al., 2024).

كما كشفت دراسة (Fayad, et al., 2024) عن أثر واضح لخصائص رئيس لجنة المراجعة في تعزيز الإفصاح غير المالي، حيث تبين أن وجود رئيس لجنة مراجعة مستقل يتمتع بخبرة مالية يرفع من مستوى الإفصاح في تقارير ESG بنسبة 22%، ما يؤكد أهمية دور اللجان الرقابية في ضبط جودة المعلومات المنشورة. (Fayad et al., 2024) وفي السياق نفسه، أشارت دراسة (Muneer et al., 2025) إلى أن الإفصاح البيئي والحوكمي في البنوك الإسلامية السعودية أدى إلى زيادة الأرباح التشغيلية بنسبة 14%، وأظهر أن الشفافية في تقارير الاستدامة ومكافحة غسل الأموال تسهم في رفع ثقة المودعين وتقوية العلاقة مع الجهات التنظيمية (Muneer et al., 2025).

وقد أكدت دراسة (Ali Hussin, 2025) التي طورت مؤشرًا وطنيًا لقياس الإفصاح في الشركات السعودية، أن ارتفاع مستوى الإفصاح وفق معايير ESG أدى إلى تحسين الأداء المالي بنسبة 11% خلال الفترة بين 2019 و2023، مشيرة إلى ضرورة تبني أطر إلزامية موحدة للإفصاح لضمان العدالة المعلوماتية في السوق المالية. (Ali Hussin, 2025) كما توصلت دراسة (Zhang & Wang, 2024) إلى أن جودة الإفصاح غير المالي ترتبط إيجابيًا بدرجات تصنيف ESG للشركات، إذ يؤدي وضوح اللغة ودقة المعلومات إلى تحسين تصنيف الشركات بمعدل 25% مقارنة بالشركات ذات الإفصاح المتكرر أو الغامض (Zhang & Wang, 2024).

أما على المستوى المالي، فقد أظهرت نتائج (You, et al., 2024) أن الشركات ذات الإفصاح غير المالي عالي الجودة تتمتع بانخفاض في تكلفة الديون بنسبة 7.3% مقارنة بالشركات التي تقدم إفصاحًا محدودًا أو متأخرًا، مما يبرز البعد الاقتصادي المباشر لجودة الإفصاح كأداة وقائية تقلل المخاطر المالية وتعزز الجدارة الائتمانية. (You et al., 2024) وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن جودة الإفصاح — سواء المالي أو غير المالي — لا تؤثر فقط على الشفافية المؤسسية، بل تمتد لتصبح أحد محددات الأداء المالي والاستقرار التنظيمي في المؤسسات المالية السعودية.

2.3.2 أبعاد الإفصاح التي ستُقاس

أولاً، عنصر التوقيت يمثل بُعدًا أساسيًا في الإفصاح، حيث يعتبر تقديم المعلومات في الوقت النظامي شرطًا للشفافية الفعالة. وقد أكدت الأدبيات أن الإفصاح المتأخر يخلق فجوات معلوماتية بين الإدارة والمستثمرين، ويزيد من المخاطر السلوكية في السوق. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يشددان على أهمية التوقيت كأحد المبادئ الجوهرية للإفصاح المالي، لما له من تأثير مباشر على اتخاذ القرارات. (McGee, 2008).

ثانيًا، الشمولية تعني مدى تغطية الإفصاح لكافة المخاطر الجوهرية التي تواجه المؤسسة. وقد أوضحت دراسة لبابالولا وزملائه (2024) أن الإفصاح المتكامل والشامل، بما في ذلك الإفصاح عن المخاطر غير المالية، يساهم في تحسين إدارة المخاطر المؤسسية ويدعم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة من قبل الأطراف المعنية (Babalola et al., 2024).

ثالثاً، الشفافية والوضوح في لغة الإفصاح، لا سيما في ما يتعلق بالمخاطر والممارسات المحاسبية، تؤثر بشكل مباشر على ثقة المستثمرين والمساهمين. وقد أظهرت دراسة في السياق المصري أن الشفافية المحاسبية مرتبطة بزيادة الربحية وجودة محفظة القروض بنسبة 0.3046 وبمستوى دلالة إحصائية مرتفع (1%)، مما يدل على التأثير القوي للإفصاح الواضح في تحسين الأداء المؤسسي (Oino, 2019).

كذلك، أكدت دراسات مثل دراسة ماداني (2009) أن الإفصاح الطوعي والواضح يقلل من "علاوة مخاطر المعلومات"، ويزيد من القيمة السوقية للمؤسسة نتيجة تعزيز ثقة السوق (Madhani, 2009).

وعليه، فإن قياس أبعاد الإفصاح في هذه الدراسة (التوقيت، الشمولية، الشفافية) لا يُعد مجرد تقييم إجرائي، بل هو مؤشر على جودة الحوكمة وكفاءة إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

2.3.3 الإفصاح كأداة وقائية

تشير دراسة حديثة إلى أن الإفصاح الشامل والشفاف يساهم في تحسين إدارة المخاطر المؤسسية ويزيد من قدرة الجهات التنظيمية والمستثمرين على اكتشاف السلوكيات المحفوفة بالمخاطر مبكراً، ما يردع ارتكاب المخالفات في المقام الأول. تقترح الدراسة اعتماد إطار تنظيبي جديد يدمج بين الإفصاح المالي وغير المالي لتحقيق الشفافية الكاملة وتقليل فجوات المعلومات (Babalola et al., 2024).

كما توضح دراسة كمية على 20 مؤسسة مالية أن زيادة الشفافية والإفصاح تؤدي إلى ارتفاع أداء البنوك بنسبة 0.3046، وذلك بسبب تعزيز الثقة وتقليل عدم اليقين المعلوماتي. الأثر كان ذا دلالة إحصائية قوية عند مستوى 1%، مما يشير إلى أهمية الإفصاح كأداة وقائية تقي من المخاطر وتخفف من احتمالية ارتكاب جرائم مالية (Oino, 2019).

من زاوية أخرى، يرى ماداني أن الشركات التي تتبنى الإفصاح الطوعي تكسب ميزة ردعية إضافية عبر بناء سمعة قوية، مما يقلل من احتمال الانخراط في ممارسات مالية مشبوهة، نظراً لتأثير الشفافية على تقليل "علاوة مخاطر المعلومات" وزيادة ثقة السوق (Madhani, 2009).

وتشير دراسة تحليلية عن الشفافية في الأزمات المالية إلى أن الشفافية العالية تقلل من احتمالية الأزمات والجرائم المرتبطة بها من خلال خفض الفجوات المعلوماتية بين الأطراف. كما أن الإفصاح المنتظم في أوقات الأزمات يعزز الاستقرار ويمنع الذعر المالي، وهو ما يجعل من الشفافية أداة استراتيجية للوقاية من الانهيارات السوقية والاحتياال النظامي (Sharma, 2024).

كذلك، أوضحت دراسة في النظام المالي الهولندي أن الإفصاح التنظيمي عن أسماء المخالفين يؤدي إلى خلق بيئة ردع من خلال ما يُعرف بـ"العقوبة المعنوية" (naming and shaming)، مما يدفع المؤسسات للامتثال الطوعي وتقليل المخالفات (Erp, 2010).

2.3.3 مستوى الإفصاح في التقارير السنوية وتقارير الحوكمة (بيانات كمية)

يقدم هذا الجزء توصيفاً كمياً لجودة الإفصاح (DISC_QUAL) كما يُمارس فعلياً في السوق المالية السعودية، مع التركيز على أربعة محاور أساسية: التوقيت (سرعة الإفصاح المالي)، الإفصاح عن المخاطر الجوهرية، الإفصاح عن الامتثال ومكافحة غسل الأموال، والإفصاح عن مكافآت الإدارة العليا. تُستخدم هذه المؤشرات لاحقاً كبنية أولية لمؤشر جودة الإفصاح في الدراسة التطبيقية.

أولاً: التوقيت (سرعة الإفصاح المالي)

يُقاس البُعد الزمني للإفصاح من خلال ما يعرف في الأدبيات بـ"فجوة التقارير المالية (Financial Reporting Lag)"، أي عدد الأيام بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ إعلان القوائم المالية المراجعة للجمهور. في عينة من 126 شركة مدرجة في السوق السعودية خلال الفترة 2015-2023، تبين أن فجوة التقارير تتراوح بين حد أدنى 16 يوماً وحد أقصى 116 يوماً، مع تباين ملحوظ بين الشركات. كما أظهر التحليل أن تحسّن أداء الشركة في مؤشرات الحوكمة والاستدامة ESG يرتبط بانخفاض هذه الفجوة، أي إفصاح أسرع وأكثر أنية. وقد قُدّر أن كل ارتفاع بمقدار 1% في مستوى أداء ESG يرتبط بانخفاض في فجوة التقارير يتراوح بين 0.079% و 0.150%. (Sulimany, 2025).

هذا يعني أن عنصر "التوقيت" ليس مجرد التزام شكلي بنشر القوائم، بل يرتبط بجديّة الرقابة والحوكمة، ويُعد مؤشراً مباشراً على جودة الإفصاح المالي.

ثانياً: الإفصاح عن المخاطر الجوهرية

تشمل شفافية المخاطر الإفصاح عن المخاطر المالية (مثل مخاطر الائتمان، السيولة، مخاطر السوق) وكذلك المخاطر غير المالية (مثل مخاطر السمعة، المخاطر التنظيمية، مخاطر الالتزام). أظهرت دراسات تحليل محتوى لتقارير الشركات السعودية المدرجة أن متوسط مستوى الإفصاح عن المخاطر لا يزال محدوداً نسبياً؛ إذ بلغ متوسط مستوى الإفصاح عن المخاطر نحو 17% فقط من عناصر الإفصاح الممكنة، مع وصول بعض الشركات إلى مستويات أعلى (حتى 55%)، في حين لم تفصح بعض الشركات عن المخاطر إطلاقاً. كما تبين أن نحو 63% من الإفصاح الفعلي يتركز على المخاطر المالية، مقابل 37% فقط للمخاطر غير المالية (Almania, 2019).

هذا يشير إلى أن الإفصاح عن "المخاطر الجوهرية" ما زال يميل للطابع المالي التقليدي أكثر من كونه إفصاحاً استباقياً عن مخاطر الامتثال والسمعة والسلوك.

ثالثاً: الإفصاح عن سياسات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تفرض الجهات الرقابية في المملكة، وعلى رأسها البنك المركزي السعودي (ساما) وهيئة السوق المالية، على المؤسسات المالية وجود وظيفة امتثال مستقلة ومستمرة، وتُلزم تلك المؤسسات بوضع سياسة معتمدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) تُراجع من مجلس الإدارة ويُحدث بصفة دورية، مع وجود مسؤول التزام عالي المستوى (MLRO) يرفع تقارير مباشرة للجهة الحاكمة (Saudi Central Bank, 2018).

وتظهر مراجعة التقارير السنوية والتقارير المتكاملة لعدد من البنوك السعودية النظامية) مثل SNB ، SABB ، بنك البلاد، وغيرها (أن هذه المؤسسات تخصص أقسامًا صريحة تحمل عناوين مثل "Compliance, Anti-Money Laundering & Financial Crime" أو ما يعادلها، وتتضمن وصفًا لسياسات الالتزام، مكافحة غسل الأموال، ومراقبة الجرائم المالية، وتأكيد خضوع هذه السياسات لاعتماد مجلس الإدارة ومراجعة دورية. (Saudi National Bank, 2022).

بناءً عليه يمكن القول، تشغيلًا، إن الإفصاح عن سياسات الامتثال وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أصبح إفصاحًا علنيًا ومنهجيًا لدى البنوك السعودية الكبرى الخاضعة للرقابة، وليس مجرد التزام داخلي.

رابعًا: الإفصاح عن مكافآت الإدارة العليا

تنص لوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية (المادة الخاصة بالإفصاح عن المكافآت) على التزام الشركات المدرجة بالإفصاح "الدقيق، الشفاف والمفصل" عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما في ذلك السياسات وطريقة تحديد المكافآت، والقيم الفعلية المصروفة نقدًا أو في صورة مزايا. كما تلزم قواعد البنك المركزي البنوك بالإفصاح عن الخطوط العامة لسياسة التعويضات وأثارها على المخاطر (Capital Market Authority, 2024).

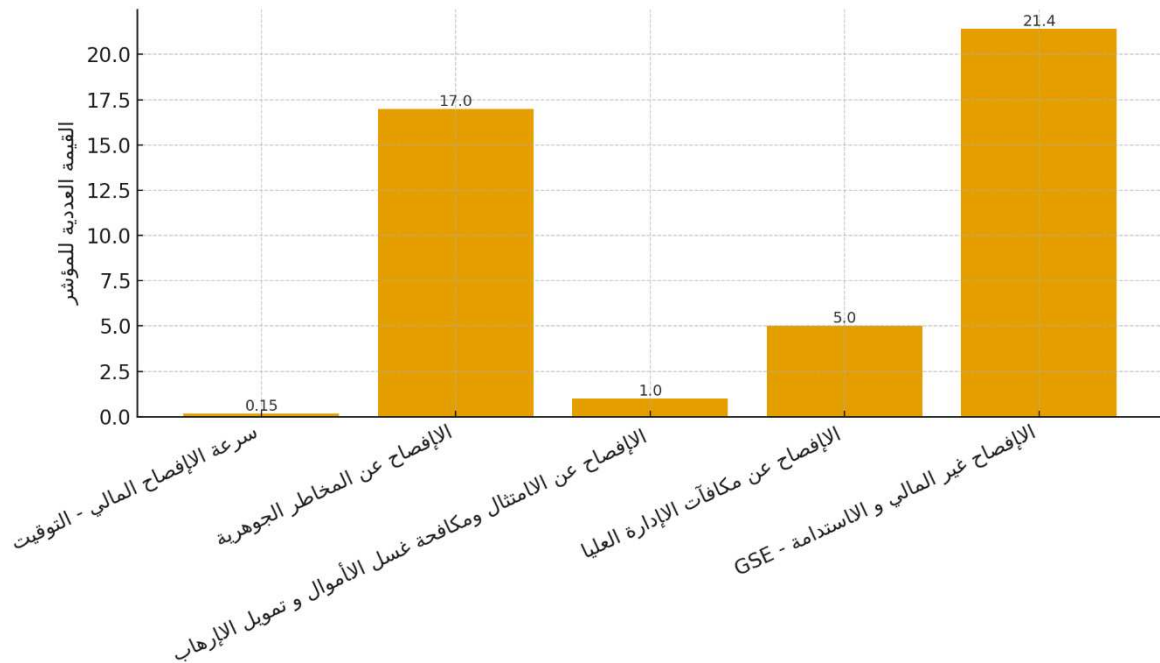
خامسًا: الإفصاح غير المالي / ESG (الاستدامة)

تشهد السوق المالية السعودية تحولًا باتجاه الإفصاح غير المالي المهيكل، خصوصًا في مجالات الحوكمة والامتثال والاستدامة البيئية والاجتماعية. تظهر بيانات مسح دولي حديث حول تقارير الاستدامة أن جميع الشركات السعودية التي شملها المسح (عينة الشركات الكبرى المدرجة) تعتمد إرشادات الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي (ESG) (Disclosure Guidelines) الصادرة عن "تداول السعودية" كإطار مرجعي للإفصاح غير المالي. كما أن البنوك الرئيسية في المملكة باتت تصدر تقارير استدامة و ESG مستقلة سنويًا منذ 2022، تتناول صراحة قضايا الامتثال، مكافحة الجرائم المالية، وإدارة المخاطر السلوكية (KPMG International, 2024).

جدول 2 : جودة الإفصاح المالي وغير المالي في عينة السوق المالية السعودية

البُعد الفرعي داخل DISC_QUAL	مؤشر قياس كمي / وصفي	ملاحظة منهجية
التوقيت (سرعة الإفصاح المالي)	فجوة التقارير المالية بين نهاية السنة المالية وتاريخ إعلان القوائم المراجعة تراوحت بين 16 و 116 يومًا في شركات مدرجة سعودية (2015–2023) (Sulimany, 2025).	يستخدم هذا البُعد كمؤشر على آنية الإفصاح وجودته الزمنية.
الإفصاح عن المخاطر الجوهرية	متوسط مستوى الإفصاح عن المخاطر ≈ 17% من عناصر الإفصاح الممكنة، مع وصول بعض الشركات إلى 55%. ووجود شركات لم تفصح إطلاقًا. كما أن 63% من الإفصاح يخص المخاطر المالية مقابل 37% مخاطر غير مالية. (Almania, 2019).	يُمثل مدى شمولية الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية الجوهرية.

شفافية يُمثل الإفصاح عن الضوابط السلوكية ومكافحة الجرائم المالية.	البنوك السعودية الخاضعة لرقابة "ساما" تُفصح علنًا في تقاريرها السنوية/حوكمتها عن سياسة الامتثال و AML/CTF المعتمدة من المجلس، وتؤكد وجود وظيفة امتثال مستقلة ومسؤول التزام (MLRO) (Saudi Central Bank, 2018).	إفصاح سياسات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF)
يُمثل وضوح الإفصاح ومدى دقته ومرونته الرقابية.	لوائح هيئة السوق المالية تفرض إفصاحًا تفصيليًا عن مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية، لكن التطبيق الفعلي لا يزال متفاوتًا؛ بعض الشركات تعرض الجداول التفصيلية، وأخرى تقدّم بيانات مجمّعة دون تفصيل كامل لكل فرد. (Capital Market Authority, 2024).	الإفصاح عن مكافآت الإدارة العليا
يُمثل مدى تغطية الإفصاح غير المالي لقضايا الامتثال والمخاطر السلوكية.	اعتماد 100% من الشركات السعودية المُستقصاة لإرشادات الإفصاح ESG الصادرة عن السوق المالية السعودية، مع نشر تقارير استدامة/حوكمة مستقلة من قبل البنوك الكبرى منذ 2022.	الإفصاح غير المالي / (ESG) الاستدامة)



شكل 2: توزيع درجة جودة الإفصاح عبر المؤسسات المالية

(إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات السوق المالية السعودية للشركات المدرجة (2015-2023) ولوائح الحوكمة والإفصاح الصادرة عن هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي.)

2.4 الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX)

وفقًا لدراسة حديثة، فإن برامج الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) تشمل مكونات أساسية مثل العناية الواجبة بالعملاء، أنظمة المراقبة والتحليل، ومتطلبات التسجيل والإبلاغ، وهي ضرورية لتقليل المخاطر القانونية وتعزيز مصداقية المؤسسة أمام الجهات التنظيمية (Dill, 2021).

تشير دراسة أخرى إلى أن مسؤول الامتثال يلعب دورًا محوريًا في منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال مراجعة الإجراءات، والتواصل مع الجهات التنظيمية، وضمان تدريب الموظفين. وخلصت إلى أن ضعف كفاءة موظفي الامتثال يؤدي إلى ثغرات يمكن استغلالها لتمرير أموال غير مشروعة (Kalinina, 2021).

وفي السياق الأوروبي، تُظهر البيانات أن التشريعات المعتمدة على "النهج القائم على المخاطر (Risk-based approach)" قد أدت أحيانًا إلى ما يُعرف بـ "الإبعاد المفرط للعملاء (De-risking)"، حيث تقوم المؤسسات المالية بإغلاق حسابات عملاء اعتبروا ذوي مخاطرة عالية دون تقييم فردي دقيق، لتجنب العقوبات، ما يعكس صعوبة تحقيق توازن بين الامتثال الصارم والشمول المالي (Satovich, 2023).

أما من ناحية التكلفة، فقد قُدرت تكاليف الامتثال لمتطلبات AML/CFT في القطاع المصرفي الأسترالي بما يقارب 1.02 مليار دولار أسترالي، وهو ما يعادل عبء مالي قدره 50 دولارًا للفرد، مما يشير إلى الأثر المالي الكبير لهذه المتطلبات على المؤسسات (Sathye, 2008).

2.4.2 القياس في هذه الدراسة

يُعدّ قياس الامتثال التنظيمي من خلال مؤشرات كمية مثل عدد الغرامات، حجم الغرامات، عدد البلاغات غير الاعتيادية، وعدد الإنذارات الرقابية من الأدوات الأكثر استخدامًا لتقييم مدى التزام المؤسسات المالية بالأنظمة الرقابية.

تشير الدراسات الحديثة إلى أن هذه المؤشرات ليست مجرد أدوات محاسبية، بل تمثل انعكاسًا مباشرًا لمتانة البنية الرقابية الداخلية للمؤسسة وكفاءة وحدات الامتثال.

ففي دراسة تحليلية أجريت على شركات الخدمات المالية العالمية، تبين أن الغرامات التنظيمية تجاوزت 2 مليار دولار أمريكي خلال عامي 2022-2023 نتيجة إخفاقات في حفظ السجلات والامتثال لقواعد الاتصالات الإلكترونية. وشملت هذه الغرامات أكثر من 75 مؤسسة مالية، مما يُظهر أن ارتفاع حجم الغرامات يُعد مؤشرًا مباشرًا على ضعف الامتثال المؤسسي (Longo & O'Connor, 2025).

كما أوضحت دراسة في المملكة المتحدة أن عدد الغرامات المفروضة من هيئة السلوك المالي (FCA) على المؤسسات المصرفية ارتفع بنسبة 37% خلال خمس سنوات، خصوصًا في مجالات مكافحة غسل الأموال والامتثال للإفصاح، مما يشير إلى زيادة تشدد الجهات الرقابية تجاه المخالفات المتكررة (Burdon & Sorour, 2018).

أما فيما يتعلق بالبلاغات غير الاعتيادية (Suspicious Transaction Reports)، فقد أظهرت دراسة تحليلية أن البنوك الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة تُقدم في المتوسط أكثر من 150,000 بلاغ سنويًا إلى وحدات الاستخبارات المالية،

ولكن 30% من هذه البلاغات تُصنف لاحقًا كـ"بلاغات زائدة" بسبب ضعف التحليل أو التدريب في وحدات الامتثال، مما يضع عبئًا كبيرًا على الجهات الرقابية (Arnason, 2024).

وفي دراسة مقارنة عن إنفاذ القوانين في ماليزيا، تبين أن شدة الإنفاذ التنظيمي تزيد احتمالية تقديم البلاغات غير الاعتيادية بنسبة 48% من قبل مسؤولي الامتثال، ما يؤكد العلاقة الإيجابية بين الرقابة الصارمة والالتزام العملي باللوائح (Jamil et al., 2022).

وأشارت دراسة أخرى في كوريا الجنوبية إلى أن تعدد الإنذارات الرقابية يعدّ من أقوى المؤشرات على ضعف فعالية برامج الامتثال، إذ لوحظ أن المؤسسات التي تتلقى أكثر من خمسة إنذارات تنظيمية سنويًا تُظهر احتمالية أعلى بنسبة 60% لتكرار المخالفات القانونية لاحقًا، ما يعكس ضعف الاستجابة التصحيحية (Jeong, 2011).

2.4.3 الامتثال كبنية تشغيلية داخل الشركة

تُعدّ وحدات الامتثال التنظيمي حجر الزاوية في البنية التشغيلية للحوكمة داخل المؤسسات المالية، إذ تعمل وفق نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" (Three Lines of Defense) الذي يضمن التكامل بين الرقابة التشغيلية والإشراف الاستراتيجي.

توضح دراسة روز (2023) أن خط الدفاع الأول يتكون من وحدات الأعمال التشغيلية التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن الالتزام بالقواعد أثناء تنفيذ الأنشطة اليومية، بينما يشكل خط الدفاع الثاني وحدة الامتثال وإدارة المخاطر، والتي تقوم بعمليات المراقبة والتدقيق المستمر للعمليات والإجراءات، في حين يمثل خط الدفاع الثالث التدقيق الداخلي، وهو المسؤول عن تقييم فعالية الضوابط على مستوى المؤسسة بأكملها (Rose, 2023).

ووفقًا لدراسة هويس وجيلبرت (2019)، تُعدّ لجان المخاطر والامتثال المشتركة أحد أبرز التطورات المؤسسية الحديثة، إذ تُعزز التكامل بين الرقابة المالية والقانونية بعد سلسلة من الفضائح المصرفية الأوروبية (مثل فضيحة Danske Bank) وتشير الدراسة إلى أن المؤسسات التي طبقت هذا الدمج شهدت انخفاضًا في حجم الغرامات بنسبة 23% خلال ثلاث سنوات نتيجة تحسين قنوات الاتصال بين اللجان الإشرافية والإدارة التنفيذية (Hoes & Gehlert, 2019).

كما بينت دراسة مولك (2024) أن إدخال نظام الامتثال في البنوك يتطلب إنشاء هيكل تنظيمي واضح يضم إدارة امتثال مستقلة ترتبط مباشرة بالإدارة العليا، وتضم فرقًا متخصصة في مراقبة العملاء، تتبع المعاملات المشبوهة، وتقديم التقارير الدورية للجهات التنظيمية، بما يضمن تطبيق الضوابط القانونية بشكل فعال ومستمر (Mulyk, 2024).

وأخيرًا، يؤكد بريئر (2019) أن وظيفة الامتثال يجب أن تُفهم بوصفها "بوابة الحوكمة" (Gatekeeper Function) "داخل المؤسسات المالية، فهي ليست مجرد وظيفة رقابية، بل جهة مستقلة تمتلك سلطة تقييم القرارات الاستراتيجية والتنفيذية وفق متطلبات القانون والمعايير الأخلاقية، لضمان ألا تنزلق المؤسسة إلى المخاطر النظامية أو القانونية" (Brener, 2019).

2.4.3 مؤشرات الامتثال التنظيمي المسجلة (وصف إحصائي مقارنة)

يمكن توصيف الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX) في المؤسسات المالية من منظور رقابي عملي بقياس شدة التفاعل الرقابي مع هذه المؤسسات، من حيث: عدد التفتيشات الرقابية، عدد القضايا النظامية التي فُتحت أو أُحيلت، عدد القرارات الجزائية/العقابية الصادرة، حجم الغرامات والجزاءات المالية، ووجود مطالبات رسمية بإجراءات تصحيحية. هذه العناصر تمثل تجلياً مباشراً لمدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الرقابية في مجالات مثل مكافحة غسل الأموال، الإفصاح النظامي، سلوك التداول، والحوكمة الداخلية (Saudi Central Bank, 2018).

تُظهر البيانات الرقابية المنشورة لهيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية أن عام 2023 شهد نشاطاً رقابياً مرتفعاً على المؤسسات المالية والأطراف الخاضعة للرقابة. على مستوى التفتيش الميداني، تم تنفيذ 37 عملية تفتيش على التراخيص، منها 23 تفتيشاً روتينياً و14 تفتيشاً سببياً (Cause Inspections)، وهو ما يعكس انتقال دور الجهة الرقابية من الرقابة المكتبية فقط إلى الرقابة التشغيلية المباشرة. كما ارتفع عدد التحقيقات في الأنشطة التداولية المشتبه بمخالفتها من 859 حالة في عام 2022 إلى 1,019 حالة في عام 2023 (زيادة بنسبة 18.6%)، وأسفرت هذه التحقيقات عن حالات اشتباه بمخالفات نظامية وفتح استفسارات رقابية رسمية. (Capital Market Authority, 2024).

على مستوى إنفاذ القواعد التنظيمية، أنهت الجهة الرقابية 146 قضية مرتبطة بمخالفات السوق، وأصدرت 179 قرار جزاء (sanction decisions) ضد مخالفين لأحكام نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ. إضافة إلى ذلك، سُجلت غرامات وجزاءات مالية بلغ مجموعها الإجمالي 1.395 مليار ريال سعودي خلال الفترة نفسها، منها ما يقارب 375.35 مليون ريال جرى تحصيله فعلياً. ويُظهر ذلك ليس فقط وجود حالات ضبط للمخالفة، بل أيضاً تطبيق جزاءات مالية قابلة للتنفيذ. كما ترتب على هذه الإجراءات تعويضات تجاوزت 245 مليون ريال سعودي صُرفت إلى 579 مستثمراً بموجب قرارات نهائية للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. هذه المؤشرات تمثل مخرجات رقابية مباشرة تُستخدم في قياس الامتثال على مستوى المنشأة، إذ أن الغرامات والجزاءات المالية تُعامل في هذا البحث كمؤشر كمي على ضعف الامتثال (Capital Market Authority, 2024).

إضافة إلى ذلك، يُعد الإبلاغ عن التعاملات غير الاعتيادية والمعاملات المشتبه بارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب جزءاً أساسياً من الامتثال النظامي في القطاع المالي السعودي. حيث تُلزم التعليمات الرقابية المؤسسات المالية بوضع آليات داخلية للرفع الفوري للتقارير عن المعاملات المشتبه بها (Suspicious Transaction Reports) إلى وحدة المعلومات المالية في المملكة (SAFIU)، مع توثيق مسار الاعتماد، والحفاظ على السرية، وتقديم تقارير تفصيلية عند الطلب. يُفهم من ذلك أن عدد البلاغات غير الاعتيادية المرفوعة، ووجود مسؤول التزام معتمد يرفع مباشرة لمجلس الإدارة، يعدان عنصرين جوهريين في تقييم الامتثال المؤسسي في البيئة السعودية، حتى وإن لم تُنشر هذه الأرقام تفصيلاً لكل مؤسسة على مستوى العلن (Saudi Central Bank, 2018).

في ضوء ما سبق، تُستخدم هذه الأبعاد الرقابية (التفتيش، القضايا، القرارات الجزائية، الغرامات، البلاغات غير الاعتيادية، والمتطلبات التصحيحية) كأساس لبناء مؤشر الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX) في هذه الدراسة؛ أي أن المؤسسة التي تُسجل عليها غرامات متكررة عالية القيمة، وتتلقى إنذارات أو إجراءات تصحيحية رسمية، وتُظهر في قرارات الجزاء، تُعد أقل امتثالاً من مؤسسة لا تُسجل عليها هذه المخرجات الرقابية.

جدول 3: مؤشرات الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX) في البيئة الرقابية السعودية لعام 2023

المؤشر الرقابي/الإشرافي	القيمة / الوضع في السوق المالية السعودية (2023)	كيفية انعكاسه في COMPL_INDEX على مستوى كل مؤسسة في الدراسة
عدد التفتيشات الرقابية على التراخيص	37 تفتيشًا (23 تفتيشًا روتينيًا + 14 تفتيشًا سببيًا) (Capital Market Authority, 2024).	ارتفاع وتيرة التفتيش على منشأة معينة يُسجل كمؤشر ضغط رقابي.
عدد التحقيقات في أنشطة تداول مشتبها بها	1,019 حالة فحص لأنشطة تداول مشتبها بها مقابل 859 في العام السابق (زيادة 18.6%) (Capital Market Authority, 2024).	فتح تحقيق رسمي متكرر ضد منشأة يرفع من درجة المخاطر الرقابية.
عدد القضايا النظامية المغلقة من قبل الجهة الرقابية	146 قضية أُنجزت وانتهت إجراءاتها (Capital Market Authority, 2024).	تسجيل قضية ضد منشأة يُعامل كواقعة عدم امتثال مثبتة.
عدد القرارات الجزائية/العقابية (Sanction Decisions)	179 قرار جزاء صادر ضد مخالفين للأنظمة واللوائح. (Capital Market Authority, 2024).	كل قرار جزائي موجّه للمنشأة يُسجل كعنصر سلبي في الامتثال.
إجمالي قيمة الغرامات والجزاءات المالية الصادرة	نحو 1.395 مليار ريال سعودي إجمالي الغرامات والجزاءات المالية. (Capital Market Authority, 2024).	الغرامة الأعلى قيمة تعني مستوى امتثال أضعف.
المبالغ التي تم تحصيلها فعليًا من هذه الغرامات	نحو 375.35 مليون ريال سعودي تم تحصيله (Capital Market Authority, 2024).	يُستخدم مؤشر التحصيل لقياس جسامه الإجراءات (ليس مجرد تهديد).
تعويض المستثمرين نتيجة المخالفات	تعويض أكثر من 579 مستثمرًا بمبالغ تتجاوز 245 مليون ريال سعودي (Capital Market Authority, 2024).	وجود تعويضات يعني أن المخالفة أثرت فعليًا على أطراف متضررة.
البلاغات غير الاعتيادية / تقارير الاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Suspicious Transaction Reports - STRs)	التزام إلزامي بالرفع الفوري لـ SAFIU عبر مسؤول التزام معتمد، وفق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (Saudi Central Bank, 2018).	في حال امتناع المنشأة عن الإبلاغ أو الإبلاغ المتأخر تُسجل كمخالفة امتثال عالية الخطورة.
وجود إجراءات تصحيحية أو إنذارات رقابية	تُصدر الجهات الرقابية إنذارات، وتطلب خطط تصحيح، وتوثقها رسميًا كشرط لاستمرار الترخيص (Capital Market Authority, 2024).	وجود إنذار/خطة تصحيح يرفع وزن عدم الامتثال في المؤشر.

يُظهر الجدول (3) أن الامتثال التنظيمي في السوق المالية السعودية ليس مفهومًا إداريًا مجردًا، بل يمكن التعبير عنه كميًا عبر مخرجات رقابية واضحة: تفتيشات، تحقيقات، قضايا، قرارات جزائية، غرامات محصلة، وتعويضات

مدفوعة للمستثمرين. هذه المؤشرات ستكون أساس بناء المتغير الوسيط (COMPL_INDEX) في التحليل الإحصائي للدراسة، وستمكن من اختبار ما إذا كان الامتثال التنظيمي يفسر العلاقة بين الحوكمة وجودة الإفصاح من جهة، وبين شدة الجرائم المالية من جهة أخرى.

2.5 الجرائم المالية (FC_CRIME)

2.5.1 تعريف الجرائم المالية

تُعد جريمة غسل الأموال من أبرز صور الجرائم المالية، إذ تتضمن تحويل أو إخفاء مصدر الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة، لتبدو وكأنها مشروعة. وتشير التقديرات إلى أن حجم الأموال التي تُغسل عالميًا يتجاوز تريليون دولار سنويًا، وفقًا لمجموعة العمل المالي (FATF)، مما يجعلها أحد أكبر التحديات التي تواجه النزاهة المالية الدولية (Türkössey, 2014).

يعرّف كوكس (2011) غسل الأموال بأنه عملية تحويل الأموال الناتجة عن أنشطة غير قانونية إلى أموال تبدو مشروعة، ويُمارس عادة عبر مراحل ثلاث: الإدخال، والتمويه، والدمج. وتشمل الجرائم المرتبطة به التهرب الضريبي، الفساد، وتمويل الإرهاب (Cox, 2011).

أما الاحتيال المالي المرتبط بالإفصاح أو التضليل فيشمل الممارسات التي تهدف إلى تضليل المستثمرين أو الجهات الرقابية من خلال التقارير المالية المزيفة أو المضللة. وقد أظهرت بيانات الاتحاد الأوروبي أن الاحتيال يشكل ما يقارب ثلث الجرائم الاقتصادية المسجلة، مما يعكس ارتباطه الوثيق بعدم الالتزام بالإفصاح النظامي (Horder, 2019).

كما تشمل الجرائم المالية مخالفات الإفصاح النظامي التي تصل إلى مستوى جنائي، مثل إخفاء معلومات جوهرية تؤثر على المستثمرين، أو تضليل السوق عن طريق بيانات غير دقيقة. وقد خلصت دراسة حديثة في السعودية إلى ضرورة تخصيص محكمة مختصة بالنظر في قضايا غسل الأموال نتيجة لارتفاع عدد القضايا وتعقيدها القانوني (Muhammad, 2022).

وتشير دراسات عالمية إلى أن الجرائم المالية، خاصة الفساد وغسل الأموال، تُكلف الاقتصاد الأوروبي ما بين 179 و990 مليار يورو سنويًا، وهو ما يعادل نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (Feher & Borlea, 2021).

2.5.2 قياس المتغير

عدد القضايا المسجلة حيث يمثل هذا المؤشر حجم النشاط الإجرامي المالي داخل المؤسسات أو السوق المالي، ويُعد من المقاييس الشائعة في الدراسات الرقابية. على سبيل المثال، تشير دراسة لهيئة الجرائم الاقتصادية في المملكة المتحدة إلى أن جرائم الاحتيال تمثل 33% من إجمالي الجرائم الاقتصادية المسجلة سنويًا (Horder, 2019).

إجمالي الغرامات والعقوبات المالية كما تستخدم الدراسات هذا المؤشر لقياس خطورة وطبيعة المخالفات. ففي الولايات المتحدة، تم الإبلاغ عن أن حجم الغرامات المرتبطة بغسل الأموال والاحتيال المالي تجاوز 8.6 مليار دولار في عام 2023 وحده، مما يعكس شدة الجرائم وطبيعة الردع التنظيمي المتزايد (Ogunti, 2025).

خطورة التصنيف الرقابي حيث تعتمد بعض الدراسات على تصنيف الجهات الرقابية) مثل FATF أو البنك الدولي (مستويات المخاطر في الدول والمؤسسات. وتُظهر البيانات أن الدول ذات ضعف في الامتثال التنظيمي ترتفع فيها مؤشرات الجرائم المالية بنسبة تتجاوز 40% مقارنة بالدول ذات الرقابة الصارمة (Yamen et al., 2017).

كذلك، تُعدّ شبكات الجريمة المالية العابرة للحدود عاملاً مؤثراً في قياس شدة الجرائم، إذ بينت دراسة حول الشبكات المالية العالمية أن الجرائم مثل التهريب الضريبي وغسل الأموال غالباً ما تُدار عبر مجموعات صغيرة من الوسطاء الماليين والشركات الوهمية، مما يجعل اكتشافها أكثر صعوبة ويزيد من درجة خطورتها النظامية (Granados & Vargas, 2021).

2.5.3 حجم المخالفات والجرائم المالية المسجلة (تحليل كمي وصفي)

يعكس هذا القسم الحجم الفعلي للجرائم المالية والمخالفات النظامية كما رصدتها الجهة الرقابية المختصة (هيئة السوق المالية السعودية) في السوق المالية خلال عام 2023. تُعامل هذه المؤشرات بوصفها مخرجات تنفيذ رقابي مباشرة (Enforcement Outcomes) يمكن القياس عليها، مثل عدد التحقيقات والقضايا، قرارات الجزاء، والغرامات المالية (Capital Market Authority, 2024).

وقد صنّفت الدراسة الحالية شدة الجرائم المالية (FC_CRIME) إلى ثلاث درجات (طفيفة، متوسطة، جسيمة) بناءً على طبيعة الإجراء الرقابي المترتب عليها، وذلك باستخدام بيانات منشورة رسمياً من هيئة السوق المالية السعودية عن عام 2023 (Capital Market Authority, 2024).

مخالفات طفيفة (شدة منخفضة)

تشمل الحالات التي تُكتشف من خلال أعمال التفتيش الميداني والرقابي على المنشآت المرخصة، ويتم التعامل معها عادة عبر إنذار تصحيحي أو مطالبة بخطة تصحيح داخلية، دون الوصول مباشرة إلى جزاء مالي. نُقّدت هيئة السوق المالية 37 عملية تفتيش على التراخيص خلال عام 2023، منها 23 تفتيشاً روتينياً و14 تفتيشاً سببياً (Cause Inspections)، ما يعكس وجود مخالفات تشغيلية تستلزم تصحيحاً داخلياً لدى الجهات الخاضعة للرقابة (Capital Market Authority, 2024).

مخالفات متوسطة (شدة متوسطة)

تشمل الحالات التي ترتّب عليها صدور قرارات جزائية وفرض غرامات مالية على المخالفين لأحكام نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ. أنهت الهيئة 179 قرار جزاء ضد أطراف مخالفة، وبلغ إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الصادرة نحو 1.395 مليار ريال سعودي، تم تحصيل نحو 375.35 مليون ريال منها فعلياً. هذه الفئة تعبّر عن مخالفات مالية ذات طابع نظامي، مثل ممارسات تداول غير مشروعة أو سلوك إفصاح مضلل، وتعد المستوى المتوسط من حيث الشدة (Capital Market Authority, 2024).

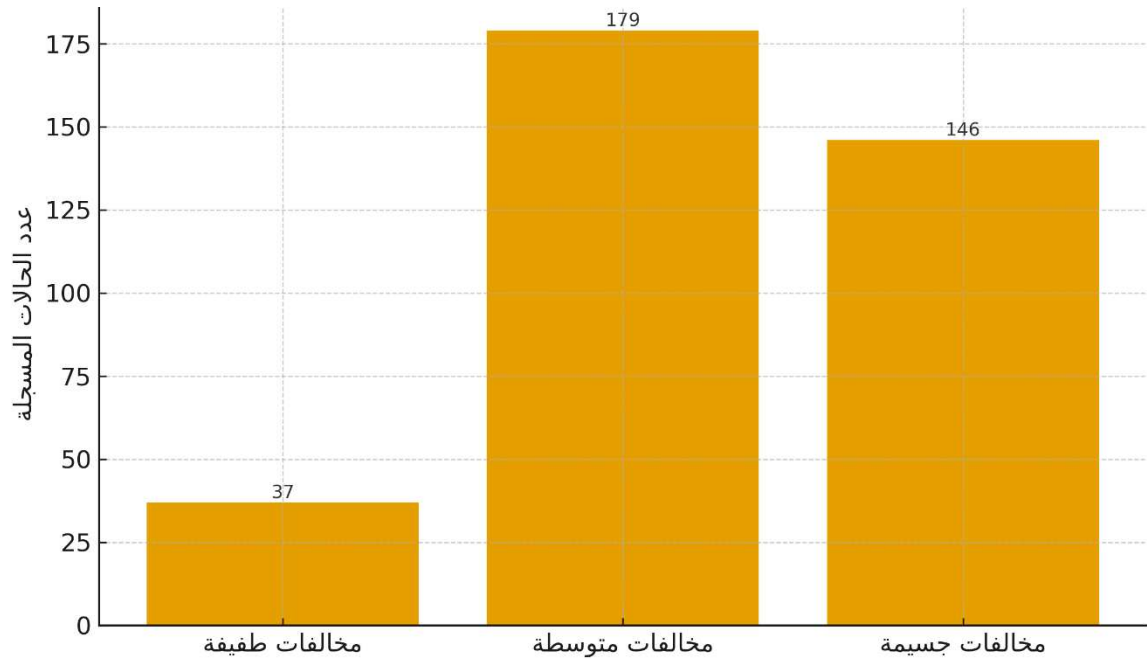
مخالفات جسيمة (شدة مرتفعة)

تشمل القضايا النظامية المكتملة التي يصل أثرها إلى المستثمرين بشكل مباشر، مثل قضايا التلاعب أو التضليل في الإفصاح أو إساءة استخدام معلومات جوهرية. خلصت الهيئة إلى البت في 146 قضية خلال عام 2023، كما جرى تعويض 579 مستثمرًا بمبالغ تتجاوز 245 مليون ريال سعودي وفق قرارات نهائية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية. هذا المستوى يُعامل في الدراسة بوصفه شدة جسيمة؛ لأنه يرتبط بإحالة قضايا مكتملة الأركان وانعكاس مالي مباشر على المستثمرين المتضررين (Capital Market Authority, 2024)

جدول 4: شدة الجرائم المالية (FC_CRIME) في المؤسسات المالية محل الدراسة

فئة الشدة	عدد القضايا / الحالات المسجلة في عام 2023	الأثر المالي المرتبط (غرامات / تعويضات)	تصنيف الشدة المستخدم في الدراسة	الإجراء الرقابي المرتبط
مخالفات طفيفة	37 حالة تفتيش رقابي (23 تفتيشًا روتينيًا + 14 تفتيشًا سببيًا)	لا تُسجل عادة غرامة مالية مباشرة، وإنما يُطلب تصحيح أو إنذار تشغيلي داخلي	1منخفضة	إنذار / طلب خطة تصحيح داخلية
مخالفات متوسطة	179 قرار جزاء ضد مخالفين للأنظمة	غرامات وجزاءات مالية إجمالية ≈ 1.395 مليار ريال سعودي، مع تحصيل ≈ 375.35 مليون ريال سعودي	2متوسطة	قرار جزائي مالي مُنقذ من الجهة الرقابية
مخالفات جسيمة	146 قضية نظامية مكتملة	تعويض 579 مستثمرًا بمبالغ تتجاوز 245 مليون ريال سعودي بقرارات نهائية صادرة عن لجان الفصل المختصة	3مرتفعة	قضية جسيمة / إحالة نظامية وقرارات تعويض نهائية

إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات هيئة السوق المالية السعودية لعام 2023 كما وردت في التقرير السنوي وبيان الهيئة الرسمي بتاريخ 27 يونيو 2024، حول إنفاذ نظام السوق المالية ولوائحه وتطور نشاط التفتيش، التحقيق، القرارات الجزائية، وإجمالي الغرامات والتعويضات.



شكل 3: توزيع مؤشر شدة الجرائم المالية عبر العينة

2.6 الدراسات السابقة

الججاوي، طلال محمد علي. (2018).

تهدف الدراسة إلى وضع إطار لحوكمة المؤسسات الحكومية بهدف الحد من الاحتيال المالي والإداري. استخدمت الدراسة المنهج التطبيقي من خلال تحليل البيانات الإدارية لعدد من المؤسسات في محافظة بابل. أظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة بين ضعف نظم الحوكمة وتزايد عمليات الاحتيال المالي. وأوصت الدراسة بتبني نظام رقابة داخلية متكامل يعتمد على الشفافية، وتدريب القيادات الإدارية على مبادئ الإفصاح والمسؤولية المؤسسية. حيث استنتجت الدراسة أن الحوكمة الرشيدة تقلل من احتمالية الاحتيال بنسبة 40% في المؤسسات ذات نظم رقابية مفعلة.

حمدي، معمر، فلاق، صليحة. (2021).

تناولت الدراسة الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مركزة على الرقابة الشرعية كأداة لضمان النزاهة والامتثال. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة القوانين التنظيمية والمعايير الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية. بينت النتائج أن المؤسسات التي تعتمد رقابة شرعية مؤسسية تقل فيها المخالفات المالية بنسبة ملحوظة. وأوصت الدراسة بضرورة دمج نظم الإفصاح المالي مع تقارير الرقابة الشرعية، لضمان الامتثال المزدوج المالي والديني. ونتيجة الدراسة الرئيسية هي أن تعزيز الشفافية في التقارير الشرعية يساهم في تحسين الامتثال وتقليل الجرائم المالية بنسبة ملموسة.

تاج السر، ياسر. (2024) .

استهدفت الدراسة بيان دور الحوكمة في حماية حقوق الشركاء والدائنين ضمن النظام القانوني السعودي مقارنة بالقوانين الدولية. اعتمدت على المنهج المقارن والتحليلي للنصوص القانونية السعودية. خلصت الدراسة إلى أن النظام السعودي تبني مبادئ الحوكمة بشكل متقدم لكنه يواجه تحديات في التطبيق العملي، خصوصًا في ما يتعلق بالإفصاح عن المصالح والديون. وأوصت بتعزيز استقلالية لجان المراجعة والشفافية في التقارير المالية.

موري، سفيان. (2021) .

تبحث الدراسة في مدى التزام الشركات العربية بمعايير الوقاية من الفساد والامتثال للاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم المالية. استخدمت المقارنة بين الشركات العامة والخاصة في عدة دول عربية. أظهرت النتائج أن ضعف ثقافة الامتثال المؤسسي وضعف الوعي بأهمية الإفصاح المالي من أبرز أسباب تزايد الجرائم المالية. وأوصت الدراسة بإدماج برامج تدريب إلزامية لموظفي المؤسسات المالية حول النزاهة والشفافية المؤسسية. والالتزام الطوعي بمعايير النزاهة أكثر فاعلية من الالتزام القسري في تقليل الفساد المؤسسي.

محمد (2023).

تناولت الدراسة العلاقة بين الإفصاح عن سياسات الأمن السيبراني وحوكمة الشركات من جهة، وسلوك المستثمرين في السوق المالي السعودي من جهة أخرى. اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية وتقارير الإفصاح خلال خمس سنوات. توصلت إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى إفصاح عالٍ عن حوكمة الأمن السيبراني تحقق ثقة أكبر من المستثمرين وتعرض لمخاطر مالية أقل. وأوصت بفرض الإفصاح الإلزامي عن مؤشرات الأمن السيبراني كجزء من التقارير السنوية. والإفصاح الشفاف عن ضوابط الأمن السيبراني يزيد من ثقة المستثمرين بنسبة تفوق 25%.

Barnawi, Abdullah & Fuzi (2024) – "The Role of Corporate Governance Practices on Saudi Stock Exchange Voluntary Disclosure"

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير ممارسات الحوكمة المؤسسية على مستوى الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة من 2011 إلى 2022. اعتمدت الدراسة على نموذج بيانات بانل باستخدام أساليب الانحدار الثابت والعشوائي. أظهرت النتائج أن متغيرات مثل حجم المجلس، واستقلاليته، وفعالية لجنة المراجعة، وهيكل الملكية، وتنوع المجلس تسهم بشكل إيجابي في رفع مستوى الإفصاح الطوعي، بينما كان تأثير ازدواجية الرئيس التنفيذي محدودًا. خلص الباحثون إلى أن تعزيز الحوكمة المؤسسية وفق رؤية السعودية 2030 يسهم في رفع الشفافية وجذب الاستثمارات الأجنبية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز تنوع الخبرات في مجالس الإدارة وزيادة استقلال لجان المراجعة لتحسين مستوى الإفصاح (Barnawi et al., 2024).

Ibrahim, Habbash & Hussainey (2019) – "Corporate Governance and Risk Disclosure: Evidence from Saudi Arabia"

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين آليات الحوكمة المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المخاطر في الشركات السعودية غير المالية، باستخدام بيانات من 408 تقارير سنوية للفترة 2012-2015. أظهرت النتائج أن فصل منصب الرئيس التنفيذي عن رئيس المجلس، وفعالية لجنة المراجعة، وحجم الشركة وربحيتهما تؤثر إيجابيًا على مستوى الإفصاح عن المخاطر، بينما لم تُظهر الاستقلالية المؤسسية تأثيرًا ذا دلالة. أكدت الدراسة أن الحوكمة الفعالة تمثل أداة وقائية تقلل من السلوك المالي عالي المخاطر. أوصى الباحثون بضرورة رفع كفاءة لجان المراجعة وتطوير سياسات إفصاح شاملة للمخاطر لزيادة ثقة المستثمرين (Ibrahim et al., 2019).

Elbarrad (2014) – "Corporate Governance Disclosure in Annual Financial Reports and Company Performance: Evidence from Saudi Arabia"

بحثت الدراسة العلاقة بين الإفصاح في التقارير السنوية وجودة الأداء المالي في الشركات السعودية، مقسمة إلى ثلاثة قطاعات (البنوك، الأسهم، والاستثمار المتعدد). استخدمت الدراسة مؤشرات الإفصاح الصادرة عن هيئة السوق المالية وقاست أثرها على العائد على الأصول وحقوق الملكية. توصلت النتائج إلى أن الإفصاح عن هيكل الملكية ومعلومات المجلس يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالأداء المالي، بينما ضعف الإفصاح عن العمليات التشغيلية حدّ من الأداء السوقي. أوصت الدراسة بتبني سياسات إفصاح تفصيلية تشمل الممارسات التشغيلية والمخاطر الجوهرية لتحسين الشفافية والمساءلة (Elbarrad, 2014).

Al-Moataz & Hussainey (2013) – "Determinants of Corporate Governance Disclosure in Saudi Arabia"

حللت هذه الدراسة محددات الإفصاح عن الحوكمة باستخدام عينة من 97 شركة مدرجة في السوق السعودية للفترة 2006-2007. أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أن استقلال المجلس، حجم لجنة المراجعة، الربحية، والسيولة هي العوامل الرئيسة التي تحدد مستوى الإفصاح عن الحوكمة، بينما لم يكن لحجم الشركة أثر معنوي. وتُعد هذه الدراسة من أوائل الأبحاث التي وضعت أساسًا كمّيًا لقياس الإفصاح في بيئة الحوكمة السعودية. أوصت بضرورة تحفيز الشركات الصغيرة على تطبيق معايير الإفصاح الطوعي لرفع مستوى الشفافية في السوق المالية (Al-Moataz & Hussainey, 2013).

Almakhfor & Norton (2021) – "Audit Committees in Financial Institutions in Saudi Arabia: A Dichotomy of Perceptions of Functional Independence and the Reporting of Financial Crime"

تناولت هذه الدراسة الدور الرقابي للجنة المراجعة في البنوك السعودية في الكشف عن الجرائم المالية وغسل الأموال، عبر مسح شمل 180 عضوًا حاليًا وسابقًا في لجان المراجعة الداخلية والخارجية. أظهرت النتائج أن لجان المراجعة تمتلك درجة عالية من الاستقلال الوظيفي عن مجالس الإدارة، وأن النزاعات بين اللجان والمجالس بشأن الإفصاح عن مواطن الضعف النظامية يتم توثيقها ونشرها مما يعزز الشفافية. وأوصت الدراسة هيئة السوق المالية بضرورة فرض وجود عدد كافٍ من الأعضاء غير التنفيذيين ومتابعة دقة محاضر الاجتماعات لضمان الإفصاح عن أي نقاط ضعف تنظيمية قد تُسهل الجرائم المالية (Almakhfor & Norton, 2021).

2.7 تعليق على الدراسات السابقة

يمكن ملاحظة أن أغلب الأدبيات السابقة تتقاطع حول ثلاث محاور رئيسية: (1) الحوكمة كأداة للرقابة والحد من السلوك غير المشروع، (2) الإفصاح كآلية للشفافية وتقليل المخاطر، (3) الامتثال كدرع وقائي ضد الجرائم المالية. لكن رغم هذا التقاطع النظري، ما زالت هناك فجوة منهجية وتطبيقية تتعلق بكيفية تفاعل هذه المحاور معًا داخل المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة المباشرة في السوق المالية السعودية.

أولاً، فيما يتعلق بالحوكمة ودورها في ضبط الانحراف المالي، أكدت دراسات عربية أنّ ضعف نظم الحوكمة يخلق بيئة خصبة للاحتيال وسوء الاستخدام المالي في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. على سبيل المثال، توصلت دراسة الججاوي (2018) في السياق البلدي إلى أن غياب الرقابة الداخلية الفعالة وضعف الشفافية الإدارية يرتبطان بارتفاع احتمالية الاحتيال المالي، وأن تفعيل إطار حوكمة واضح يمكن أن يخفف مخاطر الاحتيال بنسبة كبيرة وصلت إلى نحو 40% في البيانات التي طُبقت فيها آليات رقابية واضحة. هذا يقدم دلالة مباشرة على أن الحوكمة ليست مجرد شكل تنظيمي، بل أداة وقائية حقيقية ضد السلوك المخالف. الفكرة نفسها تظهر في دراسات أخرى أكثر تخصصاً في القطاع المالي، مثل دراسة Almahfor & Norton (2021) التي حلت استقلال لجان المراجعة في المؤسسات المالية السعودية، وبيّنت أن قوة لجنة المراجعة واستقلالها الوظيفي عن مجلس الإدارة يرتبطان بقدرتها على كشف ومنع جرائم مثل غسل الأموال أو التلاعب بالتقارير، خصوصاً عندما توثق اللجان اعتراضاتها وتصر على الإفصاح عن مواطن الضعف النظامية بدل احتوائها داخلياً. هذا يربط بوضوح بين بُعد حوكمي محدد (لجنة المراجعة) ومخرجات تتعلق بجرائم مالية.

ثانياً، من زاوية الامتثال، تشير الأدبيات إلى أن الامتثال التنظيمي لم يعد يُنظر إليه فقط كالتزام قانوني، بل كقناة ضبط داخلي بين السلوك اليومي في المؤسسة وبين المخاطر الجنائية والرقابية. حمدي وفلاق (2021) أظهر في إطار المؤسسات المالية الإسلامية أن وجود رقابة شرعية مؤسسية فعّالة يحد من الانحرافات والمخالفات المالية، ويعزز الامتثال القائم على المسؤولية الأخلاقية لا على الردع النظامي فقط. هذه النتيجة قريبة أيضاً من استنتاج موري (2021)، الذي أشار إلى أن مؤسسات الأعمال التي تتبنى ثقافة امتثال طوعية تستباق فيها الفساد المالي تكون أكثر قدرة على الحد من الجرائم المالية مقارنة بالمؤسسات التي تكتفي بالالتزام الشكلي باللوائح. بمعنى آخر، الامتثال ليس مجرد وثائق وسياسات، بل ممارسة ثقافية داخل المؤسسة، وهذا البعد الثقافي للامتثال يمثل متغيراً وسيطاً محتملاً بين الحوكمة والنتائج الرقابية، لكنه غالباً لم يُختبر كمُتغيّر وساطة بطريقة كمية في سياقات عربية.

ثالثاً، فيما يتعلق بالإفصاح، نجد أن الأدبيات تربط بين مستوى الشفافية من جهة، ومستوى الثقة السوقية والانضباط السلوكي من جهة أخرى. محمد (2023) درست الإفصاح عن ضوابط الأمن السيبراني في شركات سعودية وأشارت إلى أن الإفصاح العالي عن ضوابط الحوكمة التقنية والأمن المعلوماتي ارتبط بزيادة ثقة المستثمرين بأكثر من 25%، وتراجع المخاطر المالية المتصورة. هذا يضع الإفصاح في موقع أوسع من مجرد التزام محاسبي: الإفصاح هنا أداة لإدارة المخاطر وتقليل احتمالات السلوك المالي غير المشروع أو المحفوف بالمخاطر. نفس الاتجاه يظهر كذلك في الأدبيات الدولية المرتبطة بالسعودية: Barnawi & Fuzi (2024) بيّنا أن ممارسات الحوكمة الجيدة مثل استقلالية المجلس وفعالية لجنة المراجعة وتنوع الخبرات ترتبط بمستوى أعلى من الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية خلال فترة طويلة (2011-2022). هذه النتيجة مهمة، لأنها توضح أن الحوكمة لا تؤثر فقط على الشرعية

المؤسسية، بل تدفع إلى شفافية أكبر، وبالتالي تقلل من قابلية إخفاء الممارسات غير النظامية. كما دعمت دراسات سابقة في السوق السعودي العلاقة بين الحوكمة والإفصاح، مثل (Ibrahim, Habbash & Hussainey, 2019)، التي وجدت أن وجود لجنة مراجعة فعّالة وفصل منصب الرئيس التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة يرتبط بزيادة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية، ما يعني أن الإفصاح عن المخاطر يُدار حوكميًا بقدر ما يُدار محاسبياً. هذا الخط من النتائج يكرره (Elbarrad, 2014) و (Al-Moataz & Hussainey, 2013) من زاوية أخرى، وهي زاوية الأداء: الإفصاح الأفضل عن هيكل الملكية، الحوكمة، ولجان المراجعة يرتبط بنتائج مالية أفضل، في حين أن ضعف الشفافية يضعف الثقة ويقيد الأداء السوقي. هذه الدراسات تشير إلى أن الإفصاح ليس مجرد واجب تنظيمي، بل أحد محددات جودة الإدارة المالية وسلوكها.

رابعاً، في السياق السعودي تحديداً، تُظهر بعض الأعمال الحديثة مثل دراسة تاج السر (2024) أن الإطار القانوني للحوكمة في المملكة تطور بشكل ملحوظ لحماية حقوق المساهمين والدائنين، لكنه ما زال يواجه تحديات في التطبيق العملي، خصوصاً في مسائل الإفصاح عن تضارب المصالح واستقلالية لجان المراجعة. هذا يعيد توجيه النقاش من "هل يوجد إطار حوكمة؟" إلى "هل هذا الإطار مطبّق فعلياً؟" وهي النقطة نفسها تقريباً التي يشير إليها Barnawi & Fuzi (2024) حين ربطا بين رؤية السعودية 2030 وارتفاع مستوى الإفصاح الطوعي، مؤكدين أن دفع الشفافية ليس فقط مطلباً تنظيمياً، بل جزء من مشروع جذب رأس المال وتعزيز الثقة الاستثمارية في السوق المالية السعودية. وبمعنى آخر، الحوكمة في السعودية لم تعد تُقرأ فقط كقواعد داخلية، بل كمكوّن تنافسي للسوق.

خامساً، وعلى مستوى الجرائم المالية تحديداً، تقدّم دراسة (Souza & Souza, 2023) بعداً مهماً: الامتثال نفسه أصبح مستجاباً لضغط ثلاثي الأبعاد مكوّن من جهة رقابية قانونية، وضغط اجتماعي، وضغط سمعة. خلصت الدراسة إلى أن البنوك الكبرى في بيئات رقابية شديدة (مثل المملكة المتحدة والبرازيل) لا تلتزم فقط بالقانون لحماية نفسها من الغرامات، بل أيضاً خوفاً من الأثر السمعة وي المرتبط بجرائم مالية مثل غسل الأموال أو التلاعب أو الإخفاء الانتقائي في الإفصاح. هذه النتيجة تمثل نقلة نوعية لأنها تُظهر أن الامتثال هو فعلياً قناة تربط الإفصاح والحوكمة بنتيجة نهائية هي الحد من المخاطر الجنائية والرقابية.

2.8 الفجوة البحثية

المستوى الأول: معظم الدراسات السابقة عالجت كل محور (الحوكمة، الإفصاح، الامتثال، الجرائم المالية) على حدة أو في ثنائيات جزئية. بعض الدراسات ربطت الحوكمة بالإفصاح وأداء السوق (Elbarrad, 2014)؛ و (Al-Moataz & Hussainey, 2013)؛ و (Barnawi & Fuzi, 2024)، وبعضها ناقش الحوكمة والاحتيايل (الجعجاوي, 2018)، وبعضها ناقش الامتثال والجرائم المالية أو الفساد (حمدي وفلاق, 2021)؛ و (Almoneef & Samantaray, 2019)؛ و (Souza & Souza, 2023). إلا أنه لا يوجد في هذه المجموعة نموذج تكاملي صريح يضع الحوكمة والإفصاح كمؤثرين، ويضع الامتثال التنظيمي كمتغير وسيط، ويضع الجرائم المالية كمخرَج نهائي قابل للقياس. أي لا يوجد اختبار كمي مباشر لمسار: "حوكمة جيدة → امتثال أقوى → جرائم مالية أقل" و "إفصاح أفضل → امتثال أقوى → جرائم مالية أقل" في إطار مؤسسات مالية تعمل تحت إشراف مباشر لجهة رقابية مالية.

المستوى الثاني: العديد من الدراسات التي تناولت الحوكمة والإفصاح في السعودية ركزت على الأداء المالي، ثقة المستثمرين، أو حماية حقوق المساهمين (محمد, 2023؛ تاج السر, 2024؛ Elbarrad, 2014). هذه الزاوية مهمة، لكنها

ليست نفس السؤال الذي طرحه الدراسة الحالية. الدراسة الحالية لا تهدف فقط إلى فهم العلاقة بين الحوكمة وبين تعظيم القيمة أو تحسين الثقة الاستثمارية، وإنما تهدف إلى قياس أثر الحوكمة والإفصاح على "الجرائم المالية" بوصفها مخرجاً رقابياً ذي طابع جنائي أو شبه جنائي (مثل الغرامات، قرارات الجزاء، القضايا النظامية، حالات الاحتيال أو التلاعب). هذا التحويل لمُتغير النتيجة من "الأداء المالي" إلى "شدة الجرائم المالية" يمثل نقلة نوعية؛ لأن الجرائم المالية ليست نتيجة محاسبية بل نتيجة رقابية وقانونية مرتبطة بالإنفاذ الفعلي في السوق.

المستوى الثالث: على الرغم من الإشارات المتكررة في الأدبيات إلى أهمية الامتثال، لا تزال أغلب الدراسات إما تصفه كجزء من الحوكمة، أو تتعامل معه كشرط تنظيمي خارجي تفرضه الجهة الرقابية، وليس كمتغير وساطة قابل للقياس الإحصائي. في حين أن الأدلة المقارنة، خصوصاً في بيئات رقابية مشددة مشابهة، أوضحت أن الامتثال المؤسسي قد يكون القناة العملية التي تتحول عبرها الحوكمة والإفصاح إلى سلوك أقل خطورة ماليًا وأكثر التزامًا (Souza & Souza, 2023). بمعنى آخر، لم يُختبر بعد بطريقة كمية في البيئة السعودية ما إذا كان الامتثال التنظيمي يقوم بدور الوسيط بين الحوكمة والإفصاح من جهة، والجرائم المالية من جهة أخرى، رغم أن المنطق التنظيمي يوحي بذلك ورغم أن الدراسات الوصفية في بيئات قريبة منه تشير لهذه إمكانية.

2.9 الإطار النظري الحاكم

أولاً: نظرية الوكالة (Agency Theory)

تُعد نظرية الوكالة الإطار الأساسي في تفسير العلاقة بين المساهمين (الموكلين) والإدارة التنفيذية (الوكلاء)، إذ تفترض أن الإدارة قد تتصرف بما يخدم مصالحها الشخصية على حساب المساهمين، ما يولّد ما يسمى بـ "تكاليف الوكالة" (Agency Costs). من هنا تنشأ أهمية آليات الحوكمة في ضبط السلوك الانتهازي وتقليل فرص الاحتيال والتلاعب المالي من خلال الرقابة والمساءلة. حيث تشير دراسة (M. Almashhadani, 2023) إلى أن الحوكمة الفعالة — من خلال استقلالية المجلس والرقابة على التقارير المالية — تؤدي إلى تقليل المخاطر الأخلاقية وتحسين الأداء المالي، مما يعزز ثقة المستثمرين ويقلل فرص ارتكاب الجرائم المالية (Almashhadani, 2023).

كما أوضحت دراسة (Owolabi, 2019) أن فعالية الحوكمة المؤسسية تعتمد على قوة آليات الرقابة الداخلية والإفصاح والامتثال للقوانين التنظيمية، مما يجعلها ركيزة أساسية لضمان النزاهة المالية (Owolabi, 2019).

في هذا السياق، تعتبر الحوكمة أداة لضبط العلاقة بين الوكلاء والملاك، حيث تقلل الفجوة المعلوماتية وتحدّ من الممارسات غير القانونية مثل الاحتيال وغسل الأموال.

ثانياً: نظرية الإفصاح / نظرية الإشارة (Disclosure Theory / Signaling Theory)

تُفسر نظرية الإفصاح أو نظرية الإشارة (Signaling Theory) السلوك المالي من منظور الإفصاح الطوعي كآلية لإرسال إشارات إيجابية للأسواق والمستثمرين حول التزام الشركة بالنزاهة والشفافية. فكلما زادت شفافية الشركة في تقاريرها المالية، زادت ثقة الأطراف الخارجية وقلت احتمالية ارتكاب ممارسات احتيالية. تدعم دراسة (Finau et al., 2014) هذا المنظور، حيث وجدت أن الشركات التي تواجه تكاليف وكالة مرتفعة تميل إلى زيادة الإفصاح الطوعي عن

ممارسات الحوكمة كإشارة على الانضباط الإداري والشفافية، مما يساهم في خفض المخاطر السلوكية والاحتياطية (Finau et al., 2014).

كما بينت دراسة (Htay, 2012) أن الإفصاح في بيئة الحوكمة يتأثر بعوامل مثل هيكل المجلس وحجمه واستقلاليتهم، ويُعد وسيلة فعالة لتقليل فجوة المعلومات وردع الجرائم المالية من خلال زيادة الشفافية (Htay, 2012).

وفي السياق السعودي، أظهرت دراسة (Sharawi, 2024) أن تبني معايير IFRS عزز من مستوى الإفصاح المالي وقلل من التلاعب بالتقارير، إذ أدى ذلك إلى رفع الشفافية وتقليل فرص الإخفاء أو الخداع المالي، بما يتماشى مع مبادئ نظرية الإشارة (Sharawi, 2024).

الفصل الثالث

المنهجية وطرق البحث

الفصل الثالث: المنهجية وطرق البحث

3.1 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض المنهجية التي تم اعتمادها في الدراسة بصورة منهجية وقابلة للتكرار. ويشمل ذلك تحديد نوع الدراسة، وطبيعة البيانات المستخدمة، وآلية القياس لكل متغير من متغيرات النموذج، بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي الذي سيتم استخدامه لاختبار العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

يعتمد هذا الفصل على توضيح الخطوات الإجرائية كما تم تنفيذها فعليًا في الدراسة التطبيقية، بدءًا من بناء نموذج البحث (العلاقة بين الحوكمة، جودة الإفصاح، الامتثال التنظيمي، والجرائم المالية)، مرورًا بطريقة جمع البيانات، وصولًا إلى خطة التحليل الإحصائي التي سيتم عرض نتائجها في الفصل الرابع. كما يوضح هذا الفصل الاعتماد على مصدرين للبيانات: بيانات ثانوية منشورة من التقارير الرسمية للمؤسسات المالية والجهات الرقابية، وبيانات أولية تم جمعها من خلال استبيان موجّه.

بمعنى آخر، هذا الفصل يحدد بدقة: من أين جاءت البيانات؟ كيف قيس كل متغير؟ كيف سيتم اختبار الفرضيات إحصائيًا؟ وبذلك فهو يمثل الإطار الإجرائي الكامل للدراسة، ويمهّد مباشرة لتحليل النتائج في الفصل الرابع.

3.2 تصميم الدراسة

تعتمد هذه الدراسة تصميمًا بحثيًا تفسيريًا-سببيًا ذا طبيعة تطبيقية، حيث لا تقتصر على الوصف النظري أو العرض الوصفي للمتغيرات، وإنما تهدف إلى اختبار العلاقات التأثيرية المباشرة وغير المباشرة بين هذه المتغيرات داخل بيئة عمل حقيقية لمؤسسات مالية مدرجة في السوق المالية. يقوم هذا التصميم على تحليل كمي للبيانات بهدف تفسير الاختلاف في مستوى الجرائم المالية بين المؤسسات وفقًا لاختلاف مستوى الحوكمة وجودة الإفصاح ومستوى الامتثال التنظيمي، وبالتالي فإن الهدف المنهجي ليس مجرد رصد الظاهرة، بل تفسير أسبابها وقياس قوة واتجاه العلاقات محل الدراسة.

يرتكز هذا التصميم على دمج مصدرين أساسيين للبيانات. المصدر الأول هو البيانات المنشورة (البيانات الثانوية) المستقاة من التقارير السنوية وتقارير الحوكمة والإفصاح والامتثال الصادرة عن المؤسسات المالية المدرجة، بالإضافة إلى البيانات الرقابية الرسمية الصادرة عن الجهات الإشرافية في السوق المالية، مثل الغرامات والجزاءات والإنذارات والقضايا النظامية المرتبطة بمخالفات مالية أو سلوكية. تُستخدم هذه البيانات لاشتقاق مؤشرات كمية تمثل المتغيرات الأربعة الرئيسية في نموذج الدراسة، وهي: الحوكمة (GV_SCORE)، وجودة الإفصاح (DISC_QUAL)، والامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX)، وشدة الجرائم المالية (FC_CRIME) ويجري التعامل مع هذه المؤشرات بوصفها قياسات موضوعية أو شبه موضوعية لأداء المؤسسة على المستوى الرقابي والتنظيمي.

أما المصدر الثاني للبيانات فهو بيانات أولية ميدانية تم جمعها من خلال استبيان موجّه إلى عينة من الممارسين والعاملين داخل مؤسسات السوق المالية (مثل الإدارات العليا والوسطى، إدارات الامتثال، التدقيق الداخلي، الرقابة والمخاطر). يهدف هذا الجزء الميداني إلى قياس الإدراك الداخلي لفعالية الحوكمة، وجودة الإفصاح، وثقافة الامتثال، ومستوى التعرض لمخاطر الجرائم المالية من داخل المؤسسة نفسها. وبهذا يضيف هذا الجزء بعدًا سلوكيًا-إدراكيًا

يكمل الصورة الرقمية الرسمية المستخلصة من الوثائق الرقابية. الجمع بين هذين المصدرين (البيانات الفعلية المنشورة، والبيانات المستقاة من مواقف وخبرات العاملين) يسمح بفهم ليس فقط ما هو مُعلن خارجيًا، بل أيضًا ما يُمارس فعليًا داخل المؤسسة، أي هل الامتثال المعلن هو التزام جوهري أم مجرد التزام شكلي.

يخدم هذا البناء المنهجي غرضين أساسيين. أولاً، يسمح باختبار الأثر المباشر لكل من الحوكمة وجودة الإفصاح على الجرائم المالية، وكذلك الأثر المباشر للامتثال التنظيمي على الجرائم المالية، وذلك باستخدام منهجيات التحليل الكمي (مثل الانحدار المتعدد). ثانياً، يتيح التحقق من الدور الوسيط للامتثال التنظيمي في العلاقة بين الحوكمة والجرائم المالية من جهة، وبين جودة الإفصاح والجرائم المالية من جهة أخرى، من خلال اختبار الوساطة (Mediation Analysis) لتقدير الأثر غير المباشر. وسيتم تقديم النتائج الإحصائية التفصيلية لهذه الاختبارات، بما في ذلك التحليل الوصفي للعينة، والتحليل الارتباطي، واختبار الفروض، في الفصل الرابع من الرسالة، بينما يقتصر هذا الفصل (الفصل الثالث) على عرض الإطار الإجرائي القابل للتكرار الذي بُنيت عليه الدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة جميع المؤسسات المالية المرخصة والمرتبطة بنشاط مباشر في السوق المالية السعودية، مثل شركات الوساطة المالية، والبنوك الاستثمارية، وشركات إدارة الأصول، وشركات التمويل التي تعمل تحت إشراف الجهات الرقابية في السوق المالية السعودية وتلتزم بمتطلبات الحوكمة والإفصاح والامتثال. يبرّر اختيار هذا المجتمع تحديداً لسببين رئيسيين. أولاً، هذه الكيانات تمارس أنشطة شديدة الارتباط بحركة الأموال والتعاملات الاستثمارية، ما يجعلها أكثر عرضة لأنماط الجرائم المالية مثل غسل الأموال، إساءة استخدام المعلومات الداخلية، أو الممارسات المخالفة لقواعد الإفصاح. ثانياً، هذه الكيانات تخضع لرقابة مباشرة من الجهة التنظيمية (هيئة السوق المالية السعودية)، بما في ذلك التفتيش، وفتح القضايا النظامية، وإصدار قرارات الجزاء والغرامات، وصولاً إلى فرض إجراءات تصحيحية وإحالات نظامية في حال الاشتباه بمخالفات جوهريّة، وهو ما يجعل سلوكها الرقابي والإفصاحي موثقاً بشكل يسمح بالقياس والتحليل العلمي.

وبناءً على ذلك، فإن مجتمع الدراسة ليس قطاعاً اقتصادياً عاماً أو مفتوحاً، بل هو مجتمع محدد ومقيد تنظيمياً، يضم مؤسسات مالية مدرجة أو مرخصة للتعامل في أدوات استثمارية وخدمات استشارية أو وسيطة في السوق المالية السعودية. هذا التحديد مهم لأنه يعني أن ممارسات الحوكمة والإفصاح في هذا المجتمع ليست مجرد سياسات داخلية، وإنما ترتبط بإطار إلزامي تُشرف عليه جهة رقابية قادرة على التحقيق وفرض غرامات وقرارات جزائية، كما هو ظاهر في كون الهيئة أصدرت عشرات القرارات الجزائية وفرضت غرامات بمليارات الريالات خلال سنة رقابية واحدة نتيجة مخالفات تتعلق بالإفصاح والسلوك المالي.

3.4 عينة الدراسة

يتم التعامل مع العينة في هذه الدراسة على مستويين، مستوى مؤسسي ومستوى أفراد. على المستوى المؤسسي، تعتمد الدراسة مقارنة شبه شمولية) شبه تعداد (Census لكل منشأة مالية خاضعة للرقابة النظامية تتوافر لها بيانات كاملة عن الحوكمة، الإفصاح، الامتثال، ومخرجات الإنفاذ الرقابي (الغرامات، القرارات الجزائية، القضايا النظامية). بمعنى آخر، تسعى الدراسة لعدم الاختصار على اختيار حالات مريحة أو "حالات نموذجية"، وإنما إدراج أكبر عدد ممكن من

المؤسسات المرخصة والمرصود ضدها نشاط رقابي قابل للقياس، وذلك بهدف تمثيل فعلي لسلوك الامتثال في السوق وعدم تحيز النتائج نحو منشآت ذات التزام مرتفع فقط أو منشآت تعرضت لمخالفات جسيمة فقط. هذا الاختيار المنهجي يتماشى مع طبيعة الدراسة التفسيرية التي تهدف إلى اختبار علاقات سببية بين المتغيرات وليس فقط وصف سلوك حالة واحدة أو حالتين. وفي حال واجهت الدراسة حالات لا تتوافر لها بيانات مكتملة (على سبيل المثال غياب بيانات الغرامات أو غياب الإفصاحات المنشورة)، فإن هذه الكيانات تُستبعد من التحليل الإحصائي الكمي النهائي لأنها لا تسمح ببناء المؤشرات المطلوبة للحوكمة (GV_SCORE) أو الإفصاح (DISC_QUAL) أو الامتثال (COMPL_INDEX) أو الجرائم المالية (FC_CRIME) وبذلك فإن العينة تتحرك في اتجاه "أقرب ما يمكن للتعديد" مع استبعاد الحالات غير القابلة للقياس.

أما على مستوى الأفراد، فتستخدم الدراسة عينة قصدية موجهة إلى العاملين داخل هذه المؤسسات في مواقع وظيفية قريبة من دوائر اتخاذ القرار والرقابة الداخلية، مثل الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، إدارات الامتثال والالتزام، إدارة التدقيق الداخلي، إدارات المخاطر، ورؤساء الفرق. اختيار هذه الفئات المهنية تحديداً ليس اختياراً عشوائياً، بل لأنه من غير الواقعي الاعتماد على إجابات عامة من موظفين غير معنيين بالإفصاح والامتثال، ولأن الاختبارات المتعلقة بمخاطر الجرائم المالية وممارسات الالتزام تتطلب وعياً تنظيمياً بالسياسات الداخلية، والغرامات التنظيمية، وتفاعل المؤسسة مع الجهة الرقابية (بما في ذلك تلقي إنذارات أو طلبات تصحيح بعد التفتيش). هذه العينة القصدية من الأفراد تُستخدم في الجزء الاستبائي من الدراسة بوصفها مصدر بيانات إدراكية/سلوكية مكمل للبيانات الرسمية المنشورة من الجهات الرقابية.

3.4.2 الخصائص الوصفية للوحدات محل الدراسة

تتضمن الدراسة توصيفاً أساسياً للمنشآت محل التحليل من حيث حجمها وطبيعة نشاطها وخلفيتها المؤسسية، لأن هذه العوامل قد ترتبط سلوكياً بمستوى المخاطر والامتثال. يؤخذ في الاعتبار حجم المؤسسة (سواء من حيث عدد العاملين أو من حيث القوة المالية المقاسة بإجمالي الأصول ورأس المال التشغيلي) بوصفه مؤشراً على القدرة المؤسسية على بناء أنظمة رقابة داخلية ولجان مراجعة فاعلة. كما يتم توصيف نوع النشاط المالي الأساسي لكل منشأة، مثل ما إذا كانت تمارس نشاط الوساطة في الأوراق المالية، أو إدارة الأصول، أو الاستشارات الاستثمارية، أو نشاطاً مصرفياً استثمارياً، أو نشاط تمويلي متخصص. ويسجل أيضاً العمر المؤسسي أو عدد سنوات الإدراج في السوق المالية باعتباره عامل استقرار مؤسسي محتمل، إذ قد ترتبط المؤسسات الأقدم بخبرة بإجراءات إفصاح أكثر نضجاً، أو على العكس قد تكون عرضة إلى تراكم ممارسات شكلية لا تُترجم إلى امتثال فعلي. تُعامل هذه المتغيرات الوصفية لاحقاً كمتغيرات ضابطة (Control Variables) أثناء التحليل الإحصائي، أي أنها تدخل في النماذج بهدف عزل أثرها من أجل تقدير الأثر الصافي للحوكمة والإفصاح والامتثال على الجرائم المالية.

3.5 الفترة الزمنية للدراسة

تغطي الدراسة الفترة الزمنية المنتهية في عام 2025، مع الاعتماد على أحدث بيانات تنظيمية وإفصاحية متاحة خلال هذه الفترة فيما يتعلق بالحوكمة، وجودة الإفصاح، وسجلات الامتثال، ومخرجات الإنفاذ الرقابي مثل التفتيش، والتحقيقات، والغرامات، والقرارات الجزائية، والقضايا النظامية المنتهية بالتعويض أو بالجزاء. اختيار هذه الفترة الزمنية يستند إلى ثلاثة اعتبارات منهجية. الاعتبار الأول هو توفر بيانات رقابية منشورة ومفصلة من الجهة التنظيمية

حول أعمال التفتيش والجزاءات المالية وعدد القضايا النظامية، ما يسمح بقياس متغير الجرائم المالية (FC_CRIME) بصورة كمية قابلة للمقارنة بين المؤسسات، بما في ذلك أعداد القضايا وقرارات الجزاء والغرامات المحصّلة وتعويضات المستثمرين. الاعتبار الثاني هو أن السنوات القريبة من 2025 تمثل سياقاً رقابياً أصبح أكثر صرامة من حيث التفتيش، وفتح التحقيقات، وفرض الغرامات، وهو ما عكسته هيئة السوق المالية السعودية من خلال تنفيذ عشرات عمليات التفتيش، وإصدار قرارات جزائية، وفرض غرامات بمبالغ مرتفعة، وتعويض مستثمرين متضررين بمبالغ بمئات الملايين من الريالات بعد انتهاء القضايا النظامية. الاعتبار الثالث هو الاستقرار النسبي في البيئة التنظيمية العامة من حيث الإلزام بالحوكمة، والإفصاح عن المخاطر، ومتطلبات الامتثال (بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، ما يسمح باعتبار هذه الفترة إطاراً تحليلياً موحّداً بدل أن تكون فترة انتقالية تنظيمية متقلبة. بهذه الطريقة، تصبح الفترة حتى عام 2025 إطار القياس الزمني المعتمد في الدراسة، وتُستخدم بياناتها في بناء المتغيرات الكمية الرئيسية وفي اختبار الفرضيات الإحصائية في الفصل الرابع.

3.6 أداة الدراسة (الاستبيان)

تستند الأداة الرئيسة في جمع البيانات الأولية إلى استبيان موجه للمشاركين داخل المؤسسات المالية الخاضعة للدراسة. يهدف الاستبيان إلى قياس المتغيرات الأربعة الأساسية في نموذج البحث بصيغة إدراكية قابلة للقياس، وهي: الحوكمة (GV_SCORE)، وجودة الإفصاح (DISC_QUAL)، والامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX)، والجرائم المالية (FC_CRIME). يتكون الاستبيان من قسم تمهيدي يتضمن توضيح الغرض العلمي للدراسة، وبياناً صريحاً بأن المشاركة طوعية وأن البيانات ستُستخدم فقط لأغراض البحث والتحليل الأكاديمي دون جمع أي معلومات تعريفية شخصية أو أي بيانات يمكن أن تحدد المؤسسة أو الفرد المشارك. بعد ذلك يتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة التعريفية المتعلقة بخصائص المشارك وبيئته المهنية مثل الجنس، الفئة العمرية، الدرجة الوظيفية أو مستوى المسؤولية (إدارة عليا، إدارة وسطى، تدقيق داخلي، امتثال)، عدد سنوات الخبرة، نوع المؤسسة، وحجم المؤسسة. تُستخدم هذه البيانات في الفصل الرابع لتوصيف العينة وصفاً ديموغرافياً ومهنياً، ولتفسير الفروق المحتملة في الإدراك بين الفئات.

يتضمن الاستبيان كذلك أربعة مقاييس فرعية تعكس المتغيرات المحورية في الدراسة، وكل مقياس منها مكوّن من مجموعة من البنود المقبسة بمقياس ليكرت خماسي (ابتداءً من درجة رفض قوية وانتهاءً بدرجة موافقة قوية)، بحيث تمثل كل مجموعة أداة كمية مستقلة. تمت صياغة مقياس الحوكمة بالاستناد إلى بنود منشورة في دراسة تناولت فاعلية ممارسات الحوكمة في بيئات مالية مقيّدة بالرقابة، مع التركيز على الشفافية، استقلال اللجان، وضوح الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، التنوع في تكوين المجلس، وسياسات تضارب المصالح. تم تبني مقياس جودة الإفصاح من نموذج علمي تناول كلاً من الإفصاح المالي والإفصاح غير المالي (الإفصاح عن الاستدامة والحوكمة)، مع التركيز على التوقيت، والاكتمال، ووضوح الإفصاح عن المخاطر الجوهرية، وواقعية التقارير السنوية، وسهولة الوصول إلى المعلومات المنشورة. تمت صياغة مقياس الامتثال التنظيمي اعتماداً على إطار يقيّم مدى وجود سياسات امتثال رسمية متوافقة مع اللوائح، ودورية المراجعات الرقابية، وانتظام التدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووجود قنوات إبلاغ داخلية عن المخالفات، وآلية التعامل مع هذه البلاغات ضمن أطر زمنية محددة. وأخيراً، يعتمد مقياس الجرائم المالية على تقدير مستوى التعرض الفعلي أو المحتمل لسلوك مالي غير نظامي، من خلال أسئلة تتناول الغرامات والجزاءات المالية، وجود حالات احتيال داخلي أو خارجي، ملاحظات الجهات الرقابية بشأن الشفافية والامتثال، مؤشرات التلاعب بالتقارير المالية، وتقدير احتمالية استمرار المخاطر المالية في حال عدم علاج الثغرات. هذه المقاييس

الأربعة تمثل في مجموعها نموذج الدراسة الذي سيتم اختباره إحصائيًا، كما سيتم استخدام نتائج الاستبيان لدعم التحليل الكمي القائم على البيانات الرسمية المنشورة، بما يسمح بدمج السلوك الرقابي الموثق مع الإدراك الداخلي الفعلي داخل المؤسسات.

3.7 منهج جمع البيانات

اعتمدت الدراسة منهجًا مزدوجًا في جمع البيانات، يجمع بين بيانات ثانوية منشورة وبيانات أولية ميدانية. يتوافق هذا النهج مع طبيعة الدراسة التطبيقية التي تستهدف قياس أثر الحوكمة وجودة الإفصاح عبر الامتثال التنظيمي على مستوى الجرائم المالية داخل مؤسسات السوق المالية.

فيما يتعلق بالبيانات الثانوية، فقد تم الاعتماد على الإفصاحات الرسمية والتقارير السنوية وتقارير الحوكمة الصادرة عن المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة في السوق المالية السعودية، بالإضافة إلى البيانات الرقابية المنشورة من الجهات التنظيمية، والتي تتضمن نتائج التفتيش، وعدد القضايا النظامية المنظورة أو المغلقة، وقرارات الجزاء، وحجم الغرامات المحصلة، وتعويضات المستثمرين المتضررين من المخالفات. تُعد هذه البيانات الرقابية مصدرًا موضوعيًا لقياس شدة الجرائم المالية (FC_CRIME)، ومستوى الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX)، كما أنها تتيح استخلاص مؤشرات كمية مباشرة مثل عدد قرارات الجزاء وعدد القضايا النظامية وقيمة الغرامات، وهي مؤشرات تم توثيقها في التقارير الرقابية للسوق المالية السعودية، بما في ذلك ما يتعلق بحالات التفتيش، والتحقيق، والجزاءات المالية خلال الفترة الأحدث المتاحة حتى عام 2025. كما استخدمت هذه البيانات في اشتقاق مؤشرات مرتبطة بالحوكمة (مثل استقلال اللجان، وفصل السلطات، وكثافة الرقابة الداخلية) وجودة الإفصاح (مثل التوقيت والشفافية ووضوح الإفصاح عن المخاطر الجوهرية)، وهي المؤشرات التي بُني عليها متغيرا الحوكمة (GV_SCORE) وجودة الإفصاح (DISC_QUAL).

أما البيانات الأولية، فقد جُمعت باستخدام استبيان ميداني تم تصميمه اعتمادًا على مقاييس منشورة في الأدبيات العلمية. تم تبني بنود قياس الحوكمة من دراسات تناولت فاعلية البنية الرقابية للمجالس ولجان التدقيق والاستقلال المؤسسي في بيئات مالية خاضعة لرقابة مباشرة (Oladimeji et al., 2021) كما تم تبني بنود قياس الإفصاح من دراسات عالجت جودة الإفصاح المالي وغير المالي، وتحديدًا الإفصاح المرتبط بالاستدامة والحوكمة والشفافية في عرض المخاطر الجوهرية وأثرها على أصحاب المصلحة (Mondal et al., 2024) وتمت صياغة مقياس الامتثال التنظيمي في ضوء أعمال تفحص دور الامتثال المؤسسي كمنظومة داخلية للوقاية من المخاطر القانونية والجنائية في المؤسسات، من خلال سياسات الامتثال الرسمية، والمراجعات الدورية، والتدريب الإلزامي، وآليات الإبلاغ عن المخالفات (Huamaní Quillas, 2023). وأخيرًا، تم إعداد مقياس الجرائم المالية استنادًا إلى دراسات قارنت بين البيئات الرقابية في الأنظمة المالية المختلفة، وربطت مستوى الغرامات والجزاءات الرقابية بحساسية المؤسسات تجاه المخاطر السمعة والضغط التنظيمي (Souza & Souza, 2023).

تم توزيع الاستبيان على عينة قصدية من العاملين في المؤسسات المالية محل الدراسة، مع التركيز على الفئات الوظيفية المرتبطة مباشرة بالحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، مثل الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، إدارة الامتثال، التدقيق الداخلي، ووحدات المخاطر. اختيار هذه الفئات تحديدًا هو اختيار منهجي، لأن الغرض من الاستبيان ليس قياس تصور عام للموظفين، وإنما الحصول على تقييم داخلي متخصص لدرجة الحوكمة الفعلية، وجودة

الإفصاح، وثقافة الالتزام، ومستوى التعرض لمخاطر الجرائم المالية. هذا يسمح بمقارنة ما هو مُفصّل عنه رسميًا في الوثائق الرقابية وما هو قائم فعليًا داخل المؤسسة، وبالتالي يدعم تحليل الاتساق أو الفجوة بين "الحوكمة المعلنة" و"الحوكمة الممارسة".

إجمالاً، تتكامل البيانات الثانوية (الموضوعية/الرقابية) مع البيانات الأولية (الإدراكية/السلوكية) لبناء قاعدة بيانات كمية موحدة، تُستخدم لاحقاً في النماذج الإحصائية لاختبار العلاقات المباشرة بين المتغيرات، وكذلك اختبار الدور الوسيط للامتثال التنظيمي داخل النموذج البحثي.

3.8 الصديق والثبات

العينة الاستطلاعية:

تستخدم العينة الاستطلاعية في الدراسات لاختبار أداة الدراسة (الاستبيان) مسبقاً من أجل تقييم توافقه مع أهداف الدراسة، بلومان (Bluman, 2009). فقد تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية تكونت من (30) مشاركاً من مؤسسات السوق المالية في المملكة العربية السعودية وذلك بهدف التحقق من الخصائص السيكومترية (الصديق والثبات) لأداة الدراسة.

التحقق من الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة

1- صديق الاداة (صديق البناء الداخلي):

بعد تطبيق الاستبيان على العينة الاستطلاعية، تم حساب صديق الأداة وذلك باستخدام طريقة صديق البناء والتي تعتمد على حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات أداة البحث ودرجة البعد الذي تنتمي اليه العبارة. الجدول (5) يبين ذلك.

جدول 5: معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات والبعد الذي تنتمي اليه

الحوكمة		الافصاح	
رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	0.646**	1	0.726**
2	0.666**	2	0.954**
3	0.485**	3	0.821**
4	0.460**	4	0.731**
5	0.545**	5	0.766**
الامتثال التنظيمي		الجرائم المالية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط		
1	0.787**	1	0.569**
2	0.843**	2	0.763**

الحوكمة		الافصاح	
رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون
3	**0.847	3	**0.851
4	**0.655	4	**0.833
5	**0.797	5	**0.872

**** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01).**

يتبين من نتائج الجدول (5) أن قيم معاملات الارتباط لكل عبارة من عبارات الاداة والبعد الذي تنتمي اليه العبارة قد تراوحت بين (0.460 – 0.872) عند مستوى دلالة احصائية (0.01)، هذا يؤكد أن جميع عبارات الاداة تتمتع بدرجة صدق مقبولة وتبين قابليتها للتطبيق على افراد العينة الاساسية.

2 - ثبات أداة الدراسة:

يقصد بالثبات التحقق من نتائج الاستبيان فيما لو جرى تطبيقه على أكثر من عينة ، أو على العينة نفسها في فترات زمنية متباعدة . فبعد التأكد من صدق الاداة ، تم التحقق من حساب ثبات الاتساق الداخلي للفقرات من خلال اختبار كرونباخ الفا . وقد بين هينتون وآخرون (Hinton et al., 2004) أن هناك أربع مستويات لتفسير الثبات: مستوى ثبات ممتاز (قيمة كرونباخ الفا من 0.90 وما فوق) ، ثبات عالي (قيمة كرونباخ الفا من 0.70-0.90) ، ثبات معتدل (قيمة كرونباخ الفا من 0.50-0.70) ، وثبات منخفض (قيمة كرونباخ الفا من 0.50 فأقل). الجدول رقم (6) يبين نتائج الاختبار.

جدول 6: معامل الثبات كرونباخ الفا لاداة الدراسة

البعد	عدد العبارات	معامل كرونباخ الفا	درجة الثبات
الحوكمة	5	0.629	معتدل
الافصاح	5	0.856	عالي
الامتثال التنظيمي	5	0.694	معتدل
الجرائم المالية	5	0.841	عالي
الاداة ككل	20	0.511	معتدل

يظهر جدول (6) معاملات كرونباخ الفا لابعاد اداة الدراسة ، ومعامل كرونباخ الفا للاداة ككل ، حيث كانت قيمة معامل كرونباخ الفا للاداة ككل (0.511) وهي قيمة ثبات معتدلة وفقا هينتون وآخرون (Hinton et al., 2004) ، كما جاء ثبات بعد الافصاح الاعلى بقيمة ثبات (0.856) وهي قيمة عالية ، بينما جاء ثبات بعد الحوكمة الاقل بقيمة ثبات (0.629) وتمتاز بثبات معتدل. بشكل عام ، تعد النتائج السابقة دليلا على ثبات الاستبيان وهو بالتالي صالح لتوزيعه على عينة الدراسة الاساسية.

المعيار الإحصائي:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أداة الدراسة، بإعطاء كل عبارة من عباراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة) وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج ، الجدول (7).

جدول 7: تقدير الدرجات على مقياس ليكرت الخماسي

الفترة	المتوسط الحسابي	درجة التقدير
نجد طول الفترة = $\frac{1-5}{5} = 0.8$ ثم نضيف طول الفترة على كل فئة من الفئات ابتداء من القيمة 1	أكبر من 4.2 إلى 5	موافق بشدة
	أكبر من 3.4 إلى 4.2	موافق
	أكبر من 2.6 إلى 3.4	محايد
	أكبر من 1.8 إلى 2.6	غير موافق
	من 1 إلى 1.8	غير موافق بشدة

أساليب المعالجة الإحصائية:

تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامجي SPSS v.23 و AMOS v.23 للتحقق من صحة فرضيات البحث.

تم استخدام الاختبارات والأساليب الإحصائية التالية: (Awang (2012)

- 1) التحقق من الثبات الداخلي Internal Reliability باستخدام اختبار كرونباخ ألفا.
- 2) التحقق من صدق الأداة باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient.
- 3) اختبار النموذج الافتراضي للدراسة (تحليل المسار Path Analysis) باستخدام تقنية الجيل الثاني - Second-Generation Technique ، من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) Structure Equation Modeling
- 4) إجراء اختبار الثبات المركبة (Composite Reliability CR) لقياس الثبات والاتساق الداخلي للتركيبات الكامنة (Construct – Latent Variables) ، بحيث يكون $0.6 \leq CR$.
- 5) التحقق من ثبات العبارات باستخدام معامل كرونباخ ألفا بقيمة $0.7 \leq$.
- 6) حساب متوسط التباين المستخرج (Average variance extracted AVE) لتحديد متوسط النسبة المئوية للتباين المفسر من خلال عناصر القياس لكل بناء ، حيث ان $0.5 \leq AVE$.
- 7) التحقق من الصدق التمييزي بناءً على معيار Fornell-Larcker ، الذي يفحص عدم وجود عناصر زائدة في نموذج القياس. حتى يتحقق الصدق التمييزي ، يجب أن يكون الارتباط بين التركيبات الخارجية > 0.85 .

3.9 الاعتبارات الأخلاقية والسرية

تلتزم هذه الدراسة بجملة من الضوابط الأخلاقية والمنهجية التي تهدف إلى حماية المشاركين وحماية الكيانات محل الدراسة، وضمان عدم إساءة استخدام أي معلومات ذات طبيعة حساسة أو رقابية. يرتبط ذلك بطبيعة موضوع البحث، إذ إن الجرائم المالية والامتنال التنظيمي والغرامات الرقابية تعد من القضايا التي يمكن أن تمس السمعة المؤسسية والأمن النظامي والرقابي، وبالتالي فإن التعامل معها يفرض قدرًا عاليًا من التحفظ والالتزام.

أولاً، فيما يتعلق بالبيانات الأولية المستخلصة من الاستبيان، تم تصميم أداة القياس بحيث لا تتطلب من المشاركين الإفصاح عن أي معلومات تعريفية شخصية (مثل الاسم أو الرقم الوظيفي أو اسم المؤسسة بشكل مباشر). المشاركة في الاستبيان تمت بصورة طوعية، مع توضيح الهدف الأكاديمي من الدراسة، والتنبيه الصريح إلى أن الإجابات ستُستخدم لأغراض بحثية وتحليلية فقط، ولن تُستخدم في أي غرض تشغيلي أو رقابي أو تأديبي. كما يتم التعامل مع الإجابات بشكل تراكمي/إجمالي في التحليل الإحصائي، دون ربط كل إجابة بمشارك محدد، بما يعني أن نتائج الدراسة ستعرض على مستوى المؤشرات العامة والمتوسطات الإحصائية وليس على مستوى الأفراد.

ثانياً، فيما يخص البيانات الثانوية المستخرجة من الوثائق الرسمية والتقارير الرقابية، تلتزم الدراسة بعدم الإشارة الصريحة إلى أسماء المؤسسات المالية محل الدراسة في المواضع التي قد تُفهم على أنها اتهام مباشر بسلوك غير مشروع أو توصيف لواقعة حساسة غير منشورة علناً. في الحالات التي تتعلق بالغرامات، أو القضايا النظامية، أو الجزاءات الرقابية، تتم الإشارة إلى النتائج في صورتها الإجمالية أو في صورة مؤشرات كمية تجميعية (عدد القضايا، حجم الغرامات، عدد قرارات الجزاء، حالات التعويض للمستثمرين)، بدلاً من نسب هذه الوقائع إلى مؤسسة محددة بالاسم، ما لم تكن البيانات منشورة رسمياً بوصفها معلومة عامة متاحة للجمهور من الجهة الرقابية. هذا الإجراء يهدف إلى احترام الإطار النظامي للجهات الرقابية وعدم إلحاق ضرر تشهيري بمؤسسة معينة نتيجة استخدام بياناتها في سياق أكاديمي.

ثالثاً، تعتمد الدراسة مبدأ الحد الأدنى الضروري من الكشف (need-to-know basis) عند عرض أي جزء من نتائج التحليل، بمعنى أنه سيتم تضمين فقط ما هو لازم لدعم الفرضيات والتحليل العلمي، دون نقل أي تفاصيل تشغيلية داخلية حساسة، مثل إجراءات الامتثال الداخلية التفصيلية، أو الأساليب التقنية لرصد المعاملات المشبوهة، أو بروتوكولات التدقيق المالي الداخلي التي قد تُعد سرية أو تندرج ضمن ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أي معلومات تشغيلية من هذا النوع، حتى إن وردت في إجابات المشاركين، تُعاد صياغتها على مستوى وصفي عام دون إدراج تفاصيل قد تعتبر معلومات خاضعة للحساسية التنظيمية.

رابعاً، تُؤخذ بعين الاعتبار العلاقة مع الجهات الرقابية. بما أن الدراسة تتعامل مع مؤشرات الغرامات والجزاءات والقضايا النظامية الصادرة عن الجهة الرقابية، فإن استخدامها يتم في إطار وصف علمي وتحليل سببي (العلاقة بين الحوكمة، الإفصاح، الامتثال، والجرائم المالية) وليس بهدف تقييم أداء جهة رقابية محددة أو التشكيك في قراراتها أو انتقاد مؤسسات بعينها. بمعنى آخر، البيانات الرقابية يُتعامل معها كمصدر قياس (Measurement Source) للمتغيرات الكمية، وليس كسياق للمساءلة العلنية. وفي جميع الأحوال، يراعى الالتزام بالمعايير الأكاديمية للبحث العلمي في توثيق المصدر عند إدراج أي رقم منشور في تقارير رسمية صادرة عن الجهة التنظيمية.

الفصل الرابع

عرض وتحليل النتائج

الفصل الرابع: تحليل النتائج

1-4 مقدمة

يستعرض هذا الفصل التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة التي جاء على ذكرها في الفصل السابق ، وذلك من خلال استخدام أساليب المعالجة الإحصائية المناسبة . تم في هذا الفصل تقديم النتائج للتحقق من صحة فرضيات الدراسة.

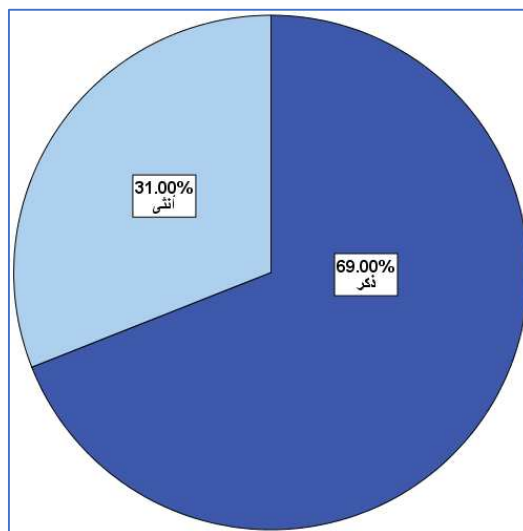
2-4 تحليل البيانات الشخصية للمشاركين:

تكونت عينة الدراسة من (200) مشاركاً من مؤسسات السوق المالية في المملكة العربية السعودية . الجدول رقم (8) يبين التكرارات والنسب المئوية للعينة.

جدول 8: التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة

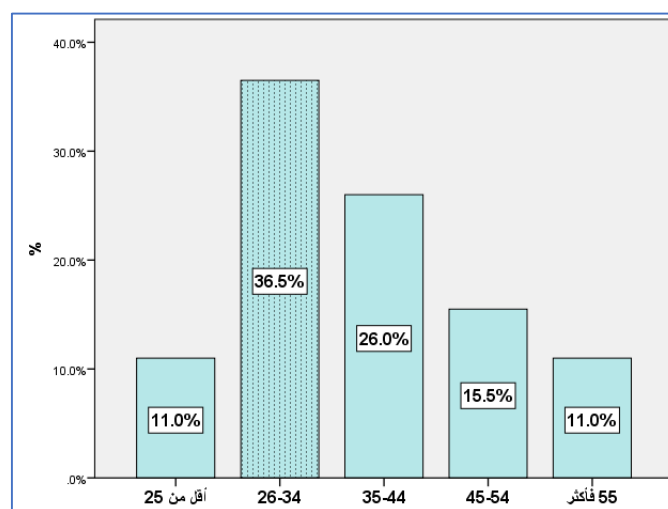
المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	138	69
	أنثى	62	31
الفئة العمرية	أقل من 25	22	11
	26-34	73	36.5
	35-44	52	26
	45-54	31	15.5
	55 فأكثر	22	11
	إدارة عليا	43	21.5
المسمى الوظيفي	إدارة وسطى	63	31.5
	إشراف/رؤساء فرق	80	40
	التدقيق الداخلي	9	4.5
	غير ذلك	5	2.5
	أقل من 3 سنوات	38	19
سنوات الخبرة	3-5 سنوات	58	29
	6-10 سنوات	69	34.5
	أكثر من 10 سنوات	35	17.5
	بنك	64	32
نوع المؤسسة	شركة وساطة	36	18
	شركة إدارة أصول	27	13.5
	تأمين	63	31.5
	أخرى	10	5
	أقل من 100	144	72
حجم المؤسسة	100-499	32	16
	500-999	22	11
	1000 فأكثر	2	1

يبين الجدول (8) ان غالبية المشاركين هم من الذكور ، بنسبة 69% ، (ن=138) مشاركاً ، وباقي العينة من الاناث بنسبة 31% ، (ن=62) ، الشكل رقم (4).



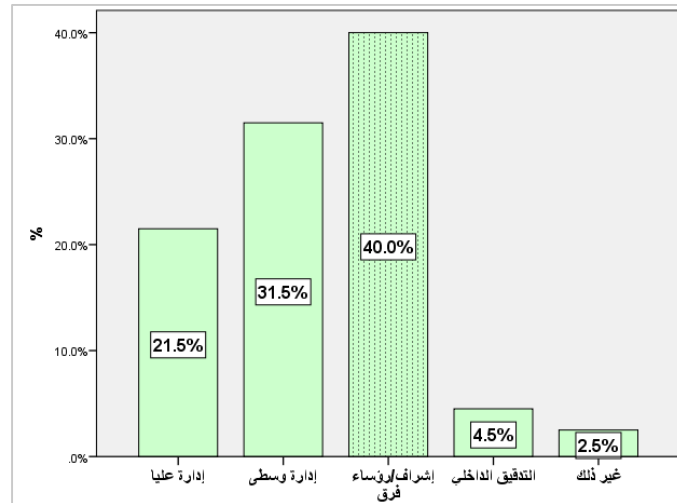
الشكل 4: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

وبين التحليل كذلك أن اكثر المشاركين في الدراسة هم من ضمن الفئة العمرية (26-34) سنة، بنسبة مقدارها 36.5% ، (ن=73) مشاركاً ، بينما كانت الفئات العمرية أقل من 25 سنة و 55 سنة فأكثر هي الاقل تكراراً بنسبة 11% ، (ن=22) مشاركاً لكل منهما . انظر الشكل رقم (5).



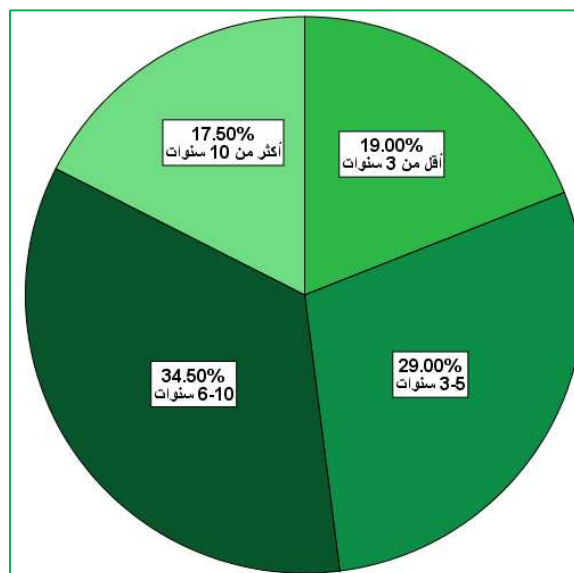
الشكل 5: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئة العمرية

فيما يتعلق بالمستوى الوظيفي للمشاركين ، تشير النتائج الى أن غالبية المشاركين هم من فئة المشرفين/رؤساء الفرق بنسبة 40% ، (ن=80) مشاركاً ، في حين شكل المشاركون من غير الفئات (إدارة عليا ، إدارة وسطى ، إشراف/رؤساء فرق ، التدقيق الداخلي) نسبة 2.5% ، (ن=5) مشاركين ، الشكل رقم (6).



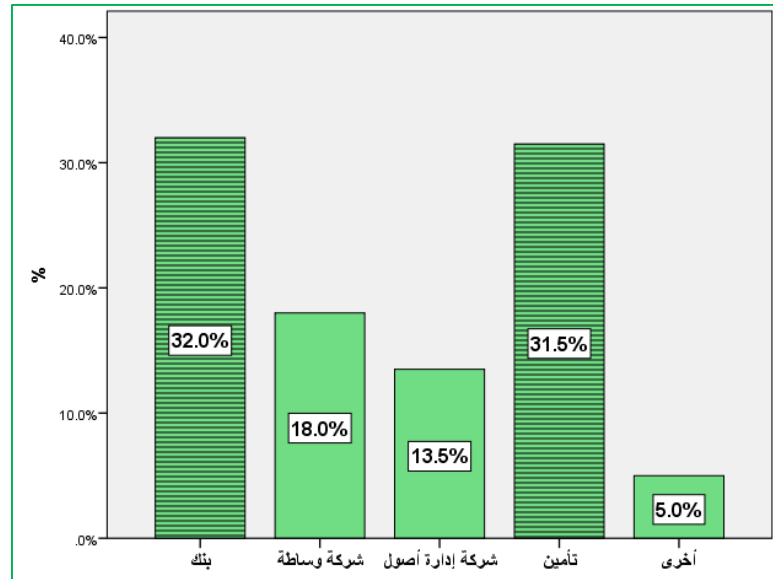
الشكل 6: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى الوظيفي

تشير النتائج ان فئة المشاركين في الدراسة الذين سنوات خبرتهم ضمن الفئة (6-10 سنة) هم الاكثر تكراراً بنسبة 34.5% من المشاركين، بينما شكل المشاركون من فئة سنوات الخبرة (الاكثر من 10 سنوات) الاقل تكراراً ضمن عينة الدراسة بنسبة 17.5% ،(ن=35) مشاركاً ، الشكل رقم (7).



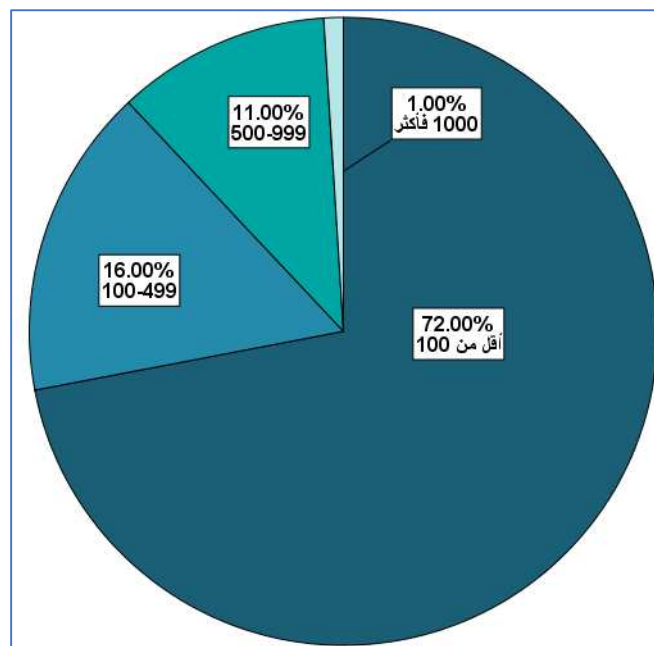
الشكل 7: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

الشكل رقم (8) يبين أيضا ان فئة البنوك وفئة التأمين هما الأكثر تكراراً في عينة الدراسة فيما يتعلق بنوع المؤسسة التي ينتمي اليها المشاركون بنسب 32% ، 31.5% ، (ن=64) ، (ن=63) على التوالي ، في حين شكل المشاركون من المؤسسات الأخرى غير (بنك ، شركة وساطة ، شركة إدارة أصول ، تأمين) ما نسبته 5% ، (ن=10) مشاركين .



الشكل 8: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع المؤسسة

فيما يتعلق بمتغير حجم المؤسسة ، تبين نتائج التحليل ان غالبية المشاركين هم المؤسسات الذين عدد موظفيها أقل من 100 موظف بنسبة 72% ، (ن=144) مشاركاً ، بينما المشاركون من المؤسسات التي عدد موظفيها 1000 فأكثر موظف بنسبة قد جاءت بنسبة 1% ، (ن=2) مشاركاً ، الشكل رقم (9).



الشكل 9: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير حجم المؤسسة

3-4 : نمذجة المعادلات البنائية (الهيكلية) Structure Equation Modeling SEM

تعدّ نمذجة المعادلات البنائية (SEM) ذات تقنية تحليلية قوية تستخدم في مجالات بحثية متنوعة. يعرفها Awang (2012) بأنها طريقة إحصائية تشمل نماذج القياس نماذج البناء من أجل اختبار العلاقات المعقدة بين متغيرات التركيبات الكامنة. تتيح هذه الطريقة للباحثين استكشاف الترابطات بين عدة تراكيب كامنة في آن واحد، والتعرف على الآليات والعلاقات المعقدة داخل النموذج النظري للدراسة. توفر نمذجة المعادلات البنائية نهجاً شاملاً لاختبار النماذج الأولية في الدراسات، مما يمكن من تقييم صحة القياس والعلاقات البينية بين التركيبات الكامنة.

يتم استخدام التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis CFA) غالباً ضمن نمذجة المعادلات البنائية لتقييم صحة البناء. يساعد CFA في التحقق من صدق البناء للنموذج القياسي وصحة التوجه من خلال مؤشرات جودة المطابقة goodness-of-fit indices لتقييم ملائمة النموذج المقترح مع البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

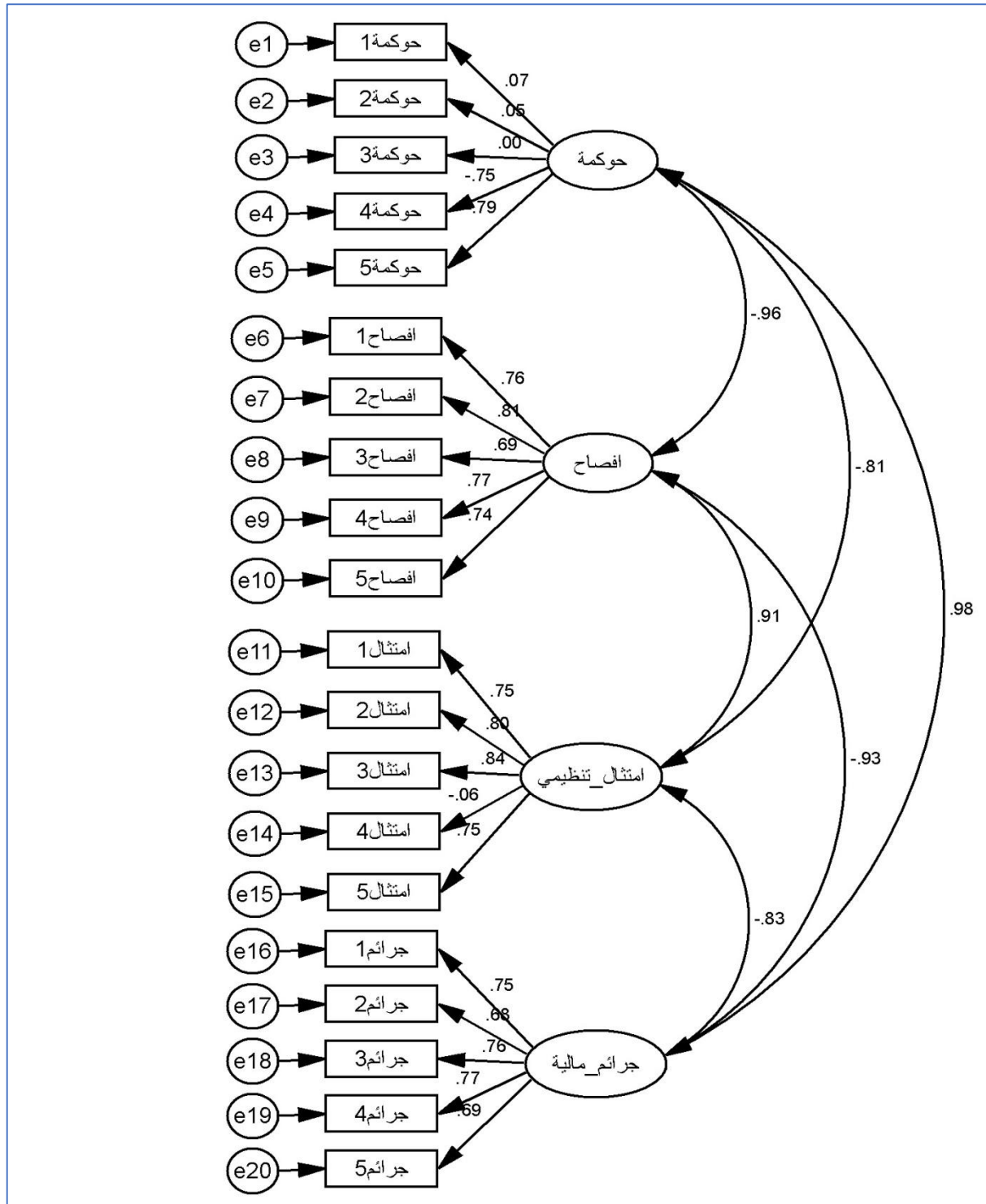
التراكيب الكامنة هي مكون أساسي في النماذج الإحصائية. يمثل التركيب الكامن أو البنى التي لا يمكن قياسها بشكل مباشر ولكن يتم استدلالها من مجموعة من الفقرات أو العناصر (Falk & Miller, 2021). تلعب هذه التراكيب دوراً مهماً في مجالات مختلفة، مثل: الدراسات المتخصصة في علم النفس وعلم الاجتماع وبحوث التسويق، حيث تساعد في معرفة الأبعاد أو الصفات الكامنة التي تؤثر في السلوكيات التي يتم قياسها أو النتائج. تتيح المتغيرات هذه التراكيب للباحثين دراسة الظواهر المعقدة من خلال تقليل خطأ القياس ومراعاة العوامل غير المشاهدة (Cangur & Ercan, 2015).

في سياق التحليل العاملي التوكيدي CFA، يجب استبعاد العناصر التي تظهر أحمالاً عاملية منخفضة Loading Factors (أقل من 0.5) من النموذج لضمان جودة المطابقة للنموذج (Awang, 2012). يتم تقييم نموذج CFA لاختبارات الثبات والصدق التقاربي والصدق التمييزي. الشكل رقم (7) رسماً توضيحياً للنموذج الأولي للتحليل العاملي التأكيدي.

4-4 : مؤشرات جودة المطابقة لنموذج الدراسة الأولي Goodness of fit indices

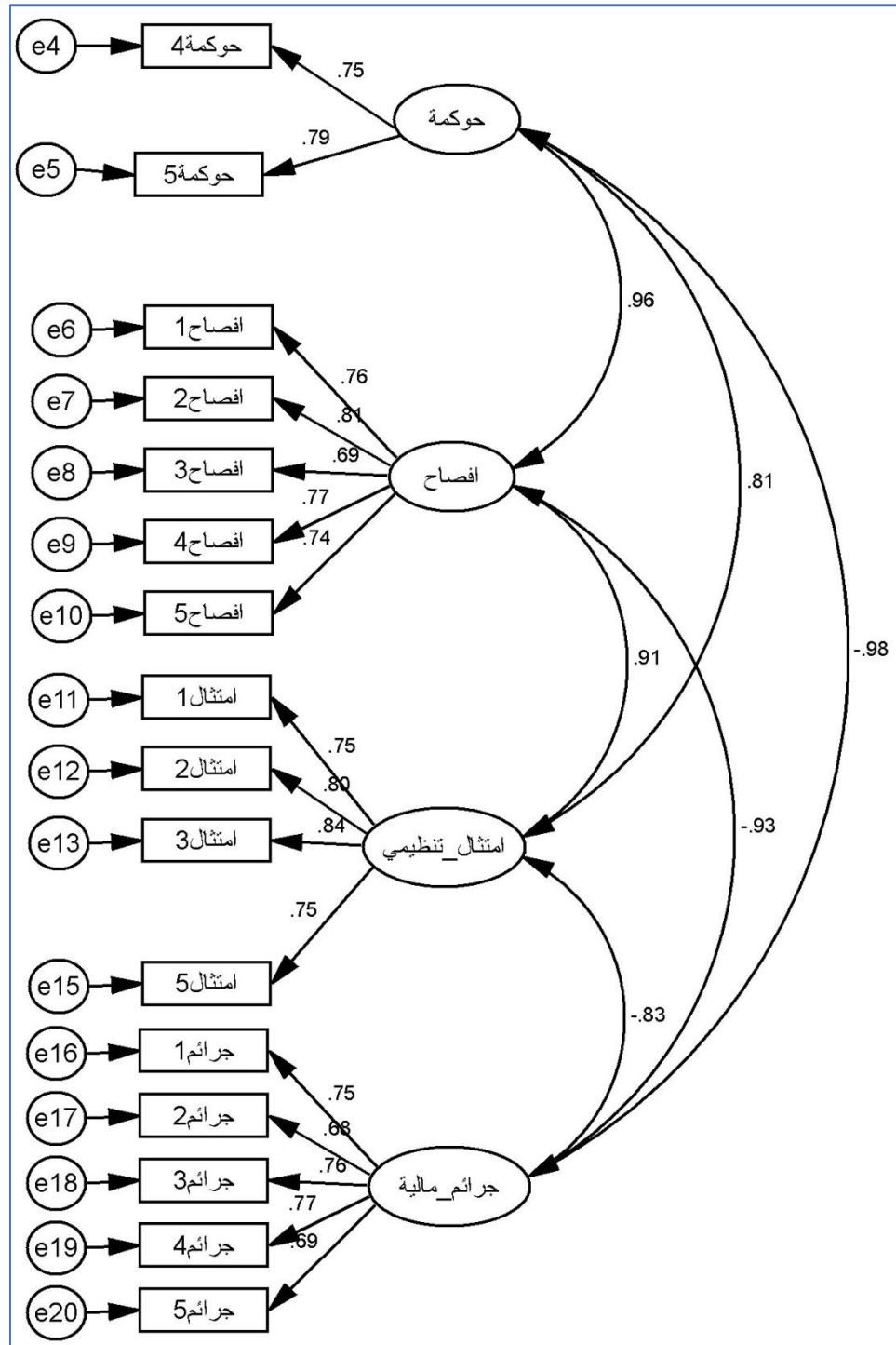
يتم تقييم مؤشرات جودة المطابقة لنموذج CFA الأولي باستخدام عدة مؤشرات، أولاً: تقييم جودة المطابقة الكلي استخدام المؤشرات التالية: (أ) النسبة χ^2/df ، (ب) مؤشر المطابقة المقارن (Comparative Fit Index CFI)، (ج) مؤشر المطابقة المتزايد (Incremental Fit Index IFI)، (د) مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (The Root Mean Square Error of Approximation RMSEA)، و (هـ) مؤشر جذر متوسط مربع البواقي المعيارية (Standardized Root Mean Square Residual SRMR).

تم تحديد جودة مطابقة النموذج المقبولة بتحقيق معايير أربعة على الأقل من المعايير المحددة من قبل (Kline, 2011): $\chi^2/df < 3$ ، $CFI > 0.90$ ، $RMSEA < 0.08$ ، و $SRMR < 0.10$. ثانيًا: تقييم كل مؤشر فردي استنادًا إلى معيارين: (أ) تحميل العامل الموحد المعياري القابل للتوقع Significant Standardized Factor Loading ، و (ب) تباين المتبقي المعياري للمؤشر Standardized Residual Variance بحيث يكون أقل من 1.96 (Brown, 2015). في تحليل نموذج CFA النهائي للدراسة الحالية، تشير النتائج إلى تحقق جودة المطابقة للنموذج من خلال تحقق المؤشرات: $\chi^2/df = 2.358$ ، $RMSEA = 0.067$ ، $CFI = 0.935$ ، $IFI = 0.935$ ، و $SRMR = 0.045$. تدعم هذه النتائج صدق وكفاية نموذج CFA لمتغيرات الدراسة.



شكل 10: مخطط CFA الأولي

تم اختبار استقرارية نموذج CFA الأولي ، وذلك من خلال التحقق من مؤشرات جودة المطابقة السابقة الذكر. يمثل الشكل رقم (10) نموذج CFA النهائي بعد التحقق من مؤشرات جودة مطابقة النموذج.



الشكل 11: مخطط CFA النهائي

يوضح الجدول رقم (9) معاملات التحميل والثبات والصدق لنموذج الدراسة.

جدول 9: معاملات التحميل والثبات والصدق لنموذج الدراسة

التركيب الكامن	الفقرة/العنصر	معامل التحميل β	الثبات $\alpha < 0.7^{**}$	اختبار الثبات المركب $CR > 0.6^{*}$	متوسط التباين المستخرج $AVE > 0.5^{*}$	
الحوكمة	حوكمة1	تم حذف العبارات لان معامل التحميل > 0.5				
	حوكمة2					
	حوكمة3					
	حوكمة4	0.749	0.744	0.745	0.594	
	حوكمة5	0.792				
	الافصحاح	افصحاح1	0.757	0.868	0.870	0.574
افصحاح2		0.812				
افصحاح3		0.694				
افصحاح4		0.775				
افصحاح5		0.744				
الامتثال التنظيمي	امتثال1	0.752	0.860	0.865	0.616	
	امتثال2	0.8				
	امتثال3	0.837				
	امتثال4	تم حذف العبارة لان معامل التحميل > 0.5				
	امتثال5	0.746	0.860	0.865	0.616	
الجرائم المالية	جرائم1	0.747	0.847	0.852	0.536	
	جرائم2	0.684				
	جرائم3	0.764				
	جرائم4	0.771				
	جرائم5	0.689				

*(Hair, Ringle, & Sarstedt, 2011)

** (Mallery & George, 2000)

يبين الجدول (9) ان معاملات التحميل (β) للفقرات مع التراكيب الكامنة المرتبطة بها < 0.5 ، كما تظهر النتائج في الجدول ان نموذج الدراسة الافتراضي يحقق الثبات الداخلي ويحقق الثبات المركب.

يبين الصديق التمييزي مدى اختلاف التراكيب الكامنة المختلفة عن بعضها البعض ، مما يضمن أن تلك التراكيب الكامنة تقيس الجوانب الفريدة للظواهر الأساسية (Hair et al., 2017). يقدم الجدول رقم (10) دليلاً على تحقق الصديق التمييزي لأداة الدراسة ، من خلال استخدام معيار Fornell-Larcker بين التراكيب الكامنة. توضح القيم الموجودة على القطر في الجدول أن تباين كل تركيب كامن أكبر من التباين المشترك مع أي تركيب كامن آخر في نفس العمود وهذه النتيجة تؤكد بأن التركيبات الكامنة تختلف عن بعضها البعض ، مما يزيد من تأكيد الصديق التمييزي لأداة الدراسة.

جدول 10: الصديق التمييزي لأداة الدراسة

الجرائم المالية	الامتثال التنظيمي	الافصاح	الحوكمة	
			0.971	الحوكمة
		0.957	***0.955	الافصاح
	0.885	***0.910	***0.805	الامتثال التنظيمي
0.732	***0.828-	***0.935-	***0.984-	الجرائم المالية

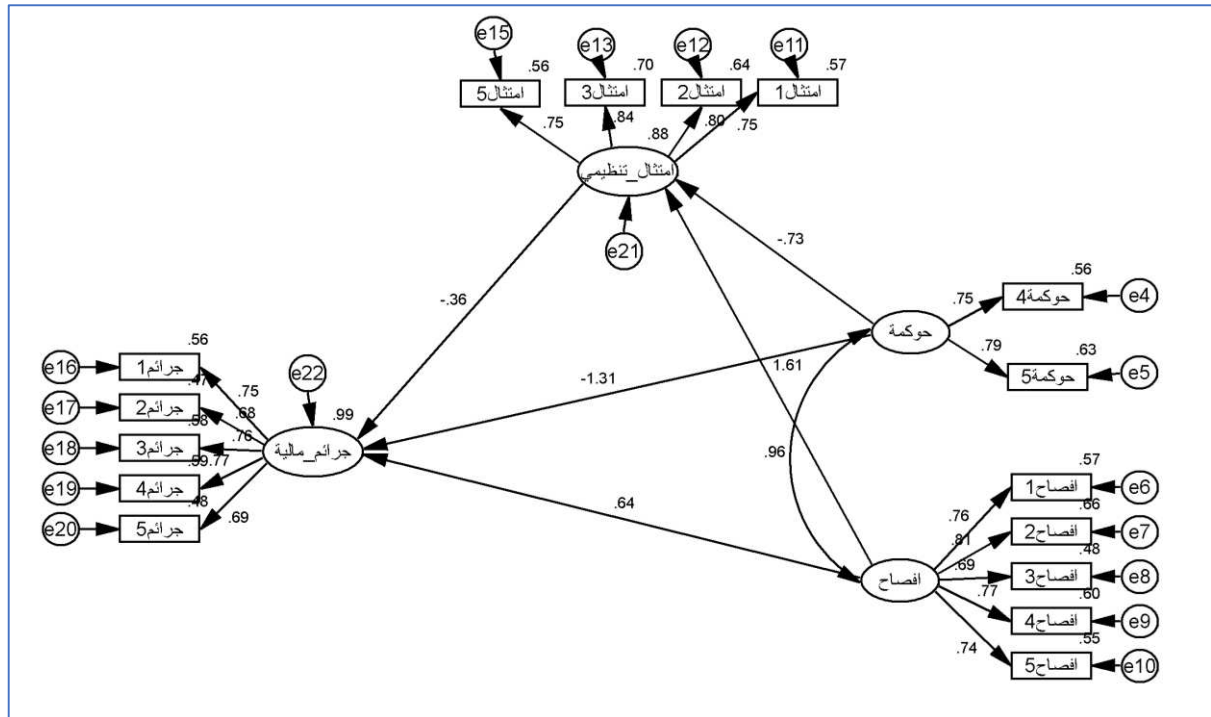
*** دال احصائيا عند ($\alpha = 0.01$)

5-4 : التحقق من صحة فرضيات الدراسة

اختبار (العلاقة السببية) بين التراكيب الكامنة (الحوكمة ، الافصاح ، الامتثال التنظيمي ، الجرائم المالية) تم استخدام برنامج AMOS v.23. يوضح الشكل رقم (11) نموذج تحليل المسار.

الجدول 11: نتائج تحليل التأثيرات المباشرة للتراكيب الكامنة

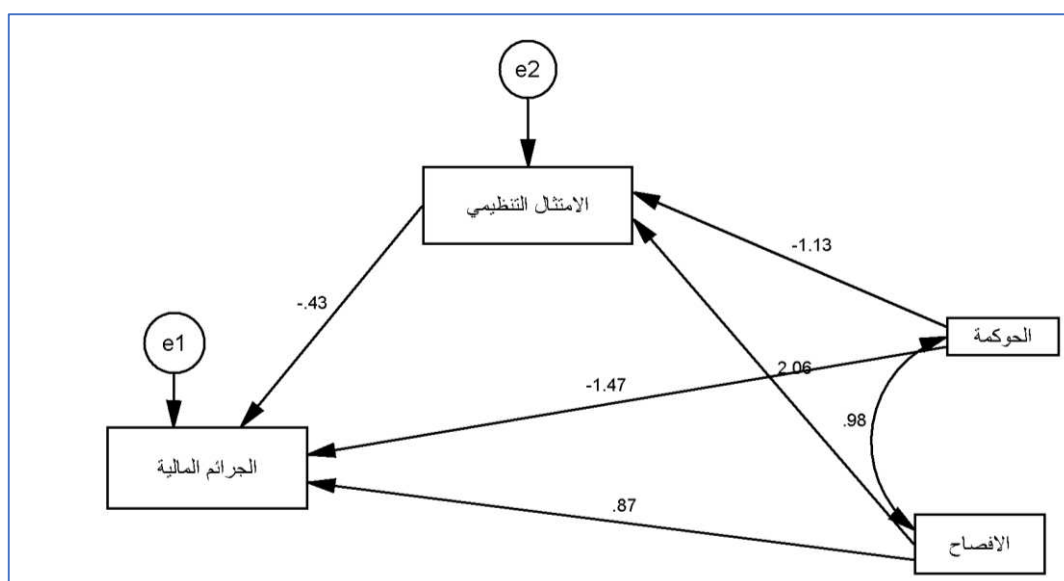
الفرضية	المسار	β	S.E	C.R	P	النتيجة
H ₁	الحوكمة ← الجرائم المالية	-1.165	1.147	-1.016	0.001 >	غير متحققة
H ₂	الحوكمة ← الامتثال التنظيمي	-0.737	0.747	-0.986	0.001 >	غير متحققة
H ₃	الامتثال التنظيمي ← الجرائم المالية	-0.319	0.559	-0.569	0.001 >	غير متحققة
H ₄	الافصاح ← الجرائم المالية	0.582	1.616	0.36	0.32	متحققة
H ₅	الافصاح ← الامتثال التنظيمي	1.641	0.758	2.165	0.030	غير متحققة



الشكل 12: تحليل المسار (التأثير المباشر للتركيبات الكامنة)

يوضح جدول (11) وجود تأثير سلبي للحكومة على الجرائم المالية ، بمعنى انه كلما تحسنت اجراءات الحكومة قلت معها الجرائم المالية مع عامل تحميل مقداره ($\beta = -1.165$). هذا التأثير دال احصائيا لأن (قيمة $p < 0.001$). من هنا يتبين ان فرضية الدراسة الاولى غير متحققة. كما تبين النتائج في الجدول وجود تأثير سلبي للحكومة على الامثال التنظيمي ، مع عامل تحميل مقداره ($\beta = -0.737$). هذا التأثير دال احصائيا لأن (قيمة $p < 0.001$). من هنا يتبين ان فرضية الدراسة الثانية غير متحققة ايضاً. وتبين النتائج كذلك وجود تأثير سلبي للامثال التنظيمي على الجرائم المالية ، مع عامل تحميل مقداره ($\beta = -0.319$). هذا التأثير دال احصائيا لأن (قيمة $p < 0.001$). من هنا يتبين ان فرضية الدراسة الثالثة غير متحققة ايضاً.

يبين التحليل وجود تأثير ايجابي للافصاح على الجرائم المالية ، مع عامل تحميل مقداره ($\beta = 0.582$). هذا التأثير غير دال احصائيا لأن (قيمة $p = 0.32 > 0.05$). من هنا يتبين ان فرضية الدراسة الرابعة متحققة. فيما يتعلق بفرضية الدراسة الخامسة تبين النتائج وجود تأثير ايجابي للافصاح على الامثال التنظيمي ، مع عامل تحميل مقداره ($\beta = 1.641$). هذا التأثير دال احصائيا لأن (قيمة $p = 0.03 > 0.05$). من هنا يتبين ان فرضية الدراسة الخامسة غير متحققة.



الشكل 13: تحليل المسار (تأثير الوسيط)

في الشكل رقم (13) تم إجراء تحليل الوسيط بين (الحوكمة) و (الافصاح) كمتغيرين مستقلين ، و الجرائم المالية كمتغير تابع ، والامتثال التنظيمي كوسيط. انظر نتائج التحليل المبينة في الجدول 12.

الجدول 12: نتائج تحليل الوسيط (الامتثال التنظيمي)

الفرضية	المسار	التأثير الكلي	التأثير المباشر	التأثير غير المباشر	النتيجة
H ₆	الحوكمة ← الامتثال التنظيمي ← الجرائم المالية	0.985- **	- **1.472	** -0.487	متحققة جزئياً
H ₇	الافصاح ← الامتثال التنظيمي ← الجرائم المالية	0.012-	**0.873	**0.885-	كلياً

تكشف نتائج تحليل الوسيط في الجدول (12) وجود وساطة جزئية ذات دلالة إحصائية للامتثال التنظيمي في العلاقة بين الحوكمة والجرائم المالية، حيث يسهم تحسين الحوكمة في تعزيز الامتثال التنظيمي، مما يؤدي بدوره إلى خفض معدلات الجرائم المالية، إلى جانب التأثير المباشر القوي للحوكمة على الحد من هذه الجرائم.

أما بالنسبة للفرضية السابعة (H7) التي تختبر وساطة الامتثال بين الإفصاح والجرائم المالية، فتظهر النتائج وجود تأثير وسيط كامل. هذا يبين أن الإفصاح يؤثر على الجرائم المالية من خلال تحسينه للامتثال التنظيمي، مع وجود تأثير مباشر إيجابي. وبالتالي يتم قبول الفرضية السابعة حول وجود وساطة كاملة للامتثال في العلاقة بين الإفصاح والجرائم المالية.

بناءً على تحليل النتائج الواردة في هذا الفصل ، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية للحوكمة على الجرائم المالية، مما يعني أن تعزيز ممارسات الحوكمة يسهم في خفض معدلات الجرائم المالية. كما أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية للإفصاح على الامتثال التنظيمي، في حين لم تثبت وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للإفصاح على الجرائم المالية بشكل مباشر. كما كشفت الدراسة عن وجود وساطة جزئية ذات دلالة إحصائية للامتثال التنظيمي في العلاقة بين الحوكمة والجرائم المالية، حيث يسهم تحسين الحوكمة في تعزيز الامتثال التنظيمي، مما يؤدي بدوره إلى الحد من الجرائم المالية. كما أظهرت النتائج وساطة كاملة للامتثال التنظيمي في العلاقة بين الإفصاح والجرائم المالية، مما يؤكد أن الإفصاح يؤثر على خفض الجرائم المالية بشكل غير مباشر من خلال تحسينه لمستوى الامتثال.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

5.1 المناقشة النتائج

تكشف نتائج الدراسة الحالية أن مستوى الحوكمة في المؤسسات المالية المدرجة يرتبط بانخفاض الجرائم المالية ارتباطاً مباشراً وإذا دلالة إحصائية، حيث ظهر تأثير سلبى للحوكمة على الجرائم المالية ($\beta \approx -1.165$) بما يعني أن المؤسسات ذات بنية رقابية أقوى، ومجالس إدارة أكثر استقلالاً، ومسارات مساءلة أوضح، تسجل مستويات أقل من المخالفات ذات الطابع المالي وشبه الجنائي. هذا التوجه يتسق مع ما أكدته الأدبيات السابقة من أن الحوكمة الفعالة ليست مجرد بنية شكلية، بل أداة ضبط سلوكي تقلل من السلوك الانتهازي والجرائم المالية. فقد أشارت دراسة المشرداني (Almashhadani, 2023) إلى أن استقلالية المجلس والرقابة على التقارير المالية يقللان المخاطر الأخلاقية ويعززان ثقة المستثمرين، ما يخفض احتمالات السلوك المالي غير المشروع. كما اعتبرت دراسة (Owolabi, 2019) أن فعالية الحوكمة المؤسسية تقوم على قوة آليات الرقابة الداخلية والامتثال التنظيمي، وأنها تمثل ركيزة للنزاهة المالية. يمكن، بالتالي، القول إن نتائج الدراسة الحالية تدعم الاتجاه العام في الأدبيات وتقدم تأكيداً ميدانياً له في سياق السوق المالية السعودية: كلما زادت قوة الحوكمة، تراجعت احتمالات الجرائم المالية، مما يعني أن المشكلة ليست بالأساس "ثقافة حوكمة شكلية على الورق"، بل أن الحوكمة حين تكون فعالة مؤسسياً تحدث أثراً وقائياً حقيقياً.

على مستوى الامتثال التنظيمي، أظهرت النتائج أن الامتثال ليس مجرد نشاط إداري أو التزام لائحي، بل يمثل حلقة التنفيذ الفعلية التي تنقل الحوكمة من مستوى السياسة إلى مستوى السلوك اليومي، وترجمها إلى أثر ملموس على الجرائم المالية. فقد بين التحليل الإحصائي أن الامتثال التنظيمي يخفض الجرائم المالية ($\beta \approx -0.319$) كما أنه يتأثر إيجابياً ببنية الحوكمة الأقوى ($\beta \approx -0.737$) من الحوكمة إلى الامتثال. (هذا يعني أن الحوكمة القوية تدفع باتجاه امتثال أقوى، والامتثال الأقوى بدوره يقلل الجرائم المالية. هذه السلسلة السببية تتناغم مع ما أكدته الأدبيات المتخصصة في الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي وصفت وظيفة الامتثال باعتبارها خط الدفاع التشغيلي الأول. فقد أوضحت دراسة (Dill, 2021) أن برامج الامتثال (مثل العناية الواجبة بالعملاء، والمراقبة السلوكية للمعاملات، والإبلاغ الإلزامي) ضرورية لتقليل المخاطر القانونية وتعزيز مصداقية المؤسسة أمام الجهات التنظيمية، أي أنها ليست عبئاً إدارياً بل أداة حماية فعلية للكيان المالي. كما أشارت (Kalinina, 2021) إلى أن ضعف كفاءة مسؤول الامتثال يخلق ثغرات يمكن أن تستغل لتمرير أموال غير مشروعة، ما يعني أن الامتثال ليس مجرد إطار، بل يعتمد على جودة التنفيذ البشري والقدرة على الرقابة الداخلية المستمرة. نتائجا إذن تتفق مع هذا الاتجاه: الامتثال النشط ليس إجراءً بعدئياً بعد وقوع المخالفة، بل عامل استباقي يخفض احتمالات تحول السلوك المنحرف إلى قضية رقابية رسمية وغرامة معلنة.

أما في ما يتعلق بجودة الإفصاح، فقد قدمت النتائج صورة أكثر تعقيداً. لم يثبت أن جودة الإفصاح وحدها ترتبط بانخفاض الجرائم المالية ارتباطاً مباشراً إذا دلالة إحصائية) المسار من الإفصاح إلى الجرائم المالية جاء موجباً وغير دال، $\beta \approx 0.582$; ($p = 0.32$)، ما يعني أن بعض الكيانات قد تُظهر مستويات مرتفعة من الإفصاح مالي وغير مالي. ومع ذلك لا تكون محصنة ضد الغرامات أو الإحالات الرقابية. هذه النتيجة تبدو ظاهرياً في توتر مع الأدبيات التي ربطت جودة الإفصاح بتحسين الانضباط المؤسسي. فمثلاً، خلصت دراسة (Alsaadi, Tijjani & Falgi, 2021) إلى أن تطبيق آليات قوية للحوكمة في المؤسسات المالية السعودية، مثل استقلال لجان المراجعة وتفعيل الرقابة الداخلية، أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية بنسبة 28%، من حيث الدقة وتقليل الأخطاء الجوهرية. كما أظهرت أبحاث Ibrahim,

Habbash & Hussainey (2019) أن وجود لجنة مراجعة فعّالة وفصل منصب الرئيس التنفيذي عن رئيس المجلس يرتبط بزيادة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية، أي أن الإفصاح عن المخاطر نفسه يُدار كأداة حوكمة. وأكدت دراسات أخرى مثل Elbarrad (2014) و Al-Moataz & Hussainey (2013) أن الإفصاح الأفضل عن هيكل الملكية والرقابة يرتبط بنتائج مالية أفضل وثقة سوقية أعلى.

كيف نوفق بين هذا وبين نتيجة هذه الدراسة التي لم تجد أثرًا مباشرًا للإفصاح على الجرائم المالية؟ تفسير ذلك يظهر بوضوح عندما ننظر إلى الدور الوسيط للامتثال. النتائج أشارت إلى أن الإفصاح يصبح فعالاً ضد الجرائم المالية فقط عندما يتحول إلى التزام تشغيلي عبر الامتثال، أي أن تأثير الإفصاح على خفض الجرائم المالية يمر بالكامل تقريباً من خلال الامتثال التنظيمي، بدل أن يعمل بشكل مباشر ومستقل. هذا يعني أن ما وصفته الأدبيات السابقة بكون الإفصاح "أداة شفافية تقلل المخاطر" صحيح جزئياً، لكنه ليس صحيحاً بشكل تلقائي. الإفصاح لا يعمل كرادع بحد ذاته، بل يعمل عندما تتم مأسسته داخلياً ضمن نظام الامتثال كإشارة إنذار مبكر، وكملف متابعة، وكوثيقة التزام يُحاسب عليها المسؤول التنفيذي. هذا ينسجم أيضاً مع توصيف الدراسات السابقة للإفصاح غير المالي (ESG)، التقارير السلوكية، الإفصاح عن سياسات مكافحة غسل الأموال (في السوق السعودية، حيث بدأت البنوك منذ 2022 بالإفصاح علناً عن سياسات الامتثال ووجود مسؤول التزام مستقل (MLRO) تحت إشراف المجلس. هذا يؤكد أن الإفصاح المؤسسي الأكثر جدوى هو ذلك الذي يحمل معه التزاماً رقابياً يمكن تتبعه، وليس الإفصاح الوصفي المبني على لغة تسويقية أو علاقات مستثمرين.

في ضوء ذلك، يصبح السؤال المطروح في هذه الدراسة أكثر تحديداً: هل جوهر المشكلة في هذه المؤسسات ثقافي (أي حوكمة شكلية)، أم تشغيلي (أي ضعف امتثال فعلي)، أم اتصالي (أي إفصاح تجميلي)؟ عند فحص النتائج جنباً إلى جنب مع الأدبيات، يتضح ما يلي. أولاً، من الصعب القول إن المشكلة ثقافية بحتة، لأن الحوكمة حين تكون مفعلة فعلاً تظهر أثراً وقائياً واضحاً في بياناتنا، وهو ما تؤكدته النظريات مثل نظرية الوكالة التي ترى في الحوكمة وسيلة لخفض "تكاليف الانحراف الإداري" وتقليل فرص الاحتيال. ثانياً، البعد الاتصالي وحده ليس كافياً؛ الإفصاح يمكن أن يكون عالي الشكلية ولكنه غير مرتبط فعلياً بانخفاض الجرائم إذا لم يلتقط تشغيلياً. هذا يشبه ما تشير إليه بعض الأدلة من السوق السعودي، أن بعض التقارير تفصح عن المخاطر لكنها لا تقدم دائماً تفصيلاً فردياً أو معالجة تشغيلية واضحة، خاصة فيما يتعلق بمكافآت القيادات العليا أو تضارب المصالح. ثالثاً، البعد التشغيلي (الامتثال) يظهر بوصفه نقطة الثقل: الامتثال الفعال هو ما يحول الحوكمة والإفصاح إلى أثر، وهو ما يحدد في الواقع من الذي يتعرض لغرامات، ومن الذي يظل تحت العتبة النظامية دون تصعيد.

بعبارة مباشرة، مقارنة نتائج هذه الدراسة بما ورد في الأدبيات تشير إلى أن الخطر الأساسي في المؤسسات المالية المدرجة ليس في غياب الأطر الرسمية (هناك حوكمة، وهناك إفصاح)، بل في الفجوة بين الإعلان والتنفيذ. الأدبيات السابقة شددت على أن الحوكمة الجيدة ترفع جودة الإفصاح وتدعم النزاهة المالية، وأن الامتثال الجاد عامل حاسم في مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية. نتائجنا لا تنقض هذا الإطار، لكنها تضيف طبقة تفسيرية: في البيئة السعودية المدرجة، الامتثال التشغيلي هو الحلقة الحساسة التي تحدد ما إذا كانت هذه المبادئ ستنتقل من الخطاب المؤسسي إلى الأثر الفعلي في خفض الجرائم المالية.

5.2 الاستنتاجات الرئيسية

أولاً، يتضح أن مستوى الحوكمة في المؤسسات المالية المدرجة له أثر مباشر ومعنوي على مستوى الجرائم المالية. العلاقة جاءت سلبية ودالة إحصائياً، ما يعني أن تحسن بنية الحوكمة – من خلال وجود مجلس إدارة أكثر استقلالية، وضوابط رقابية أكثر صرامة، وفصل أوضح بين السلطات التنفيذية والرقابية – يرتبط بانخفاض ملحوظ في حجم المخالفات ذات الطابع المالي وشبه الجنائي. هذه النتيجة تدعم أن الحوكمة ليست مجرد التزام شكلي أو استجابة لائحة، وإنما متغير فعال قادر على تقليل السلوكيات عالية المخاطر داخل المؤسسة بشكل مباشر، دون الحاجة دوماً إلى وسطاء إضافيين.

ثانياً، لا تظهر جودة الإفصاح أثراً مباشراً معنوياً على الجرائم المالية. ورغم أن بعض المؤسسات تقدم مستويات مرتفعة من الإفصاح المالي وغير المالي (بما في ذلك الإفصاح عن المخاطر والالتزام باللوائح)، فإن هذا الإفصاح وحده لا يرتبط بانخفاض المخالفات. النمو الإحصائي لم يثبت علاقة ردعية مباشرة بين الإفصاح وبين الجرائم المالية، كما أن بعض الكيانات قد تجمع بين خطاب شفافية متقدم وبين استمرار تسجيلها مخالفات وغرامات. هذا يشير إلى أن الإفصاح، في صورته المعلنة للمستثمرين والجهات المنظمة، يمكن أن يكون اتصالياً أكثر منه سلوكياً، ولا يشكل بذاته حاجزاً يحد من السلوك المالي غير المشروع.

ثالثاً، الامتثال التنظيمي يثبت نفسه بوصفه حلقة الوصل التشغيلية التي تحوّل الحوكمة والإفصاح إلى أثر ملموس. النتائج بينت أن الامتثال التنظيمي يلعب دوراً وسيطاً معنوياً بين جودة الإفصاح والجرائم المالية، بحيث إن أثر الإفصاح لا يصبح فعالاً في خفض المخاطر إلا عندما يُترجم إلى التزام امتثالي مُفعّل داخل المؤسسة. كما ظهر أن الامتثال يوسّط أيضاً العلاقة بين الحوكمة والجرائم المالية بصورة جزئية، أي أن جزءاً من أثر الحوكمة في خفض الجرائم يعمل من خلال رفع مستوى الامتثال الداخلي، وجزءاً آخر يعمل مباشرة دون وساطة. هذا يضع الامتثال في موقع العامل التنفيذي الحاسم: هو الذي يحدد ما إذا كانت السياسات المعلنة تتحول إلى ممارسات رقابية يومية، أم تبقى في مستوى الوثائق والتقارير.

رابعاً، المؤسسات التي تتمتع بمستويات أعلى من الامتثال التنظيمي الفعلي تميل إلى تقليل تعرضها للغرامات، والإحالات الرقابية، والملفات ذات الحساسية القانونية. أي أن الامتثال القوي ليس فقط مؤشر التزام شكلي أمام الجهة المشرفة، بل آلية دفاع استباقية تقلل احتمالات تطور الانحرافات التشغيلية إلى مخالفات رسمية مسجلة. هذا يعني أن الاستثمار في وحدات الامتثال، وتزويدها بالسلطة والصلاحيات والموارد، ليس تكلفة إدارية إضافية، بل هو عنصر حماية مالي وقانوني مباشر ينعكس على الحد من المخاطر المالية ويعزز استقرار السمعة المؤسسية.

5.3 الأثر التطبيقي (التوصيات العملية)

أولاً، على مستوى المؤسسة المالية نفسها، تشير النتائج إلى أن جودة الحوكمة ليست تفصيلاً شكلياً يمكن الاكتفاء بتوثيقه في التقرير السنوي، بل هي عنصر وقائي فعلي ضد الجرائم المالية. لذلك، يصبح من الضروري تعزيز بنية مجلس الإدارة بحيث تكون الرقابة الداخلية أكثر استقلالاً وأقل خضوعاً لتأثير الإدارة التنفيذية. هذا يتضمن فصل المناصب الحساسة التي تجمع بين سلطة القرار وسلطة المراجعة، وتمكين لجنة المراجعة من أداء دور رقابي فعال ومستمر بدلاً من الدور البروتوكولي. بما أن النتائج أظهرت أن الحوكمة الأقوى ترتبط بانخفاض معنوي في السلوكيات المالية المخالفة، فإن توصية التطبيق المباشر للمؤسسات هي: تعزيز استقلالية مجلس الإدارة، وإعطاء لجنة المراجعة سلطة

متابعة ميدانية على العمليات المالية عالية المخاطر، وتقييد تركيز السلطات التنفيذية في يد شخص واحد، لأن هذا البناء المؤسسي نفسه ينعكس على خفض احتمالات السلوك المخالف.

ثانيًا، من زاوية الشفافية والإفصاح، تُظهر النتائج أن الإفصاح في حد ذاته لا يؤدي تلقائيًا إلى الحد من الجرائم المالية. هذا يعني أن الاكتفاء بإنتاج تقارير شاملة ظاهريًا لا يكفي، وأن الإفصاح الذي ينتج فقط لطمأنة المستثمرين من دون أن يقود إلى تعديل سلوك داخلي لا يمتلك أثرًا وقائيًا حقيقيًا. لذلك، التوصية العملية للمؤسسات المالية هي تحسين جودة الإفصاح باتجاهين محددين: الوضوح والسرعة. الوضوح يعني توصيف المخاطر الفعلية كما هي، بما في ذلك الثغرات الرقابية والمجالات الحساسة المعرضة للاستغلال، بدل الاكتفاء بلغة عامة تجميلية. والسرعة تعني أن الإفصاح يجب أن يكون قريبًا من الزمن الحقيقي بحيث تتم مشاركة المعلومات الجوهرية حول المخاطر والالتزامات الرقابية بسرعة كافية تسمح للامتثال الداخلي بالتدخل. الإفصاح يجب أن يكون مدخلًا إلى إجراء تصحيحي، وليس مجرد منتج علاقات مستثمرين. هذه النقطة ترتبط بنتيجة أساسية في الفصل الرابع: الأثر الحقيقي للإفصاح لا يظهر إلا حين يتم التقاطه تشغيليًا عبر الامتثال، أي أن الإفصاح عالي الجودة يجب تصميمه منذ البداية كإشارة إنذار داخلي وليست فقط رسالة خارجية.

ثالثًا، ما تكشفه النتائج بوضوح هو أن الامتثال التنظيمي هو الحلقة التنفيذية التي تحوّل الحوكمة والإفصاح إلى أثر ملموس على مستوى تقليل الغرامات والمخالفات. هذا يقود إلى توصية تشغيلية مباشرة: بناء وظيفة امتثال قوية لا تعمل كرد فعل بعد المخالفة فقط، بل تعمل كنظام رصد مبكر. وظيفة الامتثال يجب أن تُعامل كبنية عمل مركزية بـموارد مخصصة، وصف واضح للسلطات، وقدرة على الوصول المباشر للإدارة العليا ومجلس الإدارة. الهدف هو الانتقال من نموذج الامتثال الدفاعي (الاستجابة بعد فتح التحقيق أو فرض الغرامة) إلى نموذج الامتثال الاستباقي (تحديد أنماط السلوك أو العمليات أو المنتجات ذات القابلية العالية للمخالفة قبل أن تتحول إلى التزام رقابي أو قضية شبه جنائية). يتسق ذلك مع النتيجة الإحصائية التي بينت أن المؤسسات ذات الامتثال الأقوى سجلت تعرضًا أقل للغرامات والإحالات، ما يعني أن الامتثال الفعّال ليس مجرد التزام لائحي، بل أصل وقائي يقلل العبء القانوني والسمعي.

رابعًا، على مستوى الجهة الرقابية، أصبحت هناك إمكانية لاستخدام مؤشرات الحوكمة كمؤشرات صلاحية تشغيلية، وليس فقط معايير شكلية. بما أن الحوكمة الأقوى ظهرت مرتبطة بانخفاض الجرائم المالية، يمكن للجهة الرقابية أن تتعامل مع نضج الحوكمة كشرط حقيقي للترخيص أو لتجديد الترخيص. هذا لا يعني الاكتفاء بوجود وثائق للحوكمة، بل يعني تقييم فعلي لاستقلالية مجلس الإدارة، وحدود تضارب المصالح، ودور لجنة المراجعة، وآليات المساءلة الإدارية. بعبارة أخرى، تتحول الحوكمة من بند إبلاغ إلى بند فحص. هذا النهج يجعل الترخيص نفسه أداة للحد من المخاطر المالية قبل نشوئها.

خامسًا، تكشف النتائج عن فجوة بين الإفصاح المعلن وبين الأثر الواقعي على المخاطر. لذا يمكن للجهة الرقابية أن تفرض قوالب إفصاح معيارية موحدة وقابلة للمقارنة الكمية بين المؤسسات، بدل ترك الإفصاح كمجال صياغي مفتوح لكل مؤسسة. الإفصاح المعياري القابل للمقارنة يؤدي إلى نتيجتين: يقلل من قدرة المؤسسة على "تجميل" المخاطر بصياغة تسويقية، ويخلق قاعدة بيانات رقابية مشتركة تسمح بمقارنة المخاطر المعلنة بين المؤسسات في الزمن نفسه. بما أن الإفصاح لوحده لم يثبت أثرًا ردعيًا مباشرًا على الجرائم المالية، فإن رفع جودته من خلال المقارنة العلنية والموحدة يمنح الجهة الرقابية قدرة أقوى على ربط الإفصاح بالمساءلة.

سادسًا، تشير دورية الامتثال وعلاقته المباشرة بانخفاض الغرامات والمخالفات إلى ضرورة استغلال هذه العلاقة رقابيًا من خلال بناء إطار إنذار مبكر. هذا الإطار يمكن أن يعتمد على مؤشرات الامتثال التشغيلية (مثل عدد حالات التصعيد الداخلي قبل أن تصبح قضية رقابية، عدد التحذيرات الداخلية الموثقة، زمن الاستجابة الداخلي عند ظهور إشارة خطر في معاملة أو منتج، تكرار أنماط سلوك عالية المخاطر في وحدات معينة). وجود مثل هذا الإطار يمنح الجهة الرقابية قدرة على اكتشاف المؤسسات المعرضة لمخاطر مالية عالية قبل الوصول إلى مرحلة العقوبة، أي قبل أن تتحول المسألة إلى غرامة معلنة أو إحالة. هذا يتماشى مع ما أظهره الفصل الرابع من أن الامتثال ليس مجرد تابع للحوكمة، بل عامل وسيط ومفسر لجزء كبير من الفوارق الفعلية في التعرض للجرائم المالية.

5.4 مقترحات لأبحاث مستقبلية

أولاً، تقترح هذه الدراسة إدخال متغيرات تفسيرية إضافية في النماذج التحليلية المستقبلية من أجل فهم أعمق لسلوك الجرائم المالية داخل المؤسسات المالية. النتائج الحالية أبرزت أهمية الحوكمة، جودة الإفصاح، والامتثال التنظيمي، لكن ظل السؤال مفتوحًا حول العوامل المسببة الأعمق التي تشكل بيئة المخاطر داخل المؤسسة. من بين هذه العوامل المقترحة: ثقافة المخاطر الداخلية (أي درجة التساهل أو الحساسية تجاه السلوك عالي الخطورة داخل المستويات التنفيذية)، وهيكل الملكية (خاصةً في الحالات التي تتركز فيها السلطة بيد ملاك مسيطرين أو عائلات أو دولة، مقارنة بالملكية الموزعة)، وضغوط المنافسة السوقية (مثل الضغوط على الربحية أو الحصة السوقية، والتي قد تدفع بعض الإدارات إلى اتخاذ قرارات أكثر عدوانية ماليًا). إدماج هذه المتغيرات سيسمح بالانتقال من السؤال: "هل المؤسسة تخالف؟" إلى سؤال أعمق: "متى ولماذا تصبح المؤسسة أكثر قابلية للمخالفة؟"، وبذلك يتحول التحليل من مجرد رصد النتائج إلى تفسير الدوافع.

ثانيًا، تشير نتائج الدراسة إلى ضرورة توسيع مجال البحث ليشمل قطاعات مالية أخرى مثل البنوك التجارية، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، بدلاً من الاقتصار على المؤسسات المالية المدرجة ضمن نطاق سوق الأوراق المالية فقط. البيئة الرقابية، شدة التدقيق، طبيعة المنتجات المالية، ونمط العلاقة مع العملاء تختلف جذريًا بين هذه القطاعات. البنوك خاضعة تقليديًا لرقابة مصرفية مباشرة عالية الحساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة، في حين أن شركات التأمين تواجه أنواعًا مختلفة من المخاطر (مثل الاحتيال التأميني والتلاعب في التسعير والمخصصات الفنية)، وهذا قد يغير شكل العلاقة بين الحوكمة والامتثال والجرائم المالية. توسيع العينة قطاعيًا سيسمح باختبار ما إذا كانت استنتاجات هذا البحث قابلة للتعميم، أم أنها مرتبطة ببنية معينة للسوق المالية المدرجة. كما أنه يسمح بالمقارنة بين القطاعات: هل الامتثال أكثر تأثيرًا في خفض المخالفات في قطاع ما مقارنة بقطاعات أخرى؟ وهل الإفصاح يظل غير مؤثر مباشرًا خارج السوق المدرجة، أم يصبح أكثر حساسية في القطاعات كثيفة الرقابة المصرفية؟

ثالثًا، توصي الدراسة بإجراء تحليلات طولية (longitudinal) بدل الاعتماد فقط على تصميم مقطعي في لحظة زمنية واحدة. التحليل الطولي المقترح يمكن أن يتبع المؤسسة نفسها عبر فترات تنظيمية مختلفة، خصوصًا قبل وبعد تغييرات تنظيمية كبيرة أو إصدار متطلبات رقابية جديدة أو تشديد معايير الحوكمة والإفصاح. هذا النوع من التصميم سيسمح بمعاينة الأثر السببي الأقرب: هل يؤدي رفع متطلبات الاستقلال في مجلس الإدارة فعلاً إلى خفض لاحق في المخالفات والغرامات؟ هل تحسين متطلبات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية يدفع لاحقًا إلى رفع كفاءة الامتثال

الداخلي؟ وهل فرض إطار رقابي جديد يغيّر ديناميكية العلاقة بين الامتثال والجرائم المالية بمرور الوقت؟ التحليل الطولي أيضًا يمنح إمكانية رصد التأثير المتأخر (lagged effect)، بمعنى القدرة على ملاحظة ما إذا كانت بعض التدخلات الرقابية لا تُنتج أثرها فورًا، ولكن تبدأ في الظهور بعد دورة مالية أو دورتين، وهذا مهم لفهم الاستدامة الفعلية للتصحيح التنظيمي وليس مجرد أثره القصير الأجل.

5.5 التوصيات

- تعزيز بنية الحوكمة من خلال استقلال أكبر لمجلس الإدارة ومنح لجنة المراجعة سلطة رقابية فعلية على الأنشطة المالية عالية المخاطر، لأن النتائج بينت أن الحوكمة القوية ترتبط بانخفاض معنوي في الجرائم المالية.
- الفصل بين المناصب الحساسة (مثل الجمع بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة أو السيطرة الفردية على مسارات الاعتماد والمراجعة)، لأن تركّز السلطة التنفيذية دون رقابة كان مرتبطًا بمستويات سلوك مالي أكثر خطورة.
- تفعيل لجنة المراجعة بوصفها أداة متابعة مستمرة وليست إطارًا شكليًا، مع إلزامها بتقارير دورية مباشرة إلى المجلس وليس فقط إلى الإدارة التنفيذية، بما يضمن بقاء الرقابة على قرارات المخاطرة المالية في مستوى الحوكمة لا في مستوى التشغيل اليومي.
- رفع جودة الإفصاح من حيث الوضوح والسرعة: صياغة الإفصاح عن المخاطر بشكل محدد وواقعي يصف مصادر الخطر الفعلية بدل العبارات العامة، وتحديثه في وقت قريب من وقوع الأحداث، حتى يمكن استخدامه داخليًا كإنذار مبكر. هذا الإجراء ضروري لأن الإفصاح لم يظهر أثرًا وقائيًا مباشرًا إلا عندما استخدم فعليًا داخل المؤسسة ولم يُترك كلغة علاقات مستثمر-مستثمر فقط.
- تحويل الإفصاح من خطاب خارجي إلى مدخل تشغيلي، بحيث تُرسل المعلومات الجوهرية التي يتم الإفصاح عنها إلى وحدات الامتثال للتحليل الفوري والمتابعة، لأن النتائج أوضحت أن أثر الإفصاح في خفض المخالفات يمر عبر الامتثال.
- بناء وظيفة امتثال ذات طابع استباقي لا يقتصر دورها على التعامل مع المخالفة بعد وقوعها، بل يرصد أنماط السلوك عالي الخطورة قبل أن تتطور إلى غرامات أو إحالات. الدراسة أوضحت أن المؤسسات ذات الامتثال الأقوى تعرضت لقدر أقل من العقوبات، ما يعني أن الامتثال ليس تكلفة إدارية بل أداة حماية مالية وقانونية.
- منح إدارات الامتثال استقلال تشغيلي وموارد كافية (كوادر مختصة، صلاحية الوصول إلى البيانات، حق التصعيد المباشر إلى الإدارة العليا)، لأن الامتثال ثبت أنه الوسيط الفعلي الذي يترجم الحوكمة والإفصاح إلى انخفاض حقيقي في الجرائم المالية.
- اعتماد تقييم نضج الحوكمة كشرط للترخيص وتجديد الترخيص، ليس فقط من حيث وجود سياسات مكتوبة، بل من حيث استقلال المجلس، قوة لجنة المراجعة، وآليات المساءلة. هذا مرتبط بالنتيجة التي أثبتت أن الحوكمة ذات الأثر الفعلي تقلل الجرائم المالية.
- فرض نماذج إفصاح معيارية موحدة ومقارنة بين المؤسسات، بحيث تكون بنود الإفصاح عن المخاطر والتعرضات الرقابية قابلة للقياس والمقارنة وليس مجرد نصوص وصفية. هذا الحد من المرونة اللغوية يقلل

قدرة بعض المؤسسات على "تجميل" وضعها، خصوصاً أن جودة الإفصاح وحدها لم تكن كافية لتقليل المخالفات في النتائج.

- إلزام المؤسسات بإظهار كيف ينعكس الإفصاح على قرارات الامتثال الداخلي، أي ليس فقط "ماذا تم الإفصاح عنه؟" بل "ما الإجراء التصحيحي الناتج داخلياً؟"، وذلك لأن أثر الإفصاح يصبح فعالاً فقط إذا تم تحويله إلى فعل امتثالي.
- إنشاء إطار إنذار مبكر قائم على مؤشرات الامتثال التشغيلي، مثل: معدل حالات التصعيد الداخلي قبل أن تصبح قضية رقابية رسمية، مدة استجابة فريق الامتثال عند ظهور مؤشرات خطر، تكرار الأنماط السلوكية عالية الخطورة داخل وحدات معينة. نتائج الدراسة أظهرت أن الامتثال الفعال يرتبط بانخفاض الغرامات والإحالات، وبالتالي يمكن استخدامه كأداة توقع مبكر قبل الوصول لمرحلة العقوبة.
- إجراء مراجعات دورية مركزة على وحدات الامتثال نفسها، لا فقط على النتائج المالية النهائية للمؤسسة، لأن الامتثال ظهر في التحليل كحلقة حاسمة تفسر جزءاً كبيراً من الفروق بين المؤسسات من حيث تعرضها للجرائم المالية والغرامات.

5.6 تحديات البحث

أولاً: حدود النطاق الزمني والمؤسسي والجغرافي. تنحصر الدراسة في المؤسسات المالية المدرجة في السوق المالية السعودية خلال سنة مرجعية محددة، مع التركيز على بيئة رقابية بعينها (هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي). هذا القيد يعني أن النتائج تعكس ديناميكيات الامتثال والحوكمة والإفصاح في سياق تشريعي ورقابي معين، وقد لا تنتقل بصورة مباشرة إلى قطاعات مالية أخرى مثل شركات التأمين أو البنوك التجارية غير المدرجة أو شركات التمويل الأصغر، ولا إلى أسواق مالية خارج المملكة أو أطر تنظيمية أقل صرامة أو أكثر تساهلاً. وبالتالي فإن قابلية التعميم الخارجي للنتائج تظل محدودة ما لم يُعاد اختبار النموذج في بيئات مختلفة قطاعياً وجغرافياً وزمنياً.

ثانياً: قيود القياس الكمي للمتغيرات. اعتمدت الدراسة على ترميز مفاهيم معقدة في صيغ رقمية قابلة للاختبار الإحصائي، مثل درجة الحوكمة (GV_SCORE)، جودة الإفصاح (DISC_QUAL)، شدة الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX)، ومستوى الجرائم المالية (FC_CRIME). ورغم أن هذا النهج يمنح القدرة على إجراء تحليل سببي واختبار الفروض، فإنه يتضمن بعض المخاطر المنهجية. فمؤشرات الحوكمة والإفصاح تعتمد أحياناً على الإفصاح المعلن من المؤسسة نفسها، ما قد يتأثر بالصياغة الاتصالية أو بالاعتبارات السمعة أكثر من كونه انعكاساً دقيقاً للسلوك الداخلي. كما أن مؤشر الامتثال التنظيمي بُني جزئياً على مخرجات ظاهرية قابلة للرصد (مثل الغرامات، التحذيرات، الإحالات الرقابية)، وليس بالضرورة على الثقافة الامتثالية الفعلية داخل المؤسسة أو جودة الرقابة اليومية الدقيقة. هذا يعني أن بعض المؤسسات قد تبدو "منضبطة" لأن مخالفاتها لم تُعلن بعد أو لأنها تمت تسويتها إدارياً قبل أن تتحول إلى إجراء تنظيمي رسمي، وهو ما قد يؤدي إلى تقليل تقدير مستوى المخاطر الحقيقي. إضافة إلى ذلك، يبقى قياس "الجرائم المالية" تحدياً منهجياً لأنها بطبيعتها نشاطات تميل إلى الإخفاء، وبعض صورها لا تُعرف فوراً باعتبارها جرائم بل قد تُسجل تحت أوصاف تنظيمية أقل حدة.

ثالثاً: تصميم الدراسة وعلاقة السببية. اعتمد التحليل على نموذج سببي إحصائي باستخدام المعادلات البنائية (SEM) لاختبار الأثر المباشر لكل من الحوكمة والإفصاح، ودور الامتثال التنظيمي كمتغير وسيط في الحد من الجرائم المالية.

ورغم أن هذا يوفر قوة تحليلية مهمة، فإنه لا يرقى إلى إثبات السببية القطعية بالمعنى التجريبي الصارم، لأن البيانات المستخدمة ليست طويلة (longitudinal) على مدى زمني ممتد، ولا تعتمد على تجارب تدخلية أو تصميم قبل/بعد إصلاحات تنظيمية، بل تعكس وضعًا مؤسسيًا رقابيًا قائمًا في فترة زمنية محددة. وبالتالي يمكن القول إن النتائج تكشف أنماط ارتباط قوية واتجاهات تفسيرية منطقية، لكنها لا تثبت بشكل نهائي أن تحسين الحوكمة أو رفع جودة الإفصاح سيؤدي آليًا وبشكل حتمي إلى خفض الجرائم المالية في جميع الحالات، ما لم يُدعم ذلك بقياس زمني تنبئي لسلوك المؤسسات قبل وبعد تحسينات الحوكمة والامتثال.

رابعًا: حساسية البيانات. عدد من المؤشرات الجوهرية في هذه الدراسة (مثل المخالفات شبه الجنائية، مؤشرات مكافحة غسل الأموال، وجود آليات الإبلاغ الداخلي، سرعة الاستجابة عند ظهور إنذارات الامتثال) يخضع عادة لسرية عالية داخل المؤسسات المالية ويُعامل بوصفه ملف مخاطر استراتيجي. هذا الواقع حدّ من إمكانية الوصول إلى بيانات تفصيلية عميقة تشغيلية ودقيق، ما فرض الاعتماد على ما هو مُعلن في التقارير السنوية وتقارير الحوكمة والإفصاح، وعلى ما هو مسجّل رقبًا بشكل رسمي. هذا المستوى من الشفافية المعلنة قد لا يعكس بدقة حجم الضغوط الفعلية أو الصراعات الداخلية التي تواجه وحدات الامتثال وإدارات المخاطر، وبالتالي قد يكون قياس الامتثال في هذه الدراسة أقرب إلى "امتثال مُوثّق" أكثر من كونه "امتثالًا مُمارسًا فعليًا" في لحظة اتخاذ القرار الداخلي.

خامسًا: التوقيت التنظيمي المتغير. البيئة المالية السعودية تشهد في السنوات الأخيرة تحديثات متسارعة في لوائح حوكمة الشركات، والإفصاح الإلزامي، وبرامج مكافحة غسل الأموال، والحوكمة الداخلية للجان المراجعة، كجزء من توجه عام لرفع موثوقية السوق المالية وحماية المستثمر في سياق التحول المؤسسي والاقتصادي المرتبط برؤية المملكة 2030. أي تغيير تنظيمي كبير قادم (مثل تشديد متطلبات الإفصاح غير المالي أو إعادة تعريف صلاحيات وحدات الالتزام والامتثال) قد يعيد تشكيل العلاقات الإحصائية بين المتغيرات كما قاستها هذه الدراسة. وهذا يعني أن استدامة النتائج مرهونة بمدى استقرار البيئة الرقابية، وأن أي تحولات تشريعية واسعة قد تتطلب إعادة الاختبار.

5.7 مساهمة البحث وتطبيقاته

أولًا: الإضافة العلمية. تقدم هذه الدراسة إطارًا تحليليًا متكاملًا يربط بين أربع منظومات يُعامل معها عادة بصورة متفرقة في الأدبيات العربية: الحوكمة المؤسسية، جودة الإفصاح المالي وغير المالي، الامتثال التنظيمي، ومستوى الجرائم المالية. بدل معالجة كل متغير بمعزل، بُني نموذج سببي يختبر العلاقات المباشرة وغير المباشرة، مع التركيز على الدور الوسيط للامتثال التنظيمي بوصفه قناة انتقال أساسية تجعل الحوكمة والإفصاح ينتج عنهما أثر وقائي فعلي في خفض الجرائم المالية. هذا الدمج التحليلي يسد فجوة واضحة في الأدبيات العربية التي غالبًا ما تناولت الحوكمة والفساد بصيغة وصفية أو قانونية عامة دون تفكيك آليات انتقال الأثر داخل المؤسسة المالية. بذلك، تم الانتقال من سؤال "هل توجد حوكمة؟" إلى سؤال "كيف تتحول الحوكمة والإفصاح إلى التزام تشغيلي يحد فعليًا من المخالفة؟".

ثانيًا: الإضافة المنهجية. أسهمت الدراسة في تحويل مفاهيم معيارية عادةً ما تُطرح بصيغ نوعية أو أخلاقية إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس والمقارنة (GV_SCORE)، (COMPL_INDEX)، (DISC_QUAL)، (FC_CRIME). هذا التكميم يسمح بمقارنة المؤسسات بعضها ببعض، ويسمح كذلك بإعادة استخدام المؤشرات في تحليلات طولية مستقبلية، أو في نماذج إنذار مبكر لدى الجهات الرقابية. كما أن استخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM) أتاح اختبار الفروض السببية بشكل متماسك إحصائيًا، وبَيّن أن الامتثال التنظيمي ليس مجرد متغير تابع للحوكمة، بل حلقة تنفيذية وسيطة تُفسّر

تفاوتت درجات التعرض الفعلي للمخالفات. هذه البنية المنهجية يمكن إعادة تطبيقها في قطاعات أخرى (البنوك التجارية، التأمين، شركات التمويل)، أو توسيعها بإدخال متغيرات مثل ثقافة المخاطر الداخلية، ضغوط المنافسة، وهيكل الملكية، كما أوصت الدراسة ضمن مسار الأبحاث المستقبلية.

ثالثاً: الإضافة التطبيقية للمؤسسات المالية. النتائج تسمح بتحويل الاستنتاجات النظرية إلى أدوات عمل مباشرة داخل المؤسسة. يمكن للإدارة العليا ووحدات المخاطر والامتثال استخدام المؤشرات المستخلصة في بناء لوحة رقابية داخلية (compliance dashboard) تتبع عناصر مثل: تكرار التحذيرات الداخلية قبل تحويلها إلى قضية رسمية، زمن الاستجابة عند ظهور إشارة خطر في معاملة أو منتج، معدلات تكرار السلوك عالي المخاطر في وحدات أو فروع بعينها. توفر هذه اللوحة إنذاراً مبكراً قبل أن تتطور المخاطرة إلى غرامة أو إحالة تنظيمية، أي قبل أن تصبح المسألة أزمة سمعة أو عبئاً مالياً. كما تساعد النتائج مجالس الإدارة على إعادة تصميم توزيع السلطات، وتقوية استقلال لجان المراجعة، وفصل الدور التنفيذي عن الدور الرقابي بصورة أكثر وضوحاً، باعتبار أن هذه العوامل ظهرت إحصائياً مرتبطة بانخفاض المخالفات ذات الطابع المالي وشبه الجنائي. وبالنسبة للجهات الرقابية (مثل هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي)، تُقدم الدراسة مبرراً لتوجيه أدوات الإشراف نحو الامتثال التشغيلي الفعلي لا مجرد اكتمال المستندات الشكلية، أي الانتقال من "امتثال على الورق" إلى "امتثال فعال" داخل سلوك العمل اليومي.

رابعاً: الإضافة التطبيقية لصانع السياسات. تكشف الدراسة أن جودة الإفصاح وحدها ليست كافية لضمان تراجع الجرائم المالية إذا لم تُترجم إلى التزام داخلي قابل للتنفيذ. هذا الاستنتاج يمنح صانع القرار إشارة مهمة: بدلاً من الاكتفاء بفرض الإفصاح كواجب إعلاني تجاه المستثمرين، ينبغي إلزام المؤسسات بإظهار كيف يُستهلك هذا الإفصاح داخل منظومتها الرقابية الداخلية، وكيف ينعكس على إجراءات المتابعة اليومية ووظيفة الامتثال. عملياً، يمكن تحويل هذا الاستنتاج إلى اشتراطات رقابية تتعلق بإثبات وجود قناة مؤسسية واضحة بين ما يُفصح عنه علناً وبين ما تتابعه وحدات الامتثال والمراجعة الداخلية. هذا يعزز النزاهة المؤسسية، ويحمي المستثمر، ويخفض احتمالات المخالفات مستقبلاً ضمن القطاع المالي السعودي، بما ينسجم مع المستهدفات المرتبطة برفع الثقة في السوق المالية وحماية الاستقرار المالي ضمن مسار التحول المؤسسي الشامل.

بهذا، لا تقتصر مساهمة البحث على إثراء النقاش الأكاديمي حول الحوكمة والامتثال والجرائم المالية، بل تمتد إلى توفير إطار عمل تشغيلي قابل للاستخدام الفوري داخل المؤسسات المالية وعند الجهة الرقابية، مع قابلية تطويره إلى أداة إنذار مبكر للحد من المخاطر قبل تحويلها إلى مخالفات نظامية أو غرامات علنية.

خاتمة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى فهم ديناميكية الجرائم المالية في المؤسسات المالية المدرجة من خلال تحليل العلاقة بين ثلاثة أبعاد مركزية للحكم الرشيد: الحوكمة المؤسسية، جودة الإفصاح، والامتثال التنظيمي. انطلقت الدراسة من سؤال جوهري: هل الخلل في بنية الرقابة والإدارة (الحوكمة)، أم في السلوك التشغيلي اليومي (الامتثال)، أم في الخطاب المعلن للمستثمرين والجهات الرقابية (الإفصاح)؟ وقد كشفت النتائج بشكل واضح أن المخاطر المالية ليست نتيجة عامل منفرد، بل هي نتاج تفاعل هذه الأبعاد الثلاثة، مع وجود وزن تشغيلي أكبر للامتثال بوصفه الحلقة التي تترجم السياسات إلى سلوك قابل للقياس.

أظهرت النتائج أن الحوكمة القوية ليست مجرد إطار شكلي يؤدي وظيفة الامتثال للأنظمة، وإنما عنصر وقائي فعلي يحد من احتمالية الجرائم المالية. كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة، وتفعّلت أدوار لجان المراجعة، وتقلص تركّز السلطة التنفيذية في يد فرد أو مجموعة صغيرة، انخفض تعرض المؤسسة للسلوكيات عالية الخطورة التي قد تنتهي إلى غرامات أو إحالات رقابية. هذا يعزز الفكرة القائلة بأن الضبط المؤسسي يبدأ من أعلى، وأن الحوكمة إذا كانت فاعلة فهي قادرة على ممارسة ضغط رادع ينعكس على مستوى القرار المالي اليومي، ولا تبقى مجرد التزام نظري أو مطلب إجرائي.

كما بيّنت الدراسة أن الامتثال التنظيمي يمثل الحد الفاصل بين وجود اللوائح وفعاليتها. الامتثال ليس وظيفة تكميلية في الهامش، بل هو البنية التشغيلية التي ترصد الانحراف داخل المؤسسة مبكرًا، وتدير المخاطر قبل أن تتحول إلى قضية نظامية معلنة. وقد تبين أن المؤسسات التي تمتلك امتثالاً مُفعّلاً، يمتلك صلاحيات فعلية وموارد ومسار تصعيد مباشر، تميل إلى أن تكون أقل عرضة للغرامات والمساءلات. هذا يضع الامتثال في موقع الدور الحاسم: فهو ليس فقط يتأثر بالحوكمة، بل يفسر أيضًا كيف تتحول الحوكمة والإفصاح إلى نتائج عملية ملموسة.

أما الإفصاح، فقد تبين أنه لا يعمل كحاجز مستقل ضد الجرائم المالية. بمعنى آخر، مجرد الإفصاح عن السياسات، أو المخاطر، أو التزام المؤسسة بالممارسات الرشيدة، لا يضمن بحد ذاته انخفاض المخالفات. القيمة الحقيقية للإفصاح لا تظهر إلا حين يكون هذا الإفصاح مرتبطًا بآليات متبعة داخلية، ويتم التقاطه من قبل وظيفة الامتثال وتحويله إلى إجراءات تصحيحية واضحة. بذلك تكشف الدراسة عن مفارقة مهمة: قد تبدو بعض المؤسسات "شفافة" في وثائقها وتقاريرها، ولكن هذه الشفافية تظل خطأً خارجيًا إذا لم يتحول محتواها إلى سلوك تنظيمي منضبط. وبالتالي فإن الإفصاح الفعّال هو الإفصاح الذي يُبنى ليُستخدم تشغيليًا، لا الإفصاح المصمم فقط لطمأنة السوق.

تسهم هذه النتائج في توجيه الخطاب الرقابي والمؤسسي من التركيز على متطلبات الامتثال الشكلي إلى التركيز على قدرة المؤسسة على التنفيذ الفعلي. فهي تدعم المنظور الذي يرى أن ضبط الجرائم المالية لا يتحقق عبر مزيد من التقارير وحدها، بل عبر قوة البنية الرقابية الداخلية، ووضوح توزيع السلطة، ووجود وظيفة امتثال قادرة على التدخل عند الضرورة قبل تفاقم المخاطر. وبهذا المعنى، تقدم الدراسة إسهامًا عمليًا لصانعي القرار داخل المؤسسات المالية وللجهات الرقابية على حد سواء: الخطر الأكبر ليس فقط في الثغرات القانونية أو الإعلامية، بل في الفجوة بين ما يُعلن وما يُطبق.

وأخيرًا، تؤكد الدراسة أن هذا المجال لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث المتعمق. فالعلاقة بين الحوكمة، الإفصاح، والامتثال ليست علاقة ثابتة بل علاقة تتأثر بعوامل بنيوية وسوقية مثل ثقافة المخاطر، ضغوط المنافسة، وهيكल الملكية. كما أن طبيعة الرقابة المالية نفسها تتغير عبر الزمن مع تحديث الأطر التنظيمية. ومن ثم، فإن التوصية العلمية العامة هي أن تُستكمل هذه النتائج بدراسات قطاعية مقارنة (مثل البنوك وشركات التأمين) ودراسات طولية ترصد أثر التغييرات التنظيمية بمرور الزمن، حتى يمكن الانتقال من توصيف الظاهرة إلى فهم سبب استمرارها أو تراجعها.

بهذا يمكن القول إن الدراسة وضعت إطارًا تفسيريًا يمكن استخدامه عمليًا: الحوكمة تحدد من يراقب، الإفصاح يعلن ما يحدث، والامتثال يحدد ما إذا كانت المؤسسة ستبقى داخل الحدود الآمنة أو ستنتهي إلى إشعار رسمي، غرامة، أو قضية. هذه الخلاصة ليست فقط قراءة نظرية، بل خريطة مخاطر تشغيلية يمكن للمؤسسة أن تتبناها كأداة إدارة مستمرة.

المراجع

- تاج السر، ياسر. (2024). حوكمة الشركات ودورها في حماية حقوق الشركاء والدائنين في القانون السعودي (دراسة مقارنة) Corporate Governance and its Role in Protecting the Rights of Partners and Creditors under Saudi Law A Comparative Study. *مجلة كلية الشريعة والقانون بأسسيوط* 922-993، 36(6)،
<https://doi.org/10.21608/jfsu.2024.286703.1213>
- الججاوي، طلال محمد علي، والزرقي، محمد محيىن عبد الرضا. (2018). إطار مقترح لحوكمة مؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال: بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل. *مجلة العلوم المالية والمحاسبية*، 13. (42)
<https://doi.org/10.34093/jafs.v13i42.72>
- جناد، عبد الوهاب، و بوريشة، جميلة. (2020). أنماط الاتصال الإداري التنظيمي: دراسة تطبيقية لدي عينة من معلمي التعليم الابتدائي من وجهة نظرهم. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، ع128، 85، 105 - مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1091133>
- حمدي، معمر، وفلاق، صليحة. (2021). متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، 2(2)، 26-45. متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية | ASJP
- خشبة، ناجي محمد فوزي، وصالح، أميره حسين محمد. (2022). الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(4)، 397-434.
<https://doi.org/10.21608/alat.2022.267321>
- خليفة، حسن نادر أحمد، و أبو ريشة، خالد عريج عايد. (2021). أثر هيكل الملكية في جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تحليلية: شركات التأمين التجارية (زمالة غير منشورة). *جامعة البلقاء التطبيقية، السلط*. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1299699>
- العبيدان، هنادي محمد إبراهيم. (2025). The development of diplomacy and its multiple roles. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6(3)، 78-131. <https://doi.org/10.53796/hnsj63/5.131-78>
- قابيل، سامي عبد الرحمن، وحافظ، سماح طارق أحمد، وسعده، إكرام أحمد محمد إبراهيم. (2022). نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات: دراسة تطبيقية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(4)، 467-530.
<https://doi.org/10.21608/alat.2022.267339>
- محمد، حسناء عطية حامد. (2023). المقدرة التقييمية للإفصاح عن ضوابط حوكمة الأمن السيبراني وتأثيره على قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على شركتي الاتصالات السعودية (زين - STC). *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 47(4)،
<https://doi.org/10.21608/alat.2023.331416.1353-1298>

محمد، عزام عبدالنبي أحمد، و الجابرية، بدرية بنت خلفان. (2017). الحوكمة المؤسسية مدخل لتحقيق الجودة بالمديرية العامة للكشافة والمرشدات بسلطنة عمان: تصور مقترح. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، مع 6، ع 10 ، 31. 46 - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/880074>

موري، سفيان. (2021). مدى التزام الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد: دراسة مقارنة. *مجلة مركز سيادة القانون ومكافحة الفساد* (Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal)، 2021 (1)، المقالة رقم 3. <https://doi.org/10.5339/rolacc.2021.3>

Awang, Z. (2012). Structural equation modeling using AMOS graphic. Penerbit Universiti Teknologi MARA

Bluman, A. G. (2009). Elementary statistics: A step by step approach: A brief version (No. 519.5 B585E.). McGraw-Hill

HINTON, P. R., BROWNLOW, C., MCMURRAY, I. & COZENS, B. (2004). SPSS explained, East Sussex, England , Rutledge Inc

Awang, Z. (2012). Structural equation modeling using AMOS graphic. Penerbit Universiti Teknologi MARA

Brown, T. A. (2015). Confirmatory factor analysis for applied research. Guilford publications.

Cangur, S., & Ercan, I. (2015). Comparison of model fit indices used in structural equation modeling under multivariate normality. *Journal of Modern Applied Statistical Methods*, 14(1), 152-167.

Falk, R. F., & Miller, N. B. (2021). A primer for soft modeling. The University of Akron Press.

Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2011). PLS-SEM: Indeed a silver bullet. *Journal of Marketing theory and Practice*, 19(2), 139-152.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2017). *Multivariate Data Analysis* (8th ed.). Cengage Learning.

Kline, R. B. (2011). *Principles and Practice of Structural Equation Modeling* (3rd ed.). New York: The Guilford Press.

Mallery, P., & George, D. (2000). *SPSS for windows step by step*. Allyn & Bacon, Inc.

Miller, J. D. (2012). Five factor model personality disorder prototypes: A review of their development, validity, and comparison to alternative approaches.

Buallay, A., Hamdan, A., & Zureigat, Q. (2017). Corporate governance and firm performance: Evidence from Saudi Arabia. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 11(1), 79–98.

Saudi Central Bank. (2021). *Key principles of governance in financial institutions under the control and supervision of the Saudi Central Bank* (3rd ed.). Saudi Central Bank.

Almubarak, A. I., & Aljughaiman, A. A. (2024). Corporate governance and FinTech innovation: Evidence from Saudi banks. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(2), 48. <https://doi.org/10.3390/jrfm17020048>.

Almoneef, A., & Samantaray, D. P. (2019). Corporate governance and firm performance in the Saudi banking industry. *Banks and Bank Systems*, 14(1), 147–158. [https://doi.org/10.21511/bbs.14\(1\).2019.13](https://doi.org/10.21511/bbs.14(1).2019.13)

Saudi Central Bank. (2021). *Key principles of governance in financial institutions under the control and supervision of the Saudi Central Bank* (3rd ed.). Saudi Central Bank.

Sulimany, H. G. H. (2025). Effect of environmental, social and governance performance on the financial reporting lag of Saudi listed companies. *Humanities and Social Sciences Communications*, 12, Article 1335. <https://doi.org/10.1057/s41599-025-05709-8>.

Saudi Central Bank. (2018). *Licensing Guidelines and Minimum Criteria* (Banking Sector – Licensing Provisions). SAMA Rulebook. <https://rulebook.sama.gov.sa/en/entiresection/10191>.

Almania, O. M. (2019). *Risk disclosure, corporate governance, and cost of capital of Saudi listed firms* [Doctoral dissertation, University of Glasgow, Adam Smith Business School]. University of Glasgow.

Saudi National Bank. (2022). *Annual report 2022*. Saudi National Bank.

KPMG International. (2024). *The move to mandatory reporting: Survey of Sustainability Reporting 2024*. KPMG International.

Ananzeh, H. (2024). CEO Duality, Audit Committee Independence and Cost of Equity Capital: An Empirical Study from Jordan. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*. <https://doi.org/10.6007/ijarafms/v14-i4/23732>.

Okolo, M., & Sinebe, M. (2024). Dimensions of Audit Committee Quality and CEO Compensation: Examining the Linear Relationship. *International Journal of Economics and Financial Issues*. <https://doi.org/10.32479/ijefi.17935>.

Arsh, M., Ansari, M., Ahmad, G., Enam, M., Tabash, M., & Al-Absy, M. (2025). Unveiling the corporate governance dynamics: exploring the nexus of board composition, audit committee attributes, foreign ownership, and firm performance in an emerging market. *Cogent Business & Management*. <https://doi.org/10.1080/23311975.2025.2468876>.

Mirsharafoddini, H., Farhani, M., Hajiha, Z., , E., Honarvar, M., Khodaverdi, E., Behnood, V., & Fakhar, E. (2014). Characteristics of Board of directors and creating Economic Value Added: Evidence from Iran. .

Krissadee, P., & Fernando, A. (2011). A SURVEY ON BOARD STRUCTURE OF COMPANIES LISTED ON THE STOCK EXCHANGE OF THAILAND. , 8.

Al-Matari, Y., Al-Swidi, A., Fadzil, F., & Al-Matari, E. (2012). Board of Directors, Audit Committee Characteristics and the Performance of Saudi Arabia Listed Companies. *International Review of Management and Marketing*, 2, 241-251.

Kamarudin, K., Ismail, W., & Samsuddin, M. (2012). The Influence of CEO Duality on the Relationship between Audit Committee Independence and Earnings Quality. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 65, 919-924. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2012.11.220>.

Zahrani, V., Rahmadayanti, N., Delani, M., & Maisyarah, R. (2025). Implementation of Good Corporate Governance on Corporate Reputation. *Jurnal Akuntansi, Manajemen, dan Perencanaan Kebijakan*. <https://doi.org/10.47134/jampk.v2i4.667>.

Danker, M. (2013). Understanding Stakeholder Activism, Managing Transparency Risk. , 5. [https://doi.org/10.1108/s2043-0523\(2013\)0000005006](https://doi.org/10.1108/s2043-0523(2013)0000005006).

Breeze, R. (2021). Translating the principles of good governance: in search of accountability in Spanish and German. *International Journal of Legal Discourse*, 6, 43 - 67. <https://doi.org/10.1515/ijld-2021-2045>.

Hasanudin, H. (2023). Applying the Principles of Good Corporate Governance in Corporate Financial Management. *MAR-Ekonomi: Jurnal Manajemen, Akuntansi Dan Rumpun Ilmu Ekonomi*. <https://doi.org/10.58471/mar-ekonomi.v1i02.115>.

Oino, I. (2019). Do disclosure and transparency affect bank's financial performance?. *Corporate Governance*, 19, 1344-1361. <https://doi.org/10.1108/cg-12-2018-0378>.

Akhuemonkhan, E., Okafor, G., Gachui, E., Naibe, I., & Diala, A. (2025). The impact of financial crime regulations on corporate governance: A critical analysis of U.S. SEC,

- PCAOB, and global anti-fraud policies. *International Journal of Applied Research in Social Sciences*. <https://doi.org/10.51594/ijarss.v7i4.1878>.
- Oino, I., & Itan, M. (2018). Impact of Corporate Governance on Banks Financial Performance. *Journal of Business Management and Economics*. <https://doi.org/10.15520/jbme.v6i08.2262>.
- De Souza, M., & De Souza, R. (2023). Law enforcement, social demands and reputation risks as drivers of compliance functions: a comparative analysis of the largest banks' disclosures in the UK and Brazil. *Crime, Law and Social Change*. <https://doi.org/10.1007/s10611-023-10116-8>.
- Naffa, M. (2017). The role of international financial institutions in promoting stability in the face of financial misconduct and the possible contribution that Islamic finance can make to stability. .
- Sathye, M. (2008). Estimating the cost of compliance of AMLCTF for financial institutions in Australia. *Journal of Financial Crime*, 15, 347-363. <https://doi.org/10.1108/13590790810907191>.
- Satovich, A. (2023). Unintended consequences of the risk-based approach? De-risking tendencies in anti-money laundering and countering the financing of terrorism compliance. *Journal of Financial Compliance*. <https://doi.org/10.69554/mwzm4555>.
- Kalinina, S. (2021). THE ROLE AND IMPORTANCE OF A COMPLIANCE OFFICER IN THE ACTIVITIES OF A FINANCIAL INSTITUTION IN ORDER TO PREVENT THE LEGALIZATION (LAUNDERING) OF CRIMINALLY ACQUIRED FUNDS AND THE FINANCING OF TERRORISM. *Administrative and Criminal Justice*. <https://doi.org/10.17770/acj.v1i89.5194>.
- Dill, A. (2021). Anti-Money Laundering Regulation and Compliance. . <https://doi.org/10.4337/9781788974844>.
- Erp, J. (2010). Regulatory Disclosure of Offending Companies in the Dutch Financial Market: Consumer Protection or Enforcement Publicity?. *Law & Policy*, 32, 407-433. <https://doi.org/10.1111/j.1467-9930.2010.00326.x>.
- Sharma, A. (2024). FROM OBSCURITY TO CLARITY: THE TRANSFORMATIVE IMPACT OF MARKET TRANSPARENCY ON FINANCIAL CRISIS PREVENTION. *International Journal of Advanced Research*. <https://doi.org/10.21474/ijar01/19323>.
- Madhani, P. (2009). Role of Voluntary Disclosure and Transparency in Financial Reporting. *Microeconomics: Asymmetric & Private Information eJournal*.
- Oino, I. (2019). Do disclosure and transparency affect bank's financial performance?. *Corporate Governance*, 19, 1344-1361. <https://doi.org/10.1108/cg-12-2018-0378>.
- Babalola, F., Kokogho, E., Odio, P., Adeyanju, M., & Nwokediegwu, Z. (2024). The Conceptual Relationship Between Financial Disclosure and Corporate Risk Management: A New Paradigm for Regulatory Policy. *International Journal of Management and Organizational Research*. <https://doi.org/10.54660/ijmor.2024.3.6.131-139>.
- Madhani, P. (2009). Role of Voluntary Disclosure and Transparency in Financial Reporting. *Microeconomics: Asymmetric & Private Information eJournal*.
- Oino, I. (2019). Do disclosure and transparency affect bank's financial performance?. *Corporate Governance*, 19, 1344-1361. <https://doi.org/10.1108/cg-12-2018-0378>.
- Babalola, F., Kokogho, E., Odio, P., Adeyanju, M., & Nwokediegwu, Z. (2024). The Conceptual Relationship Between Financial Disclosure and Corporate Risk Management: A New Paradigm for Regulatory Policy. *International Journal of Management and Organizational Research*. <https://doi.org/10.54660/ijmor.2024.3.6.131-139>.

- McGee, R. (2008). Corporate Governance and the Timeliness of Financial Reporting: An Overview. , 91-99. https://doi.org/10.1007/978-0-387-84831-0_9.
- Yadav, S. (2024). Upholding Financial Stability: Exploring Corporate Governance Compliance in Banking. *Journal of Research in Business and Management*. <https://doi.org/10.35629/3002-121193102>.
- Tanaka, H., Kumar, P., & Kagura, T. (2024). Corporate Governance and Its Influence on Financial Performance: Evidence from the Banking Sector. *International Journal of Economics, Commerce, and Management*. <https://doi.org/10.62951/ijecm.v1i2.313>.
- Hu, Z. (2009). The Compliance Risk of Commercial Banks. .
- Abadi, S., & Yoshanloey, J. (2020). THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON LEGAL MANAGEMENT OF BANKING RISK. *Journal of critical reviews*. <https://doi.org/10.31838/jcr.07.04.89>.
- Granados, O., & Vargas, A. (2021). Financial Networks and Structure of Global Financial Crime. *Understanding Complex Systems*. https://doi.org/10.1007/978-3-030-81484-7_8.
- Ogunti, O. (2025). The Economic and National Security Implications of Money Laundering and Fraud in the US. *International Journal of Public Policy and Administration*. <https://doi.org/10.47941/ijppa.2637>.
- Horder, J. (2019). 11. Financial crime. *Ashworth's Principles of Criminal Law*. <https://doi.org/10.1093/he/9780198777663.003.0011>.
- Muhammad, Z. (2022). PENALTIES FOR THE CRIME OF MONEY LAUNDERING IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA. *International Journal of Advanced Research*. <https://doi.org/10.21474/ijar01/14122>.
- Horder, J. (2019). 11. Financial crime. *Ashworth's Principles of Criminal Law*. <https://doi.org/10.1093/he/9780198777663.003.0011>.
- Cox, D. (2011). Introduction to money laundering deterrence. .
- Türkössey, A. (2014). The meaning of money laundering in business life and prevention of it. , 8, 106-108. <https://doi.org/10.14232/analecta.2014.2.106-108>.
- Brener, A. (2019). The Role of Compliance as a ‘Gate-Keeper’ Function in Financial Services: Reality vs Regulatory Conception. *European Business Law Review*. <https://doi.org/10.54648/eulr2019042>.
- Mulyk, A. (2024). The procedure for implementing the compliance system in the bank. *Analytical and Comparative Jurisprudence*. <https://doi.org/10.24144/2788-6018.2024.02.49>.
- Hoes, R., & Gehlert, K. (2019). The evolving role of compliance: How companies need to enforce their three lines of defence to protect the business. *Journal of Financial Compliance*. <https://doi.org/10.69554/mntu4552>.
- Rose, E. (2023). Keys to a successful compliance testing programme. *Journal of Financial Compliance*. <https://doi.org/10.69554/jncw2591>.
- Jeong, Y. (2011). Legal Compliance and Korea Financial Services Market: Strategic Approach. *Banking & Financial Institutions eJournal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.1735703>.
- Jamil, A., Mohd-Sanusi, Z., Mat-Isa, Y., & Yaacob, N. (2022). Money laundering risk judgement by compliance officers at financial institutions in Malaysia: the effects of customer risk determinants and regulatory enforcement. *Journal of Money Laundering Control*. <https://doi.org/10.1108/jmlc-01-2022-0004>.
- Arnason, B. (2024). The challenges of implementing effective regulatory decision-making provenance. *Journal of Securities Operations & Custody*. <https://doi.org/10.69554/yxcr9323>.
- Burdon, W., & Sorour, M. (2018). Institutional Theory and Evolution of ‘A Legitimate’ Compliance Culture: The Case of the UK Financial Service Sector. *Journal of Business Ethics*, 162, 47 - 80. <https://doi.org/10.1007/s10551-018-3981-4>.

- Longo, A., O'Connor, D., Kirk, S., Goodman, C., & Barr, J. (2025). Can you hear us now? Deciphering regulators' messaging around financial services companies' electronic communications compliance. *Journal of Financial Compliance*. <https://doi.org/10.69554/iclo5406>.
- Gowin, K., Wang, D., Jory, S., Houmes, R., & Ngo, T. (2020). Impact on the firm value of financial institutions from penalties for violating anti-money laundering and economic sanctions regulations. *Finance Research Letters*. <https://doi.org/10.1016/j.frl.2020.101675>.
- Karpoff, J., Lee, D., & Martin, G. (2007). The Legal Penalties for Financial Misrepresentation. *Torts & Products Liability Law eJournal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.933333>.
- Muhammad, Z. (2022). PENALTIES FOR THE CRIME OF MONEY LAUNDERING IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA. *International Journal of Advanced Research*. <https://doi.org/10.21474/ijar01/14122>.
- Gasparėnienė, L., Gagyte, G., Remeikienė, R., & Matulienė, S. (2022). Clustering of the European Union member states based on money laundering measuring indices. *Economics & Sociology*. <https://doi.org/10.14254/2071-789x.2022/15-2/10>.
- Owolabi, S. (2019). Quality Accounting Service a Panacea to Effective Corporate Governance. *CGN: Comparisons of 2-5 Countries (Topic)*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.3382381>.
- Almashhadani, M. (2023). Corporate Governance and Profitability: Some Theories and Implications. *International Journal of Scientific and Management Research*. <https://doi.org/10.37502/ijsmr.2023.6916>.
- Barnawi, M., Abdullah, D., & Fuzi, N. (2024). The Role of Corporate Governance Practices on Saudi Stock Exchange Voluntary Disclosure. *Advances in Social Sciences Research Journal*. <https://doi.org/10.14738/assrj.1112.18008>.
- Robertson, C., Al-Angari, H., & Al-Alsheikh, S. (2012). The Impact of Voluntary Disclosure on the Mandatory Disclosure of Financial Information: A Study of Companies on the Saudi Arabian Stock Exchange. *The International Journal of Management*, 29, 379.
- Albassam, W. (2014). Corporate governance, voluntary disclosure and financial performance: an empirical analysis of Saudi listed firms using a mixed-methods research design. .
- Gasparėnienė, L., Gagyte, G., Remeikienė, R., & Matulienė, S. (2022). Clustering of the European Union member states based on money laundering measuring indices. *Economics & Sociology*. <https://doi.org/10.14254/2071-789x.2022/15-2/10>.
- Haynes, A. (2016). Money laundering responses. *Journal of Money Laundering Control*, 19. <https://doi.org/10.1108/jmlc-08-2016-0036>.
- Gasparėnienė, L., Gagyte, G., Remeikienė, R., & Matulienė, S. (2022). Clustering of the European Union member states based on money laundering measuring indices. *Economics & Sociology*. <https://doi.org/10.14254/2071-789x.2022/15-2/10>.
- Elbarrad, S. (2014). Corporate Governance Disclosure in Annual Financial Reports and Company Performance - Evidence from Saudi Arabia. *International Business Research*, 7, 51. <https://doi.org/10.5539/ibr.v7n11p51>.
- Ibrahim, A., Habbash, M., & Hussainey, K. (2019). Corporate governance and risk disclosure: evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*. <https://doi.org/10.1504/ijaape.2019.096748>.
- Barnawi, M., Abdullah, D., & Fuzi, N. (2024). The Role of Corporate Governance Practices on Saudi Stock Exchange Voluntary Disclosure. *Advances in Social Sciences Research Journal*. <https://doi.org/10.14738/assrj.1112.18008>.
- You, X., Chen, C., Peng, K., & Li, Y. (2024). ESG disclosure quality and cost of debt. *Emerging Markets Review*. <https://doi.org/10.1016/j.ememar.2024.101219>.

- Ali, N., Hussin, H., Mohammed, H., Mohmmmed, K., Almutiri, A., & Ali, M. (2025). The Effect of Environmental, Social, and Governance (ESG) Disclosure on the Profitability of Saudi-Listed Firms: Insights from Saudi Vision 2030. *Sustainability*. <https://doi.org/10.3390/su17072977>.
- Muneer, S., Singh, A., Choudhary, M., Alshammari, A., & Butt, N. (2025). Does Environmental Disclosure and Corporate Governance Ensure the Financial Sustainability of Islamic Banks?. *Administrative Sciences*. <https://doi.org/10.3390/admsci15020054>.
- Fayad, A., Khatib, S., Alomair, A., & Naim, A. (2024). Audit Chair Characteristics and ESG Disclosure: Evidence from the Saudi Stock Market. *Sustainability*. <https://doi.org/10.3390/su162411011>.
- Hussain, M., Alsayegh, M., & Boshnak, H. (2024). The Impact of Environmental, Social, and Governance Disclosure on the Performance of Saudi Arabian Companies: Evidence from the Top 100 Non-Financial Companies Listed on Tadawul. *Sustainability*. <https://doi.org/10.3390/su16177660>.
- Shalhoob, H. (2025). ESG Disclosure and Financial Performance: Survey Evidence from Accounting and Islamic Finance. *Sustainability*. <https://doi.org/10.3390/su17041582>.
- Alsaadi, M., Tijjani, B., & Falgi, K. (2021). Corporate Governance and Quality of Financial Reporting of Listed Firms: Evidence from Saudi Arabia. .
- Al-Moataz, E., & Hussainey, K. (2013). Determinants of corporate governance disclosure in Saudi Arabia. .
- Alqahtani, F. A. (2024, March 3). The legal framework for public sector governance in the Saudi law. SSRN. <https://doi.org/10.2139/ssrn.5238183>.
- Capital Market Authority. (2024, June 27). *The Saudi capital market continues to set annual records in 2023* [Press release]. Capital Market Authority.

الملاحق

ملحق أ الاستبيان

المقدمة: يهدف هذا الاستبيان إلى قياس أثر الحوكمة وجودة الإفصاح عبر الامتثال التنظيمي في الحد من الجرائم المالية داخل مؤسسات السوق المالية. عدد الأسئلة 26: سؤالاً (6 أسئلة شخصية + 20 فقرة على مقياس ليكرت). الوقت المتوقع للإجابة 8-5 دقائق. تُستخدم البيانات لأغراض النشر والتحليل الأكاديمي فقط مع ضمان السرية التامة وعدم جمع أي بيانات تعريفية شخصية.

أولاً: البيانات الشخصية

(1) الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى ☐ أفضل عدم الإفصاح

(2) الفئة العمرية: ☐ أقل من 25 ☐ 25-34 ☐ 35-44 ☐ 45-54 ☐ 55 فأكثر

(3) المسعى الوظيفي: ☐ إدارة عليا ☐ إدارة وسطى ☐ إشراف/رؤساء فرق ☐ التدقيق الداخلي ☐ الامتثال

(4) سنوات الخبرة: ☐ أقل من 3 سنوات ☐ 3-5 سنوات ☐ 6-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

(5) نوع المؤسسة: ☐ بنك ☐ شركة وساطة ☐ شركة إدارة أصول ☐ تأمين ☐ أخرى: _____

(6) حجم المؤسسة (عدد الموظفين): ☐ أقل من 100 ☐ 100-499 ☐ 500-999 ☐ 1000 فأكثر

رقم..	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
أولاً: المتغير المستقل 1 — الحوكمة (GV_SCORE) تم تبني بنود هذا المقياس من دراسة (Oladimeji et al., 2021)					
1.					يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع القرارات .
2.					تُمارس لجان المجلس الرقابية (مثل التدقيق والمخاطر) صلاحياتها باستقلال تام.
3.					يتم فصل الأدوار والمسؤوليات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بوضوح.
4.					يُراعى التنوع المهني والخلفيات في تشكيل مجلس الإدارة لتحقيق التوازن في القرارات.

5.	تُطبق سياسات واضحة لمكافحة تضارب المصالح والإفصاح عنها.				
ثانيًا: المتغير المستقل 2 — الإفصاح (DISC_QUAL) تم تبني بنود المقياس من دراسة (Mondal et al., 2024)					
6.	تصدر الإفصاحات المالية الدورية في المواعيد المحددة دون تأخير.				
7.	تتسم الإفصاحات غير المالية (مثل الاستدامة والحوكمة) بالوضوح والاكتمال.				
8.	يتم الإفصاح عن المخاطر الجوهرية بطريقة تسهل على الأطراف فهم أثرها المالي.				
9.	تُنشر التقارير السنوية بطريقة شفافة تعكس الأداء الفعلي للمؤسسة.				
10.	توفّر قنوات الإفصاح (مثل الموقع الإلكتروني والتقارير) معلومات دقيقة وسهلة الوصول.				
ثالثًا: المتغير الوسيط — الامتثال التنظيمي (COMPL_INDEX) تمت صياغة البنود اعتمادًا على دراسة (Huamaní Quillas, 2023)					
11.	لدى المؤسسة سياسات امتثال رسمية تتماشى مع القوانين الوطنية والدولية.				
12.	تُنقذ مراجعات امتثال دورية يتم توثيق نتائجها رسميًا.				
13.	يخضع جميع الموظفين لتدريب منتظم حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.				
14.	تطبق المؤسسة نظامًا فعالاً للإبلاغ عن الانتهاكات أو المخالفات المحتملة.				
15.	تتم معالجة تقارير المخالفات ضمن أطر زمنية محددة وفق إجراءات موحدة.				
رابعًا: المتغير التابع — الجرائم المالية (FC_CRIME) تم اعتماد البنود من دراسة (Souza & Souza, 2023)					
16.	واجهت المؤسسة خلال السنوات الأخيرة غرامات أو جزاءات مالية بسبب مخالفات تنظيمية.				
17.	تم تسجيل حالات احتيال داخلي أو خارجي أثرت على أصول المؤسسة.				
18.	صدرت ملاحظات متكررة من الجهات الرقابية تتعلق بضعف الامتثال أو الشفافية.				
19.	كُشف عن حالات تلاعب أو تزوير في التقارير المالية.				
20.	تظهر مؤشرات المخاطر الداخلية احتمال وقوع جرائم مالية مستقبلاً ما لم تُعالج الثغرات.				

المصادر:

De Souza, M., & De Souza, R. (2023). Law enforcement, social demands and reputation risks as drivers of compliance functions: a parative analysis of the largest banks' disclosures in the UK and Brazil. *Crime, Law and Social Change*.
<https://doi.org/10.1007/s10611-023-10116-8>

- Quillas, S. (2023). Analysis of the Compliance model in the prevention of business crime in Equilibra Perú S.A.. *Concordia*.
.https://doi.org/10.62319/concordia.v.3i6.21
- Mondal, M., Akter, N., Moni, S., & Polas, M. (2024). Financial and non-financial disclosures on sustainable development: The mediating role of environmental accounting disclosure practices. *International Journal of Financial, Accounting, and Management*.
.https://doi.org/10.35912/ijfam.v5i3.1702
- Oladimeji, O., Abiodun, J., Aladejebi, A., & Olufemi, O. (2021). Effectiveness of Corporate Governance on SMEs in the Stock Broking Firms in Nigeria. *Scholars Journal of Economics, Business and Management*. <https://doi.org/10.36347/sjebm.2021.v08i06.002>

Research Title

**Governance Risk Management, Disclosure, and
Enhancing Compliance to Mitigate Financial Crimes in
Financial Institutions: An Applied Study on Capital
Market Institutions**

Prepared by: Mohammed Al-Ghamdi

University ID: 251000180

Supervised by:

Prof. Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed

Prof. Dr. Fayez Ali Jarad